وسهلة للعبور وجنة للشرور وشعارا لما في الصدور وامانا يوم النشور واقتداء بما وقع عليه وفاق السلف والخلف رحمهم الله تعالى
فانهم افتتحوا كتبهم كذلك ثم البا متعلقة بمحذوف وهو الفعل وهو الاولى لاصالته في العمل او شبهه اي بسم الله اشرع وهو المناسب
ههنا وكذا من سافر فيقول عند ارادة السفر او الحلول عنده بسم الله ارتحل او بسم الله احل ومن قرأ فيقول عند قصد القراءة بسم الله
اقرأ ومن اكل فيقول عند الاخذ في الاكل بسم الله آكل وكذلك كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة وانما اضمر المحذوف متأخرا
مرورا بالاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقديمه يقتضي الاختصاص الا يرى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين
واما تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك فلانه اول ما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الامر بالقراءة اهم تبليغ الرسالة
وانما حذفت الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة الاستعمال ولم تحذف في اقرأ باسم ربك في الكتابة لقلته واما حذفها في قوله تعالى
وانه بسم الله الرحمن الرحيم فلموافقة المصحف وانما لم تحذف في اسم ربك لعدم الموافقة لان المراد بالموافقة [illegible] في قوله تعالى
بسم الله مجريها ومرسيها مع حذفها مع انها غير تامة فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك يقولون به ويكتبونه في ما
وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس بالتبرك او القسم او للتنبيه على ان التبرك يصلح لكل اسم وانما اختير تقديم الجلالة لانه اسم [illegible]
الا ترى انك تصفه ولا تصف به وما عداه صفات ثم اختير تقديم الرحمن على الرحيم وان كان فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم لان فعلان ابلغ
من التفعيل والفعيل ابلغ من الفاعل لان رحمان يقال لمن رحم مرة والرحيم لمن كثر رحمته والرحمن لمن لا نهاية لذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن
الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا والقياس الترقي من الادنى الى الاعلى لانه كاسم الذات حيث لا يطلق الا على الله تعالى بخلاف الرحيم وهما
اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان والانعام والافضال وما شابهها ثم قوله بسم الله مجرور بالبا
وهو منصوب المحل على انه مفعول او حال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف اي ابتدائي حاصل بسم الله ولفظ الله
مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قرآن الحكيم جاء به في فتح مختصر لوجوه
الاول لقوله لا يقين ببني اول امره او ليس شيء مما يتيمن به افضل من القرآن والثاني عملا بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اولا بالتسمية
وثانيا بالتحميد والثالث اقتداء بالحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داود
وابن ماجه وابو عوانة وما قيل من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهرا لان حديث التسمية يقتضي البداية بها وهذا الحديث يقتضي البداية
بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل فمدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما تقديره المقصود وهو ليس بمستحيل [illegible]
كلام عليه على ان الامام النووي رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل
ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى وحينئذ لا تعارض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ايضا من كل واحد من التسمية

والحمد امر ذي بال كذلك ترجيب ان يبدأ بالتسمية مرة اخرى والحمد مرة اخرى ثم ختم وذلك لان المراد بالامر في الحديث
هو الامر المقصود والمشروع فيه من قول او فعل لئلا يلزم التسلسل والرابع تحرزا عن المخالفة للمصنفين فانهم صدروا مصنفاتهم اولا بالتسمية
وثانيا بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البديع وهو ان يورد شيئا من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء دالا على انه منه
والسادس ان هذا الجزء الشريف مشتمل على الحمد لله الذي هو راس الشكر والسابع جواب عن سوال وهو انه لم اكثر الحمد على المدح
والشكر والثامن توجها الى جناب قدسه والتاسع اظهار العظمة وكبريائه والعاشر ايضا حافظ وصال اليه من نعمائه والحادي عشر
استغفارا لما وجب لمن الاشياء اذ الحمد راس الشكر والشكر يديم النعمة والثاني عشر ابتغاء لمرضاته ومودته ثم الحمد هو الوصف بالجميل
على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء والالف واللام فيه للاستغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هي كما زعمت المعتزلة
والحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على الدوام الحمد وثباته وقدم ذكر الحمد على ذكر
الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضي بواسطة المقام و
الاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة
الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الذاتية رجح العارضي والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا اخص
الحمد بهذا الاسم ولانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولانه لو ذكر غيره من الصفات لاوهم
ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى ولانه اراد التنبيه على استحقاقين الاول بحسب الذات والاستحقاق
بحسب الانعام ولانه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى ولانه الموافق لكلامه تعالى وحديث
نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق على الاصح والذين ذهبوا على اشتقاقه بعضهم قالوا انه من اله بالكسر العين بمعنى الالهي
وتحيرها في الها براي سكن وبعضهم قالوا من وله اي تحير وبعضهم قالوا من اله اي تضرع وبعضهم قالوا من لاه يلوه اي احتجب
ومراعاة هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فلسكون الخلق اليه واما الثاني فلتحيرهم في كنه عظمته والثالث فلتضرعهم اليه واما
الرابع فلانه محتجب عن ادراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك رب يرب فهو رب كما يقال نم عليهم فهو نم وذهب
جمهور شارحي الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الى اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله وقيل عليه ورد
بان الاصل عدم النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت ههنا فان قلت صيغة مخصوصة بالصفة المشبهة تحمل
النصب ونحو قلت بعد التسليم اصل رب ربب على وزن فخذ وعلى وزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم
ومن تامل في قوله فهو رب بالفارسية قوله رب يرب جزم بما ذكرنا ولان المعنى في قوله تعالى رب العالمين على الاضافة الى

الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه ربا مالكا للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته فالقول بانه صفة
مشبهة فاسد وفي الكشاف يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه جمهور المفسرين وذكره
المتأخرون في تصانيفهم ورد ايضا بان اطلاق المصدر على اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير
الى المجاز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال
بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء او المربي غذاء او الغافر انتهاء او اسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من رب الاديم اي
اصلحه وقيل الدائم من ربت السحابة اي دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم بافاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه في
غير الله تعالى الا عند الاضافة كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم
به والقالب لما يقلب به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الصفة
وهي الدلالة على معنى العلم وغلب العقلاء على غيرهم وقيل اسم لذوي العلم من الثقلين فلا اشكال في جمعه حينئذ والعاقبة وهو جمع متق وهو في
اللغة اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى ففاؤه واو ولامه ياء فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وادغمت في التاء
الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل وترك فان قلت هذه الجملة
معطوفة على جملة الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية ليدفع ما يتوهم من قوله الحمد لله رب العالمين
انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو مرتبهم فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد اردف التحميد
بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذا ذكرت
ذكرت معه ولهذا اخبر الله تعالى ورفعنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه تعالى وبين عباده في تبليغ الاحكام فهو وسيلة الوصول
الى سعادات الدارين فحين حمده تعالى صلى عليه ولانه اراد تكميل الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه
صلى الله تعالى عليه واله وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التأليف من تاليف اهل السلام لان الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام من
خواص المؤمنين دون الجاحد لله تعالى صلى عليه واله قالوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش
والطيور تسبيح وقيل يريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت الصلوة لمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على يكون لمعنى
الشر ولا يجوز ذلك ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات في الحمد واخره في الصلوة
للدلالة على ان المختص بالاستحقاق الذاتي هو الله تعالى على ان سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف في لفظ الصلوة منقلبة عن الواو
وحقها ان يكتب لصلوة الالف لكنها كتب بالواو تفخيما وانما كتب قوله تعالى وهم على صلاتهم يحافظون بالالف في بعض المصاحف اتباعا

لمصاحف السالفة وآل رسول الله النبي المرسل وهو في الاصل بمعنى المفعول وهو من الانبياء من يجيء الى المعجزات الكتاب المنزل عليه بكرة
من اوحي اليه سواء انزل عليه الكتاب او لم ينزل والانبياء مخصوصون بالصلوة والآل مخصوصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان
للرسول ومعناه اللغوي هو المبالغ في كثرة محمود وقيل يجوز ان يكون سبب التسمية يعني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم محمودة المعنى في
ذاته وآل الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه وآل النبي عليه السلام متقوا التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آل كل مؤمن
نقي وعلى هذا لم يعرض الاصحاب لدخولهم في الآل بهذا المعنى وعلى هذا ذكر الاصحاب بعد الآل لعلو ذكرهم تخصيصا به التعميم والآل يجيء
بمعنى النفس نحو آل موسى وآل هارون اي نفسهما وانما ذكر الآل في الصلوة لقوله عليه السلام لا تصلوا علي الصلوة البتراء اراد بالتعميم
الصلوة على الآل وخص استعمال الآل بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين تاكيد للاكيد ونقل الروافض حيث خصوا بعض
الصحابة بالصلوة دون بعض آخر لغلوهم في محبة الآل وعلى الخوارج فانهم كانوا مبغضين بالآل ثم يشير الى ما به كلمة اما تضمنت
معنى الشرط حتى قيل ان الاصل في قولنا زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اسقطت الجملة الشرطية واقيمت اما مقامها وكلمة ثم
سبب الفعل في جواب من قال لك الفعل كذا او تضمنها معنى الشرط لزمت الفاء وتضمنها معنى الابتداء لم يليها فعل ولا يليها الا الاسم
ويرد عليه قوله تعالى واما ان كان من المقربين واجيب بان المبتدأ ههنا محذوف اي اما المتوفى وقال الرضي الذي اقامته جزء من جزاء
مقام الشرط سواء كان اسما او غيره فمنطلق اولا كالآية المذكورة وتستعمل في الكلام لتفصيل الاجمال وهو الاكثر كقولك
جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وقد تستعمل لاستئناف من غير ان يسبقه اجمال كما في المذكور
في اوائل الكتب وقيل ان اول من تكلم بهذه الكلمة فصل بها بين الكلامين داود عليه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وآتيناه
الحكمة وفصل الخطاب فحذف شرع وتشبيه بعد من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنية على الضم ولها احوال ثلث لانها
تركيب مع جملها اضافية فهي معربة فيها وتركيب مع جملها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما لنيابتها عن الفعل وقيل
في الظروف فهذا مختصر اي هذا الكتاب الذي صنفته كتاب مختصر وهذا التقدير اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف والكتابة
في اول شروع كون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في خاطره ان يصنف كتابا صنفته وكذا مثل قوله تعالى اذ قال ابراهيم
رب اجعل هذا البلد آمنا فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بنائها الا انها تصور اي طلب عرضنا ما يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل
المباني كثير المعاني والمراد ههنا ما يشتمل على الموجزات من المتون وهو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ من الحشو والتطويل في النحو
ظرف مستقر محله الرفع على الصفة بقوله مختصر وسيأتي تفسير النحو من حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر وهو صفة ثانية له
مهمات النحو ولم يقل جميع مسائل النحو ان اثارة النظر تمام المختصر زيادة التمكن في الذهن والاهمات . اشد تقويله جمعت

جمعت والنصب فيه تابع للجركاني المسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في
النحو وانما آثر ترتيب الكافية بجمع مختصر لاشتماله على ترتيب لطيف يقتضيه الطبع السليم والذوق المستقيم واتفاقه على منهاج التعليم واروا
على منوال الارشاد هاديا الى سبيل الرشاد لاهل الاسترشاد آتيا بالمراد لاهل الارتياد وحاويا على فوائد جليلة جامعا لنكات
غريبة نفيسة خاويا عن ايرادات واسولة وبتحصيل الحظ للمبتدي والفضل للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في
الترتيب رجاء ان يجعله الله تعالى مشرفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغارب او تيسيرا
لما عسر استخراجه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم او تيسيرا على كل من يهتم بشان الكافية من
اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة وقوة حيث يتيسر تحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد والترتيب
مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رايت بعض المحصلين بعد تحصيل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل يرجع
الى الشروح من شروحها او ترغيبا للمبتدين المتعلمين لو كان حب الكافية في قلوبهم فكلهم يرتادوا الى هذا المختصر المشتمل على ترتيبها حبا لكتاب
الكافية او اجابة للمسئول فاني قد سمعت عن بعض المشائخ انه قد سال بعض الواردين على ابي حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان يجمع
مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدون بيان الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية لما
انه في اكثر المواضع والاعتبار للاكثر حكم الكل فلا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد بعض المواضع غير واقع
عليه ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصدرا على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس
لوقعتها كاذبة وهل ترى لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال، من مهمات
النحو والمعنى جمعت فيه مهمات النحو حال كونها مشتملة على ترتيب مثال الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى هذا
مختصر مخطوط ثابت في النحو مجموع فيه مقاصده موضوع فيه القواعد الكافية لو الكفاية والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية
ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا
الكائن بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله جمعت والكائن بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا
حالين من الضمير المجرور في فيه وانما جعل مختصره مبوبا ومفصلا لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد اقتفوا في جميع المسائل طريق
النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا وابوابا وفصولا كما جاء سورة وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب مشتملا من
الابواب والابواب مشتملا من الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ما لا يخفى من مصلحة تعليم المتعلم فحكي كل كتاب نشاطا في شروع
كل باب وفصل لنشاط لا بد له المصلحة حيث ان المسافة بعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال بعبارة متعلق بقوله جمعت والعبارة

في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرتها عبارة اي فسرتها ولكنه اعبرتها وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ونحوى الى انقام الالا بر

على المعاني عبارات لانها تفسير معاني الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر تفسير ما هو مستور من عاقبة الرؤيا لانها كالكلام عن معاني الضمير واضحة

صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم منه المعنى الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول والامثلة جمع

مثال كالامثلة جمع مثل وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة فهو اخص من المثال اذ كل ما يصلح

شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به بان يكون من التنزيل او من الحديث او كلام

من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها متعلق بالايراد والمسائل جمع مسألة اصلها مسألة فنقلوا

السين وفتح الهمزة وحذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما ان الملائكة جمع ملك واصله

ملأك من الالوك وهي رسالة ثم نقل كما في مسألة وزيدت التاء في الملائكة لتأكيد تأنيث الجمع والمراد من المسائل القواعد والضمير

المجرور في مسائلها راجع الى المختصر بتأويله مبني على تأويل الرسالة ودوام ايراد الامثلة في جميع المسائل محمول على الاغلب لانه لم يورد امثلة

بعض المسائل فلم يستقم ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء والقياس ان

يذكر لفظ الدلائل لان المرجع موضع الكثرة لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء

مكان اقراء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز لما

ما يجلب فيه التأكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا لانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة في بعض المواضع كما

عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب فلا يرد ما ذكرت لئلا يتشوش اي المختصر ذهن المبتدي في فهم المسائل ان كان يتشوش على

صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي يكون على انه مفعول به وان كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على انه مفعول ما لم يسم

فاعله واللام في قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به وتعليل للجمع فنظرا الى تلك الامور يعني انما جمعت في

هذا المختصر مقاصد النحو على وجه يتيسر به على المتعلم المبتدي ولا يتشوش على فهم مسائله لقصور فهمه وقلة بضاعته بان جعلته الابواب

والفصول وذكرت فيه عبارة واضحة واوردت فيه امثلة لمسائله وتركت فيه الادلة لئلا يتشوش ذهن المبتدي عن فهم المسائل الذي هو المقصود

الاصلي لان هذه الامور مما يتشوش موجبة لتفرقه وانبساط ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات

وانما سمى قارئ هذا المختصر مبتديا لان هذا المختصر لا يقرأ الا من هو مبتدي في علم النحو وشارع فيه وسميته اي المختصر الهداية يقال

سميته كذا وسميته بكذا رجاء ان يهدي الله تعالى به الطالبين تعليل لقوله وسميته الهداية اي رجاء ان يرشد الله تعالى عنايته عن

المسمى الى اسم تصلح وجها لهذه التسمية بان يجعله سببا للهداية للذين يطلبون النحو فانه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير لا يرد راجيه

لا يرد عليه ولا يجب ان يكون تسمية المختصر بالهداية من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول الثاني
واما تعديتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وقد جاءت باللام كقوله تعالى هدانا لهذا وبالى كقوله تعالى وانك لتهدي
الى صراط مستقيم والهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى ورتبته اي المختصر والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء الكثيرة
بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلثة اقسام توفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلقا بقوله جمعت و
يحتمل ان يكون الباء متعلقا بقوله رتبت والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام وتعديته بالباء اما تسامح
او تضمين بمعنى التشريف والملك المالك والعزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين
ان يذكروا قبل الشروع في المقصود تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بعد التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل
النحو فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يضيع عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو لئلا يزيد عبثه
الطالب في تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل وان يذكر الكلمة والكلام لكونه موضوعي النحو ويسمون هذه الامور مقدمة
ذكرها المصنف اقتداء بهم **اما المقدمة** ففي المبادي التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادي على المقصود وهو مسائل
لتوقف المسائل اي لتوقف الشروع في المسائل على بصيرة عليها اي على تلك المبادي فانه لا بد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه والخبرة في شروعه
اذ التصور لمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه يكون
في الشروع اجلا وعلى العشرار راكبا ثم المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم
انما تطلق على معان مخصوصة وهي معرفة حد العلم وغايته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما يتوقف عليها حقيقة ولما على الفاظ دالة
عليها فلا وما يجري من التوقف عليها فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا ومقدمة الكتاب
تطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قدمت امام المقصود لارتباط فيها وانتفاع بها فيه فيكون بينهما تباين فلا يصدق احدهما
على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعاني المخصوصة وبالمبادي الفاظ مخصوصة او على العكس
ويحمل التوقف في قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول وعلى التوقف الحقيقي على التقدير الثاني وبما ذكرنا اندفع
ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف ههنا وهو غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية واما ما ذهب الشارحون من
ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فمبني على الامكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكروا من ان البصيرة فليس امرا
مضبوطا لمقتضى الاقتصار على ما ذكروا وفيها اي في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسياتي معناه بعيد هذا انتهى

مرفوع بانه صفة فصول فان قلت ليس التطابق بين الموصوف والصفة ههنا اذ الموصوف جمع والصفة مفرد قلت التطابق بينهما اما
معنى وهذا بمنزلة التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا ثم الفصل الاول من تلك الفصول
الثلاثة في بيان تعريف النحو والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه اي الكلمة والكلام ولما فرغ عن تعداد الفصول شرع
في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم
الفصل ههنا فصل او مبتدأ محذوف وخبره فصل وهو الاولى او لا اعراب فيه لعدم التركيب **النحو** هو في اللغة القصد يقال نحوته اي قصدته وههنا هو
قصد سمت كلام العرب ليلحق به من ليس من اهل اللغة باهلها في الفصاحة فيطلق عليها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله
بقوله **علم باصول** الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل في اللغة ما يبتنى عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان
الفرع ما يبتنى على غيره ويسند تحقق الفرع اليه وفي الاصطلاح عبارة عن امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات ويراد فيها القاعدة
والقانون والضابطة وغيرها كلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن حد كل فرع من العلوم الا باعتبار متعلقات التي يبحث ذلك العلم عنها
ولما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اراد ان يخرج سوى المقصود فخرج بقوله **يعرف بها** اي بتلك الاصول **احوال**
اواخر الكلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما سوى النحو والصرف ونحوهما من الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان ما في الرسم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في الاصول لانها امور كلية وذكر لفظ المعرفة في
الاحوال لانها الاعراب والبناء احوال الفرد والجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه يقال علم به
قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى ام يعلمون المعرفة والمعرفة متعدية بنفسها ولذا تعداه الى الاحوال بنفسه متعديا قوله
من الاعراب والبناء بيان للاحوال **وكيفية تركيب بعضها** اي بعض الكلم **مع بعض** آخر وهي مرفوعة بانها معطوفة على الاصول
والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما لكونه اثبات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلو اما ان يكون المراد بمعرفة
الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يتيسر له معرفة جميع الاحوال وان كان المراد معرفة بعضها او معرفة
بعضها فيلزم ان يكون العالم بمسئلة واحدة نحويا لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه ليس بنحوي في العرف وان كان المراد معرفة
جميع الاحوال المدونة فيلزم انه اذا اخرى آخر مدونات احوال آخرين ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باشياء مدونة
المدونة بعده نحوي كل زمان يجب علمه الاحوال المدونة في زمانه وفي زمانه لا يقدح في كونه نحويا ان يحدث نحوي آخر بعده احوالا آخر
فلا يلزم ان لا يكون النحوي السابق نحويا في الآخرة مع انه نحوي فيه على انه لو دون شخص احوالا في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك
نحويا لم يعلم تلك الاحوال ولم يجب عنها والجواب ان المراد معرفة الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة

ليعتمد ربها على معرفة جميع الاحوال او يراد بالاستغراق العرفي جميع الاحوال الصالحة ولما وقع الفراغ من تعريف علم النحو شرع
في الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحو وتدوينه والغرض ما يقصد بالفعل عن الفاعل لاجله صيانة الذهن
اي وقايته وهو من اضافة المصدر الى المفعول وقدم عليه معنى الذهن عن الخطاء اللفظي الواقع في كلام العرب وفي تقييد الخطاء باللفظي
احتراز عن الخطاء الصرفي والمعنوي والفكري فان الصيانة عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان و
عن الثالث غرض علم الميزان واذا كان الغرض من النحو والفائدة منه هو العصمة عن الخطاء في كلام العرب والاستمداد منه على فهم
نظم القرآن والحديث والفقه وبه تيسير الارتقاء الى علم البيان وتحصيل الاقتدار على البينات والتقوي على التاويلات كان
اشرف العلوم لان شرف العلم بشرف المعلوم منه وغايته واقرب الى العربية فائدة وارجحها عائدة وارجحها عيارا واسناها عظمة
ومقدارا وكان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة دقائقها من
الكتاب والسنة الا بها وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا لكان واجب الترك بتجويز
ترك الشرط بتجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير واول من اسس النحو امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئا الا هو يتقرب به الى الله تعالى لما روي عن ابي الاسود الدولي هو استاذ امير
المؤمنين الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما انه سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر فانكر ذلك عليه
فقال له هذا الكفر ثم رجع الى امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى وقال نحوت ان اصنع ميزانا للعرب ليقوموا به السنتهم فقال
له علي رضي الله تعالى عنه انقصد نحوه ومن هذا سمي هذا العلم بالنحو وسمي بعلم الاعراب ايضا لان له تعلقا بالاعراب دخولا ومبنيا
فيتناول المعرب والمبني وقال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد ابن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني
حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي سعيد بن سليم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدولي وقال عن جدي ابي الاسود
انه قال دخلت على امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني قد
سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر وقال ابو الاسود فجمعت منه
اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها

فقلت لها حسبها اسمها فقال بل هي منها تزدرانيها لاه بها سنها وحكى عن امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله
تعالى عنه فقالت ابي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي الاسود بوضع النحو فصنف
باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها ما نجومها فقالت انما التعجب من حسنها
فقال لها ما احسن السماء بالفتح فصنف باب التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو جماعة واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي و
ابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء وهشام ابو العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه اخذ منه الاخفش وقطرب ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج
ومحمد الكسائي ومنهم ابو علي النسفي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر
الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لما بات بعده من عناية بلا ازدياد الشيخ رحمه الله من الفصل الاول في بيان تعريف النحو والغرض منه اخذ
في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهما الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما
وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم من عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم
ويجوز ان يكون الموضوع متعددا مشتركا في امر يا خذا على جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الادبية فانها موضوع
علم اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا مظهر الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام اشتركا في كون كل واحد
منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى نوعيه
ثم لما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء ذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام
قصد الحصول الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس اي لتعيين الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء
حيث الافراد لا لتعريف فرد من افراد ماهية المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلح كونها للعهد
باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون العهد ايضا حقيقيا في هذا الفن
هذه الماهية حتى يحمل فردا من افرادها والتاء فيها للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف الجنس هو بيان الماهية
والكلمة لفظ كلي والوحدة مع العموم لا عارض ولا منافية تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلم بدون التاء هل جنس ام جمع فذهب
بعضهم الى انه جنس لا جمع كتمر وتمرة مستدلا بان الكلام المفرد يجري عليه من تذكير وصفه كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو
لوجب ان يقال الطيبة بناء على ان كل جمع مؤنث فانه ما كان الا التاء فارقة بينه وبين واحده يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير
وصف الكلم دليلا على كونه جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارق بينها وبين واحده الا التاء ان هذه المشابهة ثابتة في

تأنيثه في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث
فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل وانه ليس بجمع حقيقي ومن مجيء تصغيره على كليم ولو كان
جمعا لوجب رده الى واحده في التصغير فيقال كليمات لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تمييز الخمسة عشر كلما ولو كان جمعا
لما جعل تمييزا لنحو ذلك لان تمييزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع الكلم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب
الوضع وذهب بعضهم الى انه جمع مستدلا بان الكلم لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف
والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذ الصاعد الى الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيء تصغيره على كليم
وجعله تمييز الخمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير كليمات وفي التمييز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجردا عن
التاء عناية الى الجنس فيتناول المحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة عن معنى
الوحدة والمطابقة غير جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التأنيث والمثنى والمجموع ولو عني به معنى الوصفية على
انه اخصر مما هو بالتاء ثم اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظت
الكلام ولفظت بالكلام واختلف عباراتهم في المعنى المصطلح عليه للفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا او ما قيل ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا اما الالفاظ الحقيقية فنحو زيد وعمرو وقام واكرم من والى وما اشبهها
واما الالفاظ الحكمية فنحو الضمائر المستكنة لانه ما وضع لها الالفاظ وانما عبر عنها بالفاظ خارجية مستعارة لها نحو هو وانت
وانما يجري عليها احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها محكوما عليها او معطوفا عليها او مؤكدة ومبدلا منها [illegible] ما يتلفظ به الانسان حكما
واما المحذوف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه ربما يتلفظ به الانسان في بعض الصور والمراد ما يتلفظ به الانسان ما يمكن
ان يتلفظ به فيصدق هذا الحد على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن واصوات الحيوانات لانها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان
والوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الوضع بمعنيه جعل المعنى في حيز الشيء وفي الاصطلاح تعيين الشيء بازاء شيء آخر متى اطلق او احس
الحس به فهم المخصص له سواء كان من الكلام او غيره كعقد الاصابع والاشارة ولما كان الوضع متضمنا للمعنى فذكره بعد الوضع لا لقيد
الا لتجريده عنه المعنى والجار والمجرور مفعول به باللام وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازا عن المحرفات والاعدادات والمهملات
وما يدرك بالعقل فانها ما وضعت لمعنى وكذا عن حروف التهجي فانها لم توضع الا لغرض التركيب والغرض من الشيء غير معنى ذلك الشيء
لان المعنى ما يعني من اللفظ او يفهم به لا ما لاجله اللفظ وغرض التركيب لا يصح ان يعني بحروف التهجي او يفهم به فلا معنى لها واذا
عرفت ذلك فنقول المعنى لغة اما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عني يعني اذا قصد ثم خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة

بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الفاً اي الغرض الغائي للكلمة لفظ وضع لمقصود واما اسم مكان على زنة مفعل اي المقصد
فانه اذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى موضع القصد واما المصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وتقريره
هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه واصطلاحاً ما يقصد من اللفظ مفرد والمراد بالمعنى المفهوم ما لا يقسم لفظ عليه بان يكون لجزء لفظه
دلالة على جزئه ولا يحمل المفرد ههنا على البسيط اي ما ليس بمركب حتى يخرج الفعل من حيث ان معناه مركب من الحدث والزمان
فانه يقال يكون المضارع كلمة بناء على انه فعل وهو من اقسام الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة
دالة على الحال او الاستقبال والباقي على الحدث فلان حروف المضارعة خارجة من المضارعة غير داخلة فيه لان بعضهم جعلها عاملة
في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجاً عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد والفعل المطلق
كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل المعرب الذي هو اسم والمبني الذي هو اسم
ثم قوله مفرداً احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب على الصحيح لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو مجرور
على انه صفة معنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير وضع وله اعتراض على كل واحد من هذه الوجوه
الثلثة اما على الاول فلانه يفيد ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة
يستفاد منه ان ما يتعلق به هذا المعلق كان متصفاً بمفهوم الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز
والامر ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان مرفوعاً على الوصفية للفظ
يجب ان يذكر مقدماً على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة اعني وضع لما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا صفتين
لشيء واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوباً على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرفت من ان الشيء اذا كان صالحاً
اذا كان صالحاً للحالية من الفاعل والمفعول جميعاً وانت تريد ان تجعله حالاً من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه ونظائر الاشياء
مفرد يكون صالحاً لان يقع حالاً عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية عنه ووقوعه حالاً
من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه واجيب عن الاول بان يصار هناك الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اني اراني اعصر خمراً اذ نظم
القرآن يستدعي ان يقول عنباً الا انه سماه خمراً باعتبار ما يؤول اليه وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه
ليس بواجب وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع صلاحيته لكونه حالاً من المفعول
ايجب ذكر هذه الحال بجنب الفاعل وانما لم نوجه بذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجدت القرينة
لان الافراد والتركيب من صفات اللفظ لا يتصف بها المعنى الا مجازاً والحقيقة احق مع انهم قالوا ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة

هو نكرة مخصصة ممتنع الاستتار اما تقديم الحال على المجرور تراجع اخر الخالي عن النكرة المخصصة وكل ذلك ممتنع فتعين جعل مفردا حالا لقوله معنى فتعين كونه حالا عن ضمير وضع وعند البعض لا يجب ذكر مجيء الحال عن الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فمتى وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى ذكرها بعد ذكر الوضع كما وقع في هذا المختصر واما الدلالة فهي غير مستلزمة للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى الوضع كما وقع في بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها في تعريف كل نوع الكلمة. وهي اي الكلمة بحسب مفهومها منحصرة في ثلثة اقسام فلا يرد ما يقال ضمير هي الثاني عائد الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لانها اسم بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسيمه والثاني عائد اليها باعتبار مفهومها فيجب تذكير تقسيم ولا يجوز تانيثه اسم مجرور بانه بدل او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاول اولى لعدم احتياجه الى المحذوف بخلاف الاخير وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك انما قدم الاسم على الفعل لكونه مستغنيا عن الفعل في الافادة لاحتياجه اليه فيها واستغنائه عنه على الاصح فيكون الاسم اصلا والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا في الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقا لافتقاره اليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلا في افادة المعنى بنفسه غير مفتقر الى شيء بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه في افادة معناه بل مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يفتقر اصلا وما يفتقر فرعا والاصل مقدم على الفرع كما قدمنا عليك وانما كانت الكلمة منحصرة في الاقسام الثلثة لانها اي الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير في قوله لانها عائد الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان لا تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم دلالتها او دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضرب قلنا الكلام محمول على حذف المضاف اما من الاسم اي لان حالها اما عدم دلالتها او دلالتها او من الخبر اي انها اما ذات عدم دلالتها او دلالتها على معنى مجرور وتقدير كائن في نفسها صفة معنى يعني اما ان لا تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن ان يكون في نفسها متعلقا بقوله ان لا تدل وكلمة في بمعنى الباء اي ان لا تدل على معنى بنفسها الا بانضمام ضميمة وهو اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفسه الحرف قدم في وجه الحصر مع انه اخره في التقسيم لانه في اللغة الطرف كما سياتي فذكره مرة في طرف الانتهاء واخرى في طرف الابتداء وخص ذكره في التقسيم بالانتهاء ليشير الى تاخره في المرتبة وقدمه في وجه الحصر اخذا في البيان عن القريب او لانه عدمي والعدم مقدم على الوجود ولان وجود الممكنات مسبوقا بالعدم ولان هذا القسم من الكلمة غير منقسم او تدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد اقترن معناها اي معنى الكلمة بحسب الوضع باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن

معناه باحد الازمنة الفعل قدم الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره في التقسيم لان تعريف الفعل وجودي وتعريف
الاسم عدمي والاعدام تعرف بملكاتها او تدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه لم يقترن معناه اي معنى الكلمة
بحسب الوضع به اي باحد الازمنة الثلثة وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناه به الاسم وانما قيدنا
اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سيجيء واعترض ههنا بان هذا الدليل لا يخلو من ان يكون عقليا او نقليا فان كان
عقليا فلا سبيل اليه لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى المقترن
باحد الازمنة الثلثة والى غير المقترن باحدها وكذا كل قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن
بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا غير المقترن [illegible] ينقسم الى مشتق وغير مشتق او الى ما لا يتناهى اي
وان كان نقليا فلا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة
واجيب بان هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين
احدهما ما دل على معنى في غيره وثانيهما ما يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما
لم يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما متعذر عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته
عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجربية على ما عرف في علم الميزان فحد الاسم الفاء في جواب شرط
محذوف اي اذا عرفت دليل الحصر فحد الاسم وهو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد ههنا المعرف الجامع المانع
وهو يعم الحد والرسم فان قيل قد علمت حدود الاقسام الثلثة بدليل الحصر فاعادتها يوجب التكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا
على المطابقة كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل الحدود وغيره وخرج بقوله في نفسها الحرف وهو صفة معنى اي معنى
حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولا لها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصلا متحققا فيها ظهر بما يكون
مدلولا لها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله تدل وفي بمعنى الباء اي تدل بنفسها مستقلا من غير ذكر متعلق بها بخلاف
الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مر وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل وكلمة غير اما مجرور بانه صفة معنى
او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع فلا يتوجه
عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا الآن او غدا وزيد مضروب غلامه الآن او غدا لانهما ان

بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض الاستعمال واما نحو اصبوح والغبوق فانه مقترن بمتعلق الزمان لا بزمان معين فلا يلزم
الاسماء اعني الماضي والحال والاستقبال بيان الازمنة الثلثة والحال ما انت فيه في زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم
عليه والاستقبال ما تأخر عنه كرجل وعلم خبر مبتدأ محذوف اي هو كرجل وعلم وانما ذكر المثالين للاسم ايضا اولان الاول من الاعيان
والجثث والثاني من المعاني والاحداث وكذا قال كرجل وعلم ولم يقل كعلم ورجل ولما كان حد الاسم لا ينفع كثيرا من المبتدين المتعلمين
ولا يرجى فهمهم منهم لكونه غامضا غاية الغموض لتوقفه على معرفة المعنى في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد ان يبين بعض علامات
الاسم لتفيد معرفة الاسم وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم الحد وزيادة معرفته لمن يرجى منه فهم فان الشيء كما يعرف
بحده كذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال ومن علامته اي علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض ونحو الجبني ان ضربت زيدا او زعموا مطية الكذب وديز مهمل فان المخبر عنه في الامثلة الثلثة الاول وان كان فعلا حقيقة
وفي المثال الرابع ما ليس بكلمة حقيقة لكنه في تأويل الاسم فان الاول باول بهذا القول والثاني بضربك زيدا والثالث بلفظ
زعموا والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل وخاصته لكنه موجودة في لفظ علامته ومفقودة في لفظ الخاصة وهي ان الدالة على وجود الشيء
ماخوذة في مفهوم العلامة دون الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة العلامات لان العلامة اسم
جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة الاخبار عنه وبه اي صحة كون الشيء مخبرا عنه وصحة كون الشيء مخبرا به مع
صحة كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشيء مخبرا به مع عدم صحة كونه مخبرا عنه فهي ليست علامة الاسم كما سيأتي نحو زيد قائم وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا عن لفظ دال على الذات في نفسه مطابقة والفعل والحرف ليس كذلك وما ذكر في بعض شروح
الكافية من انه انما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ففيه
نوع تأمل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في الاسم وانتفائه في غيره من الفعل والحرف فهو لا ينهض دليلا على انتفاء الاسناد
اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكانه دليل على بعض المدعي والاضافة كغلام زيد المراد بالاضافة ههنا كون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر وجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص
لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لا في حده ونهيا ولا يجوز اضافته للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه فلا يوجد في
الفعل التنوين وما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا بالاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا ثم المصنف اطلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر مع ان التقييد مما لا بد منه لان
الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر فلا حاجة الى التقييد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته

الى التعريف لكونه خبرا وحسن ان يكون نكرة ليفيد المخاطب ما نقيل حصول الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر
معرفة او نكرة فلما لم تكن النسبة واضحة في مفهوم الحسنة فلذلك لا يفترقان فيها ويترتبان احدهما الحكم الآخر واما الحرف فليس له
معنى مستقل ليصلح للاشارة اليه بالتعيين التعريف وانما قال يدخل لام التعريف احترازا عن سائر الداخلات كلام الابتداء او لام
الجواب ولام الامر حيث حملت على لام التعريف ليكون لزائده للتحسين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد به مجرد الفاتحها بل معناها
بل اتى بها مع ارادة معناها الافرادية زائدة على التركيب فكان اللام الزائد معرفة فلا يحتاج الى الحمل بل يكون ذلك حمل
الشيء على نفسه وجوابه انما ذكرت من ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اعتبار البعض واما الذي
اجابه عند الزيادة بتجرده عن معانيها فالحمل على مذهبه ان في رواعلم ان النحاة اختلفوا في اداة التعريف فذهب سيبويه الى انها
اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال نحو بل وذهب المبرد الى انها هي
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام لتفصل بينها وبين همزة الاستفهام ولما كان اللام عند الشروع ما ذهب اليه سيبويه
اتى باللام والجر بالرفع عطفت على المدخول وبالجر على اللام ويراد بالمدخول الاسم ومن المحقق وهو الاشكال ان المجرور ايضا
لا يختص بالاسم ليس داخلين على الفعل وانما اختص الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب
ايضا على الفاعلية والمفعولية المختصين بالاسم فينبغي ان يختصا به ولا نسلم اختصاص المضاف اليه بالاسم الا ترى
ان الجملة تقع مضافا اليها وهي ليست باسم والجواب عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسم ومعنى
بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني ان الجملة اذا وقعت مضافا اليها تخرج من ما في التصور فهي بمنزلة المفرد والمضاف
اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر
لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن تختصان بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد
بها ما عدا تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة
ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشترك بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيء امثلتها في فصل التنوين وانما اختص غير تنوين
الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضاء الانفصال تمامه او اقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فكيف يجتمعان متنافيين فان قلت
نون التاكيد ايضا تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل فكانت من تمامه فلا يقتضي الفعل به انفصالا
ولا يخفى ان التعليل المذكور يقتضي الاختصاص ثان المراد ههنا بالاسم بالتحقيق غير تنوين الترنم وكذلك يعلم بقليل تامل وقد

الحرف فانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما للتمكن او العوض عن المضاف اليه او
للفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او المقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين
قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين
اللاحق به بالاسم حكما والتثنية والجمع و . والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية
عن القلة والكثرة ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ
مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مدلوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاسناد الى المصدر كما لا يصح الى الفعل واشباهه
مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون مدلول الفعل زائدا على مدلول المصدر قلنا ان مدلول
المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة ويتحد مع مدلوله اعتبارا من حيث ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل والزمان كالقيد له فاعتبار
بالتقيد له فاعتبار اما بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء انما اختص النداء
بالاسم لكونه اثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والاخرم تخلف المجزوم عن المؤثر وهو ممتنع فان كل هذه خواص الاسم
الفارقي جواب الشرط محذوف اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المعدودات خواص الاسم
بناء على ان كلا من العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا نصا على ما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق الاستلزام فلا يلزم التكرار
وفيه تيسير للطالب المبتدي وتنبيه على قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا ما لا يصرح به او تقول اتى بهذا الكلام موكدا
بان وبجملة اسمية ردا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية الاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا يليق ان يجعل
خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفا بها ولما كان من هذه العلامات ما هو شهير استعمالا ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم
في عدم اختصاصه بالاسم سيما في التثنية والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام موكدا بكلمة كل مجموعه وفائدة لك
الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحوية وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره و
لم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اختيارا للفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت في الاخبارات
او في الانشاءات احتيج الى حمل المخبر عنه او ما يعم الفاعلية مطلقا واختصاصها يتضمن اختصاصها كذلك يتضمن اختصاص المسند اليه
اياه لان الفاعل في الانشاءات ان يكون محكوما عليه ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا او مفعولا
او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص الفاعلية مطلقا والمفعولية والابتدائية وكونه موصوفا وذا حال وتمييزا
ونحو ذلك ولو قال وعلامته صحة كونه محكوما عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال

لما توهم من قوله وعلامة صحة الاخبار عنه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبر حتى في خبره وهو ما وقع به
بيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه ولهذا خص المبتدأ بالذكر واما التصريح بكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعده فهو لا ينفع ههنا انما
ذكر ذلك من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وههنا من حيث انها من الخواص والعلامات ثم قوله او مفعولا اراد به مفعول
ما لم يسم فاعله والا فالمفاعيل الخمسة ليس شيء منها محكوما عليه وانما ذكره بجنب الفاعل لشدة الاتصال به حتى سماه بعضهم فاعلا
ويسمى اي الاسم اسما لسموه اي علوه على قسيميه يشير الى المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو
بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلو والارتفاع ويدل على هذا الاصل اشتقاقه من نحو سمى يسمى سماء ويسمى ثم حذف
الواو التي هي لام الكلمة الاصلي ثم نقلت حركة السين الى ما بعدها ثم اتى بهمزة وصل كما في لفظ الاسم فسمي به لذلك حيث
سموا اي علوه على قسيميه وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولانه يرفع المسمى بخلاف قسيميه وذهب الكوفيون الى ان اصل
الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلامة وسمي به لانه علامة على مسماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة
وجعلت همزة الوصل عوضا عنها واشتقاقه عندهم محمول على القلب فاصل سما يسمى وسمى يوسم واصل اسماء اوسام
واصل سمي وسيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر ولهذا اعرض المصنف رحمه الله تعالى عنه وقال ردا عليه لا لكونه وسما على المعنى
اي لا يسمى الاسم لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل وعلامته فقال
وحد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى فجنس يشمل الحدود وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف وقوله
ولا مقترنة بزمان وذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن الحد على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال
لانه مقترن بالزمانين قلنا انما الاقتران بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما بالوجه الاحد في المعنى ولانه مقترن بواحد في كل وضع
وان الاشتراك لغلبة الوضع او تعدده والمراد بالاقتران ههنا انما بحسب الوضع فلا ينتقض الحد بالافعال التي لم يقترن معناها بزمان
مثل نعم وعسى لان عدم اقترانها بزمان انما هو بعارض الاستعمال لا بحسب الوضع كضرب مثال للفعل الماضي ويضرب مثال
للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامته اي علامة الفعل ان يصح الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لا عنه اي لا ان
يصح الاخبار عنه او كون الشيء مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار علامة للفعل كما ان
صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به على قسمين احدهما
ما يكون مع صحة الاخبار عنه وثانيهما ما يكون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل كما سبق الاشارة
اليه ووجه اختصاص هذه الاعتبارية مع الفعل ان حق الاخبار به التنكير لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التنكير ودخول قد وانما

وانما اختصت بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل المضارع نحو ان كذوب قد يصدق
او لتحقيق نحو قد يعلم المعوقين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين وسوف وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على
الاستقبال الوضعي وذا لا يكون الا في الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد ضارب غدا وانما ذكر السين
معرفا باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال نحو استغفر الله ولا سين الطلب نحو استطلبه
ولا سين التحول نحو استحجر الطين ولا سين اصابة الشيء على صفة نحو استجاده ولا سين الوقف بعد كاف المؤنث ويسمى هذا
السين سين الكسكسة نحو اكرمكس وانما قدم السين على سوف لدلالته على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال
البعيد والجزم نحو لم افعل ولما يفعل ولا تفعل وان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم فكذا
الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهي عن الفعل كلا النهي او لتعليق شيء بالفعل كأدوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه الى الماضي اي
الى صيغ الماضي والمضارع وكونه امرا ونهيا ولم يقل والامر والنهي لانهما يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل
يكون التصرف الى المضارع ثم يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو فعلت فعلنا وانما اختصت الضمائر البارزة
المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او لفروعه وحطت فروعه بمنع احد نوعي الضمير
وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف اخفى فهو بالتعميم الحق واجدر واتصال
التاء الساكنة قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على
تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما لحق به الصفات. لانها مستغنية عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث
المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت او مثل ما اي من الاسم لخفة الاسم و
ثقل الفعل واتصال نوني التاكيد وهما الخفيفة والثقيلة سميا به لانهما تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما بالفعل
انهما وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في حد الاسم عما يناسب هذا الكلام فلا نعيد
هذا المقام وما كان من الافعال ما لا يصح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام والشرط والجزاء احتاج الى
بيان معناه بحيث يعمها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لان تلك الافعال تكون محكوما بها ولا تكون مخبرا بها ولو قال وعلامته ان
يصح كونه محكوما به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحتج الى حمل الاخبار به على هذا المعنى ويسمى اي الفعل

الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل
حقيقة فيكون تسمية به من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقي فهو المصدر
تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر فهو الفعل بفتح الفاء ولا الفعل بكسرها
لانه اسم بمعنى ان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلا بفتح الفاء ولا الفعل بكسرها والحاصل ان المسمى به مشتق
ومشتق من الفعل بكسر الفاء فهو لا يكون مصدرا المتضمنة ذلك وانما تضمنه من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا بكسرها فلا يكون تسمية
به واجيب بان الفعل بكسر الفاء وقد جاء اطلاقه على المصدر وعلى الحاصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقبح عند
بيان المقدمات الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصدر
في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حد الفعل وعلاماته شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة جنس
بقوله لا تدل على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحد ودغيره وخرج بقوله في غيرها الاسم
والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لابد
من ذكر المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهي اي كلمة من لا تدل عليه اي على الابتداء الا بعد
ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها
الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع
شرط في وضع الحرف تحلات تلك الاسماء وكذا لا يرد بالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة
على معانيها الى الصلة والمشار اليه والمعاد لانها تدل على معانيها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال
وعلامته اي علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تيمم بعد تخصيص ولا
كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن الا هو المطلوب الاصلي والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل وان الاستقلال
لا يرث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الفاظ لمقاصد والاستعمال بها
على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستعمال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لان الاستعمال بالا يفيد عبث والاحتراز واجب
ودفعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد ولذلك اتى بتقديم الخبر يعني وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا المقام بيان الحرف ويجوز
ان يكون وللحرف مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وقوله في الكلام متعلق اي والحرف في الكلام فوائد جمع فائدة
لفوائد جمع قاعدة والفائدة ما استفيد من علم او مال وجازها وله المال ويفيد اي ثبت له المال ذلك ان يريد بالفوائد الثوابت

التنويب يعني وللحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن السلطان وفي ذكر الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايماء الى كثرة فوائد الحرف
ثم اشار الى بيان بعض تلك الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار والربط بين الفعلين نحو اريد ان تضرب او
الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد فقد اكرمته وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد
التي تعرفها في القسم الثالث وهو الحرف ان شاء الله تعالى احال امره الى مشية الله تعالى قائلا في عدة ان شاء الله تعالى
مراعاة لادب ربه واتباعا لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام حكاية قول رسوله لاصحابه وقصته عليهم من قوله
تعالى ان شاء الله تعالى آمنين محلقين ويعلما العبادة ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متادبين بادب الله تعالى متبعين لسنة رسوله
ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي طرفا فسر الحرف بالطرف لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
الوادي اي لوقوع الحرف في الكلام طرفا اي جانبا للاسم والفعل ليس اي الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع
الحرف طرفا مثل المسند والمسند اليه تمثيل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبرية لمبتدأ محذوف اي وهو يرجع الى المقصود
بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه في التمثيل ختما على كونه مقصودا بالذات ومزيد اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه
ولا خفاء في كون المسند اليه مقصودا بالذات لانه اعلى درجة من المسند وايضا ان المسند يكون اسما وفعلا والمسند اليه لا يكون
الا اسما والتعميم فضيلة ثم الاولى في بيان حرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات حيث لا يدل على معنى في نفسه
بخلاف الاسم والفعل واذا عرفت ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الحالية ويجوز
المفسر بالفتح اي المفسرة تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف احد موضوعي النحو وهو الكلمة وبيان انحصاره في الاقسام الثلثة مع دليل
وبيان حدودها وعلاماتها ووجوه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال **فصل الكلام** هو الاصل
ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حدة او على اكثر او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملا او موضوعا ولم يوضع مصدرا في الصحيح اذ
لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما كما يقال اعطيته
عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات والمفردات
والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار
الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية اي تضمنا حاصلا
بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح
عليه في حد الكلام الى لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في الحد الكلام الذي احد كلمتيه ملفوظة والاخرى مستتر

غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال المتضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات
كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه
يتناول ما فيه كلمتان او اكثر واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب منهما وعن الثاني بان الكلام انما
يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر في بعض الحواشي اختار تضمن على تركب
لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظا الافراد والتركيب والاولى
التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن بمعناه [illegible]
الافراد حتى يكون المصطلح عليه لفظ التركيب واعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مرادف للجملة ام لا فذهب صاحب المفصل و
اللباب الى انهما مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب يميل الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيداه بكونه مقصودا لذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فقيد الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا
لذاته فخرج عنه بعض الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او صفات في خلال الكلام ووقع في بعض شروح الكافية ان المراد بالاسناد هو
المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع
في تعريف الاسناد لاحتياج معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبته قولا
احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اي النسبة المخاطب فائدة يصح السكوت اي سكوت المتكلم عليها اي على
تلك الفائدة اي من شانه ان تفيد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن [illegible]
مجال لتحليته ونسبته الى المقصود في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي
على مشمولة المخاطب وقيل الاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك فقد افدت المخاطب
فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب لفظا آخر واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا للمسند
اليه والمسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب وقيل انه
عمرو او غير ذلك من المتعلقات كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب لفظا آخر مثل انتظار المسند اليه والمسند عند ذكر المسند
اليه فقط او بالعكس وليس الانتظار الذي في مثل ضرب زيد مثل هذا الانتظار فتم الفائدة في جواب شرط محذوف اي اذا كان
الاسناد ماخوذا في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين التركيبين من اسمين اي



اى حكمية من دون شىء كما اتى به غير ولانه اظهر الانسب بتقديم المتكلم وقدم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان التقديم نحو زيد قائم ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان تقديم الفعل انسب لانه قصد بيان الجملة الفعلية نحو قام زيد ويسمى اى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغى ان يعلم ان الكلام لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف رحمه الله تعالى بالحصر فى تقسيم الكلام لا فى تقسيم الكلمة ردا على من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلثة تراكيب كما ستقف عليه فى نحو يا زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة فى بادى الراى بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا اى جميعا قال فى القاموس تقول كنا معا اى جميعا وهو منصوب على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه ويتعلق بما يقع حالا من مفعول لم يسم فاعله اذ لا يوجد المسند والمسند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه اى عنده فى غيرهما اى فى غير هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام منهما اى من المسند والمسند اليه لان الاسناد ماخوذ فى تعريفه وهو يقتضى المسند والمسند اليه وقوله لا بد اى لا فراق للكلام منهما من قولهم بده يبده بدا اى فرقه والتبديد التفريق وتبدد اى تفرق او لا عوض للكلام منهما من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعنى للكلام متعلق بالمنفى اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا الاطالة حملا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا وهو الخبر المبتدا اى لا بد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدا محذوف اى البد المنفى منهما وهذه الجملة للتبيين التى لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا فراق منهما واذا كان الكلام منحصرا فى التركيبين المذكورين فان قيل نوقض ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء اى بالمنادى نحو يا زيد فانه يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذا اضيف الى الاحكام يراد ابطالها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام فى التركيبين قلنا فى جوابه ان حرف النداء التى فى نحو يا زيد قائم مقام ادعو او اطلب لان تقديره يا زيد ادعو زيدا او اطلب وهو اى كل واحد من ادعو او اطلب الفعل واذا كان كذلك فلا نقض للحصر المذكور بالنداء فيستقيم ذلك الحصر لانه كلام يحصل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى ولم يحصل من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد وان قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد

ذكر سائر المفاعيل نحو ضربت زيدا او ويد زيدًا واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في اقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف
فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء كان دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم للماضي ههنا قلت ذلك على الغالب وقد
يجيء للماضي ايضا فلا يرد ما ذكرت والله الموفق لاتمام امور خلقه والمعين على اصلاح شئونهم فهو يوفقنا لاتمام هذا الامر الذي
شرعنا فيه ويعيننا على اصلاحه وانما ذكر الخبر معرفا باللام ليفيد حصر المسند في المسند اليه يعني ان حصر تعالى هو الرفيق المعين لا موفق ولا معين
سواه كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **القسم الاول**
في الاسم وقد مر تعريفه اي تعريف الاسم وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا نعيده وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي
الى الجزئيات الى معرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بمعنيين الاول الابانة والاظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام
الثيب تعرب عن نفسها اي تفصح وقول الشاعر * اني لاكني عن قذور بغيرها * واعرب احيانا بها فاصارح * والثاني
ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهمزة للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل
اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول اي مزال افساده والتباسه باظهار المعاني المعتورة عليه لان في خفائها فسادا والتباسا
ومبني وهو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعدم الاختلاف والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة
اسم المفعول من بنى يبني فاجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة
بالكسرة لمناسبة الياء كما في مرمي وانما كان الاسم منحصرا في هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره او لا فان كان
مركبا مع غيره لا يخلو من ان يكون مشابها للمبني الاصل او لا فان كان هذا فهو معرب وان كان غيره فهو مبني ويحتمل ان يكون المعرب والمبني
قيدين للاسم وليسا قسمين له لانهما يشتملان الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم منقسما الى معرب ومبني فلنذكر احكامه
اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب والباب الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان
سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء **الباب الاول في الاسم المعرب** وفيه اي في هذا الباب
مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب والثالث في
بيان اصناف الاعراب والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلثة مقاصد المقصد الاول في المرفوعات والثاني
في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقدمة ففيها فصول اربعة **فصل** في
تعريف الاسم المعرب قدمه على المبني لكونه اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو الا بالاعراب الذي به
يعلم ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب واصلها الافراد وهي في الافراد تستحق الا...



الاعراب قيل انما حكم بذلك لانها لم توضع الا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات
وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضيا وهو اى الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف
وان كان ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لا للافراد ولهذا من
شرط الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد على
كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد اطلاقه مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان
المصنفين رحمهم الله تعالى لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم يوقف بها على المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق
تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعنيهم لحصول مرامهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس شامل يتناول المقصود وغيره وقوله ركب مع غيره
فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات والاعداد من نحو واحد واثنان وثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف وباء وتا
وثا وزيد وعمرو وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب لتوارد
المعاني المقتضية للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى المسند اليه والمسند لكونهما مركبين
تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف اليه وغيره من المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد
بالتركيب التركيب مع العامل فيرد عليه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل كلا منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب
يتحقق معه العامل وحينئذ فلا اشكال قوله لا يشبه مبني الاصل احترز به عما ركب مع غيره ويشبه مبني الاصل كهؤلاء في قام هؤلاء فان قلت
يصدق هذا التعريف على ما تضمن مبني الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ركب مع غيره
ولا يشبه مبني الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف
اليه ثم اضافة المبني الى الاصل بيانية اى لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم
فاعله اى مبنيا اصله ولا من باب اضافة الى الظرف اى مبنيا في اصله ولا يحمل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا
ظاهرا اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بل اصلها مبني والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي
والامر وان ثبت لها اصل وهو المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبني اما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية
بعد اى الآن واما في الثالث فلان الامور الثلثة لا يكون مبنية القانون لانها لم تبن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء
من المبني الا وهو باره مبني على القاعدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلثة بمبني الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا
بمعنى الوضع اى مبني في وضعه بحسب النسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه قطعا وعن الثالث

بان بناءه ليس مبنيا على القاعدة غير مسلم بل هي مبني عليها اي بالمقرر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني كحيث
من الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف بناءها مبني على هذه القاعدة ويكون مبني القانون وهذا اللفظ كان عاما في الاصل

ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف والافراد في وجه التسمية بغير اللام اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
بيان مبني الاصل وقيد الامر بالحاضر احترازا من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والاصح
انه مبني والحق بعضهم الجملة بمبني الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب
اصلا ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع او مبني الاصل لا يكون له اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا والجملة معرب محلا قد تكون
من مبنيات الاصل وقال الشيخ الرضي الجملة قبل الكلمة لا توصف بالاعراب والبناء لانهما من عوارض الكلمة والكلام
ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام زيد فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعني هو وهو مثاله اي مثال
المعرب والجار والمجرور صفة زيد تقديره هو اي الاسم المعرب نحو زيد الكائن في قام زيد لا زيد المذكور حال كونه وحده
اي غير مركب مع غيره فهو حال بتأويل النكرة والتقدير متوحدا اي منفردا او مصدر اقيم مقام الحال اي منفرد انفرادا و
يكون قوله لا زيد وحده معطوفا على النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب تعليل للمعلل المحذوف اي انما يكون زيد
وحده اسما معربا لعدم التركيب اي لعدم كونه مركبا مع غيره ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه في تعريفه

فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط مثلا هؤلاء لم يكن في قام هؤلاء لوجود الشبه
اي المشابهة على ما سيجيء في بحث المبني اي لكون هؤلاء مشابها بالمبني الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذه
في تعريفه فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ينعدم بانعدام الشرط كما مر تمام المعرب لا يحصل الا بشرطين
احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله كل اسم ركب مع غيره والثاني عدمي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل
فتعرض له بقوله ولا يشبه مبني الاصل ويسمى اي الاسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسط المتمكن هو
الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب فالمتمكن هو الاسم المعرب للمعرفة والمبني يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من
تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال **فصل** وحكمه اي حكم الاسم المعرب والاضافة لادنى ملابسة فيهما مبني في ونظيره
ضرب اليوم اي حكم فيه ولا ريب ان الاختلاف حكم في المعرب لا معنى اللام والاضافة باعتبار ادنى ملابسة ونظيره كوكب الخرقاء و
ان حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء والاختلاف اثر
المعرب اثر العامل دون اثر المعرب فكيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفته آخره بتقدير المضاف

المختلف والالف مخرجت الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخر اتصافه بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم
المعرب احترازا عن اختلاف غير الآخر فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورأيت امرءا
وابنما ومررت بامرء وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن اختلاف
الآخر لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفهامية في نحو من الملك ومن الرجل ومن زيد
والمراد باختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاءني زيد اذا
قيل في اول الامر انه معرب ح ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه يصلح اختلاف آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني
الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلافه بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود لمشاكلة قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره
لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل ثم العوامل جمع عامل وسيأتي تفسيره وانما جمع العامل على
عوامل لان صيغة الفاعل الكائن صفة يجمع على فاعلون كناصرون والكائن اسما يجمع على فواعل ككواهل ولما صار العوامل ههنا علما
ولم يكن له معنى الصفة مراعى جمع على فواعل واللام في العوامل للجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود فحمل على الجنس ويبطل معنى
الجمعية ولهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا واقله ثلثة فيقتضي ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا
منصوبا على انه مفعول مطلق لفظيا صفة اختلافا اي يختلف آخره اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد او حكما نحو رأيت احمد ومررت باحمد فانه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة او يختلف آخره اختلافا تقديريا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت
بعصا او حكما نحو جاءني موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان الاعراب منه بالحركات اما اذا كان
الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابوك ورأيت اباك و
مررت بابيك او حكما نحو رأيت مومنين ومررت بمومنين فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فلان الياء في حالة الجر
غير الياء في حالة النصب لكونه نائبا عن الكسرة وكذا الاختلاف التقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابو القاسم ورأيت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف فيه الحرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب فيه بالحروف مقدر وقد اختلف آخره اختلافا
تقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت مومني البلد ومررت بمومني البلد فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا تقديريا حكما واذا عرفت ذلك
فاعلم ان جمهور النحاة عرفوا المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وجعل

وجعل ما عرفه به حكمه تابعا له هو الصحيح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال وانما لم عرف المعرب
بما عرفه صاحب النحاة لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف
العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذه الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه
غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان
يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان لم يعرف احد
نوعيه ما يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو وصف لازم له
وهو الاعراب وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف
واختاره الشيخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم
من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات
ما به الاعراب ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرفه به فقال والاعراب ما اي شيء به
الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اي الاعراب شيء بسبب ذلك الشيء يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب
القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضي والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدة
للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضي وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا له بوسائط
والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا وقال الفاضل الهندي رح
في تفسير ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحروف
وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد كلاهما لزم ان يراد بالعام افراد مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضا يلزم الحرف العامل تعميم الحرف
المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب او حرف علة ساكنة وهذا هو الاصوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حده
واخذ المحدود في الحد يوجب الدور لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد وذلك باطل لا يقال اختلاف آخر المعرب لا يتاتى الا بحركتين
فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا لانا نقول المراد بالسبب المذكور ما ليس بتام اي ما يكون له شيء من التاثير في المسبب
ولا يكون له تاثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئا من التاثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد
الحركة الاولى وانما يكون موجبة له حين وجدانها ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق
عليها انها ما يختلف بها آخر المعرب لان الاسم حينئذ معرب اي مركب لا يشبه مبني الاصل اختلف آخره بها من السكون الى الحركة

الى الحركة وان لم يكن فى حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع
الملتفت اليه شابا فى حالة الرضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن
الاسم معربا فى حالة السكون ثم قد يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو غلامى لانه اختلف به آخر المبنى لا آخر المعرب لان المضاف
الى ياء المتكلم مبنى قبل دخول العامل وانما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون
مختلفا عند الاضافة وهى سابقة على التركيب مع العامل لظهور انك تخبر فى جاءنى غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تضيف
فكان المختلف بهذه الحركة هو آخر المبنى البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب والمعرب مستويان فى المعرفة والجهالة وتعريف
الشيء بما يساويه باطل وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف متاخر
عن الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلثة ان كانت بالتاء تطلق على الحركات سواء كان
بنائية او غيرها اعرابية كانت او غيرها كضمة وحد لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية وان كانت مجردة عن التاء
فلا يكون الا القاب البناء واما الرفع والنصب والجر فلا تطلق الا على الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
ولا على غيرها من غير الآخر واعراب الاسم اى الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان المعانى التى وضع الاعراب للدلالة عليها
ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة لكون الدال على حسب المدلول اى على قدره والا لزم
الاشتراك لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول وكلاهما خلاف الاصل وانما سمى اعراب المعرب
انواعا واعراب المبنى القابا لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال
عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المبنى كالضم والفتح والكسر فان كل واحد منها يدل على امر واحد وهو البناء فيكون القابا رفع مجرور على البدلية
او مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجر كذلك وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة
مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة
اى يضعها فى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى ينجر الى الاسفل
عند التلفظ ثم لما فرغ من بيان الاعراب اراد ان يبين العامل لاحتياج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر فى مفهومه كما عرفت
وجريان ذكره فى حكمه وانما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول الاعراب او على المعنى المقتضى للاعراب قال والعامل
ما به رفع ونصب وجر اعلم ان النحويين اختلفوا فى تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المصنف ومنهم من ذهب الى ان العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب فى الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق

على عامل الفعل فليس بتام لانه يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب واجيب عن الاول بان المراد من
هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض بخروج عامل الفعل وعن الثاني بان المراد بالسببية فيه يخرج الاسناد لانه ليس
بسبب بل هو شرط او انه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب
لحصول المقتضي فيكون العامل سببا بعيدا له فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا سيما في […]
التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي قلنا ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح […] كونه
سببا بعيدا اجتهادا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا الحد شامل لعامل الاسم
والفعل واورد عليه بانه ان اريد بالوجه المخصوص بوجه من […] في نحو يا زيد […] في نحو يا فتى […] على كون
آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انهما ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من عرف العامل في
حد الاعراب قائلا بان الاعراب ما يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اريد بوجه مخصوص من المقتضي […] آخر الكلمة اذا
المقتضي يستقر الى تمام الكلمة لا باخرها والتي يخرج عامل الفعل لانه لم المقتضي فيه فيكون تعريف نوع من العوامل والمراد منه
تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي والمشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان الاقتضاء
اعم من الاعراب مفهوما وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
مما اقتضاه الشبه التام وهو المشبه لفظا ومعنى واستعمالا على ما عرفت فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة
من الرفع والنصب والجر قلنا للشبه ثلثة احوال اقويها ان يقع المضارع موقع الاسم فقط واوسطها ان يقع موقعه […] والادنى
ان لم يقع موقعه بوجه فمقتضى اقوى الاحوال يقتضي الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها يقتضي النصب الذي هو اوسطها حركة
وفي ادناها يقتضي ما هو اضعف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا لكن له احوال مختلفة يقتضي كل منها ما هو […] الى ال
ومحل الاعراب لفظا كان او تقديرا من الاسم اي المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما لم يقل الاعراب […]
ليذكر […] وتخصيص المحل بالاسم […] لانه بحث عن احوال الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع
ايضا هو الحرف الاخير ثم صيغة الحصر فيه للحصر اي هو الحرف الاخير لا غيره وفيه دفع التوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية والجمع المذكر
السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخيرا لانه معوض عوض عن الحركة والتنوين الذين كانا في الواحد فهو ليس بحرف الا […]
الحرف الاخير ما قبل النون لما بين المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذكر بعد ذلك مثالا لقصد الايضاح الا […]
فقال مثال الكل اي كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام العامل لانه المسند الذي يحصل به […] التي وضعت لتعقيب على المفرد

على معنى كون ذكر المفسر عقيب ذكر المفسر وقام مرفوع مبتدأ بتاويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد مضروب والضمة اعراب والدال
حرف الاعراب الانسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو معرب من كلام العرب مقتصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل
المضارع شرع في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع وحثه الى الكلام لان الكلام بعد الطلب
والتشويق اليه اوقع في النفس واكثر استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم لا بالمعرفة لان ما يتعلق به من المفعول امر كلي لا جزئي
ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسبا لهذا المقام ولم يقل اقرأ لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه
اي الشان لا يعرب شيء في كلام العرب الا الاسم المتمكن قدمه لاصالته في الاعراب وقيد الاسم بالمتمكن لان من الاسم
ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسيجيء حكمه اي حكم الفعل المضارع
في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل**
في اصناف اعراب الاسم وفي نسخة اصناف جمع صنف وهو اخص من النوع مطلقا ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظا او
تقديرا وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك وكذا النصب تارة يكون بالفتح لفظا او تقديرا وتارة يكون بالكسرة و
تارة يكون بالالف كذلك وكذا الجر انما يوجد بالكسرة لفظا او تقديرا وربما يوجد بالياء كذلك والاسماء تختلف في استحقاق اقسام
الرفع فبعضها تستحق الرفع بالضمة وبعضها تستحقه بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذا الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب والجر
قسم المصنف باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب لتتضح احوالها في الاصناف بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي
هو الاصل والاكثر قدمه على التقديري فقال الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها
لانه اصل من وجهين احدهما كونه بالحركة والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب بالحرف خلاف الاصل والثاني كونه بالحركات الثلث والاصل
في الاعراب ان يكون بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على
جمع المؤنث السالم لكون اعراب الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو خلاف الاصل
وانما قدم المفرد المنصرف على جمع المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على الجمع طبعا فقدمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع اي
الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة يختص اي هذا الصنف بالمفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل الجملة كما سيأتي في
في بحث التمييز وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف والمضارع له كما سيجيء في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضاف
والمشبه به مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع وهو المراد به ههنا واورد عليه بان كلا

والاسماء الستة مفردات مع انها ليست بمعربة بالحركات الثلث التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه
يعني ما لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما وكلا والاسماء الستة ملحقة بالمثنى لمشابهتها اياه في الدلالة على الامرين مع وجود حرف
يصلح للاعراب في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفردا لفظا ومعنى حتى يرد عليه ما يقال من ان الاسماء الاضافية
كالابن مثلا ليس بمفرد من كل وجه لدلالتها على امرين في معنى المثنى فلو اريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات معربة
بالحركات الثلث لان التنصيص على الشيء في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه والامر بخلافه والمنصرف قيد المفرد بالمنصرف
احتراز من المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة كما سيجيء الصحيح فيه احتراز من المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
وهو اي الصحيح عند النحاة جمع نحوي كالقضاة جمع قاض وهو الذي يتكلم في علم النحو وانما قال هذا احترازا من الصحيح عند الغير
وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة وتضعيف وهمزة مثل الضرب واختلفوا في السالم فمنهم من قال لا فرق بينه
وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقا اذ السالم عند هذا القائل ما عرفت الصحيح والصحيح ما ليس بمقابلة فائه وعينه و
لامه حرف علة فيجب كل سالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب الحكم هم حرف العلة من الابدال والحذف
وغيرهما فيهما وقوله وهو ما لا يكون في مقابلة فائه وعينه ولامه يدل على ان الحرف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحيح نحو مايب
ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه شيء من حروف الشفة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلا معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك و
لا شيء غيره من الكلمات كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه مثل عمل وسمع وشنع فان قلت ما وجه اختصاص الميزان بالثلاثي
ولم لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد او اكثر ولو كان ثنائيا
لم يكن وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل او على زيادة
الهاء في امهات احسن من ادعاء حذفها في امات فان قلت لم قدم الفاء ثم العين ثم اللام ولم لم يكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة
وهي مقدمة على اخويها ثم توافر العين من اللام لزم ان يكون الخفيف في الطرف والثقيل في طرف فلم يكن مستحسنا فتعين ان يكون العين
في الوسط والخفيف في طرفيها ليحصل الاعتدال في الوزن ما لا يكون في آخره هذا يدل على انه لو كان في اوله او وسطه حرف علة
لا ينافي الصحيح عند النحاة وانما سموا الصحيح بذلك لان تخيلهم يقع من آخر الكلمة حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها
واو وياء الا في اسماء الازم بناها وجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تغيرها من حال الى حال مثل
العليل للتغير الزائد وبحروف المد لتولد بها المد الحركة فان الواو متولدة من الضم والياء من الكسر والالف من الفتح والحركات ابعاض

الواو اخت الضمة والياء اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اي مناسبات لهن وحروف لين لكونها ضعيفة لانها بمنزلة النفس
ولذا لا تحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها
موافقة لها تسمى حروف مدة ايضا فالالف لدوام سكونها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين دائما واما الواو والياء فتكونان تارة
حرفي مدة ولين وتكونان تارة حرفي لين بلا مدة واما اذا كانتا متحركتين فلا يكونان حرفي لين ولا مدة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح
نحو يسر ودعد كزيد مثال للمفرد المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله الصحيح وهو ما يكون في آخره واو
او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبي مثالان للجاري مجرى الصحيح وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح وملحقا بها لان حرف العلة بعد السكون
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة
اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصول ويسر ووقاية ونحو ذلك بعد السكوت لا يثقل عليها الحركة اية حركة ويختص هذا الصنف ايضا
بالجمع المكسر وصف الجمع بالمكسر احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او الواو والنون او بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع
احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا للكل وقال تقول جاءني زيد ودلو وظبي و
رجال في الرفع ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا في النصب ومررت بزيد ودلو وظبي ورجال في الجر ولما فرغ عن
بيان ما يعرب بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف
الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة ويختص اي هذا الصنف بجمع المؤنث السالم قدمه
على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان اعرابه نزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة
الجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للمفرد ولان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة والكاينة
السلامة حال مفرده وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام او غيره من المعارف له حكم المضاف اليه وتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه وهذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
من المضاف اليه نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذا السالم على
مذهب سيبويه لا المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازا عن الجمع المكسر كحمر في جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلث
وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم ثم اعترض عليه بانه
يدخل فيه نحو سبعين وستين وثبين وارضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج عنه سجلات وسفرجلات

من جموع المذكر وأجيب عنه بان المراد به صيغة جمع المؤنث على حذف المضاف فيتناول نحو سجلات وسرجلات لانه على
صيغة جمع المؤنث السالم ويخرج منه سبين وسنين لانه على صيغة جمع المذكر السالم اصطلاحا او بان المراد جمع المؤنث
واما على حذف الموصوف وحذفه مع ولو العطف غير غريب في كلامهم اما الثاني فحذف حرف عطف فقط ويمكن ان يجاب بان
المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف والتاء والجمع على عموم المجاز فيندرج فيه نحو سجلات ويخرج عنه نحو سنين وانما لم يقل
بالجمع بالالف والتاء والجمع ليشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من المجموع وانما جعلت الفتحة
تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعا لجمع المذكر السالم وقد جعلت الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية بكون الاعراب بالحركات محضة ضرورية لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف
ولان الاعراب بالحروف في المجموع صار اصلا اي صير اصلا مستقلا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل الدليل
الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقيا والا على المعاني المعتورة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة فالمعنى
وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني الا
بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة لكونها اخت الضمة من حيث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل
على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث انها تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها تحصل
باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت هذا لا يفرق
بين هذه في المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره قلنا ان هذا الدليل في الجمع متروك بدليل
آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فخرجت
الفرعية في الجمع المكسر الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحروف بالحركات متروك
والمتروك كالمعدوم فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المقوي الذي
لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا
بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا مثال الحركة التي اقتضى فيه الدليل الحرف تشابه ترتيبه الانزل من منزلة تعليق الدر
على عنق الخنزير الذي غير ملائم مستقيم بالكريم فتقول هن مسلمات في الرفع ورايت مسلمات في النصب ومررت
بمسلمات في الجر الا في التراع عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه
الكسرة على الفتحة فقال الثالث اي الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع والنصب والجر بالفتحة

بالفتحة وتختص اى الصنف بغير المنصرف اى غير الجاري عليه حكم الانصراف والكتفى فيه بالفتحة فى حالة الجر لما سياتى عند بيان حكم
كما تقول جاءني احمد فى الرفع ورايت احمد فى النصب ومررت باحمد فى الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظا شرع فى
بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف
والجر بالياء وتختص اى هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك مضافة حال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءني
اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغني عن قوله مكبرة لانه انما
احترز بقيد الاضافة عن حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم لعدم حروف صالحة للاعراب
فى اواخرها فى هاتين الحالتين وهذه العلة موجودة فى حالة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا فكان ذكره كذكر قيد كونها
مكبرة وهي اى الاسماء الستة ابوك واخوك وحموك الى عبارة عن الشيء المستكره الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح
وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمونث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافته الا الى المراة وهذه
الاربعة منقوصات واويات يدل عليه ابوان واخوان وهنوان وحموان واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوك اصله فوه
على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه فحذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما لانه لو لم
تقلب لدار الاعراب على العين كما فى يد ودم فتجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين
ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم او غيرها يزول علة قلبه ميما وهو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو مال
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو واضافته الى اسم الجنس لان اضافته الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعربت هذه الا
بالحروف لمشابهتها بالمثنى فى الدلالة على الامرين والكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب فى اواخرها واعترض بان اعراب هذه
الاسماء الستة بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه منقوض بذو فان اعرابه بالحروف واجب
وان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عداه من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحركات الثلث لفظا كما تقول
هذا ابك ورايت ابك ومررت بابك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العام اى رفع هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها
بالالف وجرها بالياء بالامكان العام اى عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيحتمل اللزوم كما فى ذو ويحتمل عدمه
كما فى غيره تقول جاءني اخوك فى الرفع ورايت اخاك فى النصب ومررت باخيك فى الجر وكذلك البواقي اى مثل مثال الاخ

المذكر امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحروف الثلثة شرع في بيان الاسماء
التي تعرب بحرفين ورفعها بالالف فقال الخامس اي الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب
والجر بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اي هذا الصنف بالمثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره اكتفاء بذكر الاصل لكان ذكره مغني
عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز
الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لا انه يوجب ذلك وافيه ذكر اثنتان فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر والفيه
لما كان اثنان واثنتان على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة ذكرهما على حدة لدفع توهم انهما مثنيان حقيقة قال الكوفيون
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذفت نونها للزوم الاضافة قلنا لا اصالتها بالمعنيد لا احاطة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد و
بقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر نصبا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا الى مضمر اي مضمر كان
وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى المظهر لان حكمه حكم عصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وكنانة
يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما اعرب
كلا بالحروف حال كونه مضافا الى مضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا لان اخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمر وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثنى
المعنى لانها لكونها من الاضافيات تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها لاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمر
فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلثة في الاحوال كلاهما واثنان واثنتان مرفوعان لانهما معطوفان
على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف اذا التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به وهو كلا واثنان واثنتان وهذا الكلام
يأتي في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله واولو بالرفع بانه خبر مبتدا محذوف اذا التقدير
هناك ويختص بجمع المذكر السالم وما الحق به وهو اولو وعشرون تقول جاءني الرجلان كلاهما واثنان واثنتان
في الرفع ورايت الرجلين كليهما واثنين واثنتين في النصب ومررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في
الجر ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين

بالحرفين مع رفعها بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها والنصب والجر

بالياء المكسور ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال ولا بد ههنا من تقدير مضاف اى

صيغة جمع المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبين وقلين لانها جموع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسفرجلات او من تقدير معطوف اى جمع

المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز

فيندرج فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات الا انه لم يقل كما قال المصنف اشارة الى ان العرف في هذا الحكم مو جمع المذكر السالم وابو هو جمع

او من غير لفظه فانقلت هذا الاسم قد وجد في آخره واو قبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغيير

فلم يعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كانها ضمة لا واو وكذا الايدي ومثل كقوفاة اسم في آخره واو وقبلها ضمة

لان واوه غير اصلية بل هي منقلبة عن الهمزة اذ الاصل كفوكؤ والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة وعشرون مع اخواتها

اى مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من ثلثين الى التسعين او المراد بالاخت المثال وبهذا فسر الاخت في قوله تعالى

كلما دخلت امة لعنت اختها وانما افرد المصنف عشرون مع اخواته بالذكر لانها ليست داخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر

السالم اسم مفرد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان العشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والدليل على

ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة افراد الواحد الا انه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين

والشين والفرق بدل على عدد معين ولا تعين في المجموع فلا يكون عشرون جمعا وانما عدل في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتها

عن الحركات الى الحروف مع كون الحركات اخف لكثرتها لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا التكثير الحروف يدل على

الزيادة لانها لا تخلو عن حركة من الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعطى الكثير للكثير مساواته وعدل عن الالف في نصبهما

لليس بينهما عند الاضافة فحمل على الجر لكونهما اخوين في الفضلات وقيل جرا لما حمل على النصب في غير المنصرف وجعل الالف رفع المثنى

لخفتها وسبقته على الجمع نقول جاءني مسلمون وعشرون واولو مال في الرفع ورايت مسلمين وعشرين واولي مال في النصب ومررت

بمسلمين وعشرين واولي مال في الجر واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به قاريا كان او سامعا او ناظرا من عند نفسه

حاضرا كان او غائبا زمانا او مكانا على البدل ولهذا اثر صيغة المفرد على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسورة ابدا النصب على الظرف اى في

الاحوال الثلث لانها السابقة من نون الجمع اخذا للاصل لان الاصل فيما حرك من الساكنين ان يحرك بالكسر

ونون جمع السلامة مفتوحة ابدا اى في الاحوال الثلث للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم فلانه اخف منه

وانما قال ونون جمع السلامة احترازا عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك بل يكون مضموما ومكسورا النصب نحو شياطين وهذا اى نون

التثنية ونون جمع السالم تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين
كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون عوضا عن الحركة ثبتت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان
والزيدون نظرا الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انها عوض عن التنوين نحو جاءني غلاما زيد
نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمو مصر نظير لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في بيان الاعراب
التقديري ومواضع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر والكافية اربعة موضعان منها ما تعذر لفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المقصور والثاني الاسم المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل لفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المنقوص والثاني
جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم وغيره غير المنصرف بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب
لفظا لا تقديرا فانه الامران اعرابهما جاري على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع من تلك الاصناف ان يكون
الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اي يختص هذا الصنف بالمقصور وهو اي المقصور اسم معرب في آخره
الف مقصورة اي لا ممدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين
وانما تعذر الاعراب في الاسم المقصور لاشتغال وجود الالف في آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات لانها لو احتملت الحركة صارت
همزة ولا يكون الفا ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف في عصا لانه يسقط باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واما في حالة التنكير فمقدر ومن ثمه اجرى الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر
في حالة الجر كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم عطف على قوله بالمقصور اي يختص هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف
الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا او جمع مؤنث سالما وانما تعذر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم لان ما قبل الياء
استحق الكسر فيتعذر الاعراب لتوارد الياء لان الاضافة سابقة على دخول العوامل اذ المعرب قبل التركيب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع
العامل وجد في محله ما ينافي وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة
الرفع والنصب ومتماثلين في حالة الجر وهو محال فاعرب بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المصنف رح والشيخ ابن الحاجب وذهب
ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والاعلى القائل ان يجيب
بانه يلزم توارد المؤثرين المستقلين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث لا يلزم فيه توارد المؤثرين لان احدهما
لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لانه اتصل بالمبني لاضافته
الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب عن هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى

الی ان مثل غلامی لیس بمعرب لامبنی لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب عنه ان
توسط الآخر یوجب انتفاء الاعراب والبناء بالحرف الآخر المتوسط ولا یوجب انتفاءهما فی اللفظ بل یجوز ان یکون الاعراب فی اللفظ بالحرکة
تقدیرا فالقول بوہم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءنی عصا وغلامی فی الرفع ورایت عصا وغلامی فی النصب ومررت بعصا وغلامی
فی الجر ولما فرغ عن بیان مایعرب بالحرکات الثلث تقدیرا شرع فی بیان مایعرب بالحرکتین تقدیرا فقال الثامن ای الصنف الثامن
من تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدیر الکسرة ویختص ای ہذا الصنف بالمنقوص وہو
ما ای اسم معرب یکون فی آخره یاء قبلها مکسور کقاض وانما استثقل الاعراب فی الاسم المنقوص لفظا فی حالة الرفع والجر
لثقلهما علی الیاء بخلاف حالة النصب فانه یظهر لان الاعراب اللفظی اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاءنی قاض فی الرفع ورایت
قاضیا فی النصب ومررت بقاض فی الجر ثم لما فرغ عن بیان مایعرب بالحرکات تقدیرا شرع فی بیان مایعرب بالحروف تقدیرا
فقال التاسع ای الصنف التاسع من تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الواو والنصب والجر بالیاء لفظا ویختص ای ہذا الصنف
بجمع المذکر السالم حال کونه مضافا الی یاء المتکلم تقول جاءنی مسلمی تقدیره مسلموی اجتمعت الواو والیاء والاولی منهما ساکنة
قلبت الواو یاء فادغمت الیاء فی الیاء وابدلت الضمة بالکسرة لمناسبة الیاء فصار مسلمی جاءنی مسلمی و
مررت بمسلمی فی الجر وانما استثقل الاعراب فی جمع المذکر السالم المضاف الی یاء المتکلم لفظا فی حالة الرفع
لان علامة الرفع فیه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفیة المذکورة فی المتن فلم یبق الواو لفظا قدر ضرورة واما النصب
والجر فلفظی لان علامتها الیاء وہی ثابتة وبالادغام لا یخرج الحرف عن حقیقته اذ المدغم والمدغم فیه حرفان فی اللفظ وحرف واحد فی
الکتابة ثم اعترض ہہنا بان تلفظ اعراب نحو مسلمی قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وکذلک عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده
متعذر وہذا ظاہر فلم یجعل عصا من المتعذر ومسلمی من الاستثقال واجیب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالحرکة وثقلها یوجب ابدال
حرف فلما قلبت الواو الفا تعذر لان الالف لا یحتمل شیئا من الحرکات فالتقدیر فی عصا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا یوجب
تقدیرها بل ابدال حرفها بحرف آخر یحتمل بما تعذر الاعراب فیه واما نحو مسلمی فاعرابه قبل الاعلال بالحروف وثقله یوجب تقدیره فالتقدیر
فی مثله للاستثقال لا للتعذر فاتضح الفرق بینهما فان قیل ثقل الحرکة فی نحو قاض یوجب الاسکان وتقدیر الحرکة فلا یجوز قولکم ثقلها
یوجب ابدال الحرف لا الاسکان قلنا کان المراد بالثقل الثقل المعهود وہو الثقل الحاصل بتحرک حرف العلة وانفتاح ماقبلها کما علم
فلا یلزم ذلک قال بعض النحویین قد یکون الاعراب بالحروف تقدیرا فی الاحوال الثلث کما فی جمع المذکر السالم المضاف الی المعرف
باللام وفی الاسماء الستة المضافة الی المعرف باللام نحو جاءنی مسلمو القوم ورایت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ونحو جاء ابو الله

ورايت وبالقاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير الالف كما في مثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما

الرجل وقد ذكر العلامة التفتازاني مع تبحره شيئين في كتابه الموسوم بالارشاد والشرح لم يتعرض لهما لكونه امرا واضحا

[illegible] مستتبعا [illegible] بالتحكم لعدم استناده [illegible] ثم لما جرى ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اعراب [illegible] اراد

ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكم كل منهما من الاسم المعرب ما يعرب بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال **فصل**

الاسم المعرب على ضربين اي نوعين منصرف بالجر وعلى انه بدل [illegible] لعدم حاجته الى المحذوف ومرفوع على انه خبر مبتدأ

محذوف وهو مشتق من الصرف [illegible] بالشرف من [illegible] الاصلية باشرف [illegible] اكثر من [illegible] غير المنصرف [illegible] فقياسه

[illegible] بالتنوين والكسر [illegible] غير المنصرف [illegible] الصرف بمعنى الزيادة [illegible] المنصرف [illegible] الزيادة [illegible]

والتعريف [illegible] زيادة التمكن وانما قدم المنصرف على غيره [illegible] وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب ليس فيه سببان او واحد

يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي ياتي ذكرها فيعرف واعترض على هذا التعريف بانه [illegible] تعريفات [illegible]

لانه [illegible] والمعرف لا بد من ان يكون [illegible] ان يكون معرفا [illegible] الذي [illegible] كيف عرفت غيره

[illegible] سبب [illegible] المعرف من حيث المعرفة واجيب بان الغرض من التعريف التمييز وهو بالعدم ممكن [illegible] اي الاسم [illegible]

المنصرف [illegible] وحكمه اي حكم الاسم المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهي الرفع والنصب والجر [illegible] التنوين

لعدم شبه الفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه سببان

اي من تلك الاسباب التسعة او واحد منها يقوم مقامهما اي مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة

والممدودة [illegible] السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم من ان يكون [illegible] غير منصرف

[illegible] اولى فان [illegible] مقام السببين [illegible] ان يجعل سبب السببين [illegible]

[illegible] سبب واحد [illegible] سبب [illegible]

السببين [illegible] سبب واحد [illegible] واجيب بان [illegible] السببين [illegible] الفرعية [illegible] والمطلوب [illegible]

[illegible] الفعل والفرعية [illegible] السببين [illegible] الفرعية [illegible]

[illegible] الصرف [illegible] اي [illegible] السبب [illegible] اي سببان [illegible] وانما [illegible] السببين [illegible]

[illegible] السببين الذين يكون [illegible] السبب [illegible] سببان [illegible] الصرف [illegible] تعريف الشيء [illegible]

[illegible] تعريف [illegible] اعترض على هذا الحد [illegible] منصرفات [illegible]

السببين فتقوم مقامهما فيهما والجواب عنه ان المراد سببان معتبران ولا يعتبر السببان او واحد يقوم مقامهما
فيهما ولابد من بيان وجه اعتبار السببين او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتبر في نحو هند احد السببين لمكان
الخفة المعارضة ثقل احد السببين على ما سيأتي وكذلك الجمعية في سلاسل لم يعتبر رعاية لتناسب المقصود في الكلام واما نحو مسلمات
فقد قيل ان التانيث فيه معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقديرا اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاءها ليست للتانيث لان التاء التي كانت
لمحض التانيث سقطت والتاء فيه لجمع المونث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف هاء واما خلوه عن التاء تقديرا فلان
اختصاص هذه التاء بجمع المونث يأبى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المونث وما يكون بجمع المونث لا يمكن تقدير التاء فيه
فسقط اعتبار التانيث اصلا والاولى ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت
في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المتقدمون غير المنصرف وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر
والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه هذا
نصرة للنحاة كما نصرتهم هناك بان يقال ان اختزال الجر والتنوين يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف
فلا يلزم الدور وقال الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وتفسير كل واحد
من القسمين مما ينفي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا
غير المنصرف بانه الذي ابى يختزل عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجر وعلى هذا انتفى اسماء كثيرة لا تدخل تحته واحد
منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وكذا جميع ما اعرابه بالحروف
وجمع المونث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردوا من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين
الحصر هذا كلامه قال ابو الشاكر ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض
اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي باحدهما ثم لما ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف
الاجمالي يخل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال والاسباب التسعة اللام للعهد اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها اذ المجموع

العدل والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضهم بهذه الاسباب
الشبيه بما تشابه بالف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف
وحبنطى وقبعثرى فان الالف في ارطى زيدت للالحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء ارطاة فلو كانت للتانيث كالف حبلى لم يجز
كما لم يجز حبلاة لاجتماع علامتي التانيث وكذا الالف في قبعثرى ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كانت للتانيث لما لحقه تانيث اخر

ولا الالحاق لرباعها على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لها اصل سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بنائها فتلك كون الاسباب
عشرة وقال بعضهم هي احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقال بعضهم هي ثلثة عشر فزاد لزوم
التانيث وذكر الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف باعتبار صيغتي في اوباش لانه اذا المراد الحكم وجد فيستلزم او واحد يقوم مقامهما

ان لا يدخله الكسرة والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة ضمير الشان اسمها وخبره ما بعده ويكون اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما
الى بحث الكسرة بتمام ما سبق في اصناف الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب بحسبنا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان غير
المنصرف مجرور وان كان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى منع الكسرة قصدي والتبعي والتنوين انه
تبعي كما هو مذهب الاكثرين لان المنع لمشابهة الفعل ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر تمنع ايضا لتكميل رعاية الشبه
والتكميل تابع والدليل تابع والدليل عليه عوده حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضرورة ترتفع بوجود التنوين فلو كان منع الكسرة قصديا
لما عاد في قوله ثم فنوى زنر عيده وما هو قول الشافعي مع وحده لعقد الضرورة اليه وقد استدل على تبعيا الكسرة في السقوط لانه
لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين لرعاية اصل الشبه وجعل منع الكسرة
تكميلا للشبه لان تنوين التمكن ممنوع من الفعل لوما حقيقيا اما الكسرة فهو وان كان نوعه ممنوعا عن الفعل لجنسه اعني الحركة غير ممنوع
منه ولكن الصورة الكسرية دخل على الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة التنوين واما تنوين الترنم فمع ملحقا بها يدخل الفعل
على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الخفيفة وان كان جنس التنوين فهي لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من الافعال
لا يخلو عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوع تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوار عند من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرا لان تنوينه
لم يكن للتمكن بل عوض عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين
الفعل من جهة انه فرع الاسم حجتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر ومنع علامة التمكن هي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك
ان الاسم قلما يخلو عن التنوين والجر فخص بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ولو اختير غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان
قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوي جهة الاسمية وهو اللام والاضافة واعترض عليه بان
الاسناد اليه ودخول حرف الجر وغيرهما من خواص الاسم تقوي جهة الاسمية ايضا مع انه ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان
اللام والاضافة كل واحد منهما يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف او التخصيص فلهما من القوة ما ليس في غيرهما من خواص الاسم
فلذا اعتبر ان مقوين لجهة الاسمية لا غيرهما ثم لما بين الاسباب التسعة مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائطها شرع في بيان الكل

ذلك فيقال اما الاول كلمة اما للتفصيل بالاجمل وقد مر تحقيقها في صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه
مؤثر في منع الصرف بدون الشروط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اما معرف في هذا المختصر في موضعه او
مستغني عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين وخص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر الاسباب
حيث لم يعدل عنها فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجه من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر
من هذه العبارة، والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عنه اواخر الحروف من الاسماء كيد ودم فان المادة فيهما
غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس باخراج الاسم اي عن صيغته الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة اخرى لحارث
بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدول من صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر
اذ ليس للاسم المصغر صيغتان خرج من احديهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة
المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث ان صيغة المصغر متفرعة
عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناه منها وصيغة الشيء ما يستفاد
هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر
بناء فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية فان قلت يصدق هذا التعريف على التغييرات التصريفية
مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراج غير تصريفي وهو ما يبحث عنه في النحو
بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه تعريفات التصريفية مطلقا تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله وحقفه لدلالته
عليه اذ كل مصدر يدل على فعله او مضاف اليه تقديرا والمضاف محذوف اي تغيير تحقيق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
واعرب باعرابه او صفة مصدر محذوف اي تغييرا محققا اي لم يقدر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء او لتبع الاخوات
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا وهو ما قدر لضرورة منع الصرف كما في عمر او لتحقق البناء كما في حذام وقطام او لتبع الاخوات كما في
قطام ولا يجتمع مع وزن الفعل باعتبار اختلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستقراء في ستة وهي فعال
كثلاث ومفعل كمثلث وفعل كعمر واخر وفعل كامس وفعل كسحر وفعال كقطام وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت
ان العدل لا يجتمع مع وزن الفعل اصلا اي تحقيقا كان العدل او تقديرا وقوله اصلا منصوب على التمييز او على المصدرية ويجتمع
مع العلمية كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل التقديري فانهم لما وجدوهما غير منصرفين في كلامهم ولم يكن فيهما سبب
ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدروا فيهما العدل صيانة لقاعدتهم وانما اختار ردا

الى تقدير العدل لا الى تقدير غيره من الاسباب لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره كما بين في المطولات

ويجتمع مع الوصف كثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدليل انا وجدنا في كل واحد من ثلث ومثلث معنى ثلثة ثلثة

وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ويكون اسم المقسوم عليه مكررا على الاطراد نحو جاءني القوم رجلا رجلا

ورجلين رجلين وثلثة ثلثة وكان القياس في باب العدد والقسم التكرير فلما وجد كل واحد من ثلث ومثلث غير مكرر علم ان اصله

مكرر فقيل هو معدول عن ثلثة ثلثة وكذا احاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين ورباع ومربع عن اربعة

اربعة لا غير وقيل جاء الى عشار ومعشر فثلث ممتنع من الصرف للعدل والوصف وهذا الوصف وان كان في اصلها ما صار

مانعا سببا كما يجيء بعد فهو ههنا غير عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة غير صفات فان سمي بهذه كانت لازما

الوصف والعدل واخر على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين فانه جمع اخرى تانيث آخر معدول عن آخر من بفتح الهمزة ممدودة

او من الآخر بضم الهمزة وفتح العين لانه افعل التفضيل فكان بمعنى جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني

ثم صار بمعنى غير وافعل التفضيل مما لا بد له من احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من ولا يجوز تقدير الاضافة لان المضاف

اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره والاظهار ههنا ممتنع وما يقال ان تقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او الاضافة

اخرى الى مثلها فهو ضعيف فانه قال الاخفش في اجمع واخواته انها معرفات بتقدير الاضافة مع عرائها عن هذه الوجوه

فاذا كان تقدير الاضافة ممتنعا ثبت انه معدول عن احد الامرين فقيل انه معدول عن الآخر فان قيل لا يجوز ان يكون اخر معدولا

عما فيه اللام لانه يكون نكرة لو قوعه صفة النكرة في قوله تعالى من ايام اخر ولو كان معدولا عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة

اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة لوجب ان يكون المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام

وقيل من آخر وتعريفه غير لازم كما في سحر واصل المعدولين عنهما لان تعريف السحر بلفظه لام التعريف ولهذا بني وسحر للعلمية و

ولذلك امتنع من الصرف وامتناع كل واحد منهما في اخر للعدل والوصفية وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم

او من جماعي او جماوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كانت صفة كان حقها ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما

محضا كان حقها ان يجمع في التكسير على فعال وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات ولما جعل على فعل بضم الفاء

وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ولا يلزم عليه جمع المجموع الشاذة كانيب واقواس لان القياس فيهما

انياب واقواس كما عرفت ان الاحرف مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي ان يكون معدولين عما هو القياس

فيهما واجيب بانهما ليسا على اوزان المشهورة فيحملان على الشذوذ لا العدل اما الوصف اورد العدل بذكر الوصف

الوصف لانه موثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان في الانقسام
الى وضعي وعارضي والتاثير للوضعي منهما دون العارضي فان الوصف انما كان موثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يوثر بالعلمية التي
هي وضع ثان ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من شروطها التعريف العلمي وايضا لما
كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في ساكن الاوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه ثم لما فرغ عن
ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرع في الجمع لمناسبته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب
لاشتراكهما في كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون الزائدتان شبيه المركب لما فيه
من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك فنقول
الوصف في عرف النحاة جاء بمعنى التابع يدل على معنى في متبوعه وجاء بمعنى كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذا
هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية اصلا وضعيا كان الوصف او عارضيا لكونهما متضادين لان الوصف يقتضي العموم والعلمية
تقتضي الخصوص وشرطه اي شرط تاثير الوصف في منع الصرف وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه
بخلاف الركن ما يقوم به الشيء ويفسد بدونه والغرض اعم منهما يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي الاصل
الذي هو الوضع فالاضافة بيانية لا يطرى عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه او زائلا عنه
وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعا في العلم عند سيبويه وان يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف
ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد منهما غير منصرف وان صارا اي الاسود والارقم اسمين للعلمية في الاستعمال اذ الاسود
اسم للحية المتصفة بالسواد لا الحية مطلقا فمفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج منهما بالكلية لانه قد اعتبر في مفهومهما الاتصاف كذلك
حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب لاصالتهما في الوصفية تعليل لقوله غير منصرف يعني
انما كان اسود وارقم غير منصرفين لكونهما اصليين في الوصفية لانهما موضوعان للصفة في الاصل ثم صارا علمين بعد الوضع فكانا غالبين
في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصلي فان قلت
كيف يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء في الانثى الحية الاسودة قلنا لا عبرة لقبول التاء
او المراد بعدم قبوله التاء عدمه بالاعتبار الذي به امتنع عن الصرف واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل
التاء اصلا حيث جاء مونثه بذلك الاعتبار على وزن سوداء وانما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن
الصرف واربع كائن في مررت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن الفعل لعدم الاصالة في الوصفية تعليل لقوله منصرف يعني

او حقيقة بجعلها منقولة عن معناها الاصلي الى العلمية فانه [illegible] سواء [illegible] شرط تأثيره [illegible]

بحيث تمنع التأنيث بل هي [illegible] للتذكير [illegible] والتأنيث شرط [illegible] من صرف مفرد [illegible]

تحرك الوسط [illegible] او التأنيث المعنوي [illegible] المعنوي وانما وصف التأنيث احترازا عن تأنيث

فانه شرط في منع الصرف بالعلمية [illegible] والزوال كما في التأنيث بالالف [illegible]

[illegible] شرط اي شرط تأثيره في منع الصرف ان يكون [illegible] التأنيث بلزوم التأنيث

التي هي [illegible] كان [illegible] فاعلم ان شرط اللزوم في سبب منع الصرف ولم يشترط في سبب البناء الذي هو اقوى

من منع الصرف [illegible] الاعراب بالكلية [illegible] سبب البناء [illegible] ان يكون مؤثرا

الفرد [illegible] منع الصرف [illegible] حتى لم يكن مؤثرا بدون معاضدة ومعاضدته [illegible] في هذا الوجه [illegible] فيه [illegible]

الحكم يؤدي الى اشتراط المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء [illegible] اقوى [illegible] غير الاصل [illegible] قال بعض الفضلاء في وجه

الاختيار [illegible] البناء هو الاصل في الالفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب [illegible] الى الاصل والسبب ضعيف [illegible] منع

الصرف فانه [illegible] في الاسماء [illegible] يخرج عن اصله وهو الصرف [illegible] الاسباب [illegible] لان [illegible] الى الاصل اصل [illegible]

السبب [illegible] فانك كيف يشترط العلمية للزوم التأنيث مطلقا فان التأنيث قد يكون لازما كحرارة واستفادة و

وحاية [illegible] لم ينقلب [illegible] استفادة وحاية بهمزة فلم يكن لازما [illegible] استفادة وحيارة ينقلب الالف [illegible] همزة [illegible]

الاصل [illegible] عن المذكر والمؤنث [illegible] المعنى الا [illegible] غير معتبر [illegible] اشتراط العلمية

[illegible] التأنيث [illegible] ان لزومها لاجل العلمية [illegible] لزوم [illegible] المعنى فيجب ان يعتبر

فالاولى ان يبدل لزوم التأنيث [illegible] كشافي فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي [illegible] التأنيث بالالف في اشتراط

العلمية التأنيث المعنوي [illegible] ان العلمية في التأنيث بالالف شرط لوجوب منع الصرف وفي التأنيث المعنوي شرط جوازه ولابد من وجوبه

من شرط آخر كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه اي صرفه وذلك المعنوي [illegible] اي

ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفها لاجل الخفة اي لاجل معارضة الخفة احد السببين الذي هو في هند فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود

السببين فيه وهما العلمية والتأنيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وذلك لكل ثلاثي ساكن الاوسط بالرفع [illegible]

وذلك لان الكلمة اذا كانت [illegible] بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي تقاوم احد السببين الذين فيها فلم يبق الا سبب واحد

فبقا السبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا اشترط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور

الثلثة وهي الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة تخرج الكلمة بتقل احد هذه الامور الثلثة عن الخفة المقتضية [illegible]
والتحرك. ثم اوضح اما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقيل على العرب. وآلا اي وان لم يكن المعنوي ثلاثيا ساكن الاوسط غير العجمي يجب منعه
اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة يستلزم وجودها هو شرط وجوب تاثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو
الامور الثلثة اعني الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط
احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجوزوا امتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي مذكر كزينب فانه غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة وسقر فانه غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب
ابن الانباري الى عدم اعتبار التحرك وجعل سقر كهند في جواز صرفه وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين للعلمية لقريتين والتانيث المعنوي
مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو العجمة والتانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى وبالالف الممدودة كحمراء يمتنع من الصرف
البتة اي بالبتة وخالفهم من تبعهم في امتناع التانيث بالالف عن الصرف لانتفاء السببين [illegible] وهو منصوب على المصدر ثم علل
امتناعه عن الصرف وحده بقوله لان الالف تقوم مقام السببين الاصوب ان يقول لان التانيث بالالف الخ لان السبب
القائم مقام السببين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه اي ولزوم التانيث بالالف فان هذا التانيث لازم للكلمة اذ ما
لا ينفك عنها بحال فكانها تانيثان فلزومه يقوم مقام السببين واما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم مقام السببين فان
صارت لازمة بالعلمية فلعروضها في الاصل لا يبلغ حد الالف التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه
في الاصل اشيياء بالياءين على وزن الفعلاء الاخرى بالياءين تخفيفا اذ اصله شيئاء [illegible] وهذا العدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف
ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشيء بعينه الا انه لما جرى في الاجمال ذكر المعرفة ذكر
في التفصيل بلفظ المعرفة ايضا فلا تعتبر منها اي من المعرفة في منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف في سببية الا العلمية فانه لا يعتبر غير العلمية
من المعارف في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع
من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم لا يمكنان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحري ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير هذا هو ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف
المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اي يعتبر في منع الصرف قائلا بان اية تمتنع من الصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند البعض

[illegible] غير منصرف [illegible]

[illegible]

[illegible] العرب من الروم [illegible]

[illegible] فيعلم ذلك [illegible]

[illegible] العرب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] غير منصرف [illegible]

[illegible] في منع الصرف [illegible]

[illegible] ان يكون علما في العجمية [illegible] الى العرب من غير

[illegible] والتنوين [illegible]

[illegible] في العرب [illegible]

[illegible] في العجم [illegible]

[illegible] بان المراد [illegible] علما في العجمة [illegible] يكون علما فيها [illegible]

[illegible] كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة فيه

وكذا [illegible] ابراهيم [illegible] تحرك الاوسط [illegible]

[illegible] غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الاوسط فيه واما اشتراط الزيادة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط مع العلمية في العجمة

[illegible] ساكن الاوسط [illegible] احد السببين [illegible]

العجمة [illegible]

[illegible] ولا يلزم من ذلك [illegible] منصرف

[illegible] غير منصرف [illegible] في العجمة [illegible] منصرف [illegible]

فيكون [illegible] منصرفا لسكون الاوسط [illegible] متحرك الاوسط [illegible] العجمة [illegible]

وتبعه ابن الحاجب واليه مال الجوهري حيث قال ولوط اسم منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان تحركه
غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادس علامة ولا علامة للعجمي حتى ينسب اليها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد وصالح وشعيب واربعة عجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث
وكذا ما سابقه على الدرب والموسى فانه ان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي يحلق بها فان
سمي به فغير منصرف للتعريف وشبه الفي التانيث وان نكرت صرفت ووزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال
الكسائي هي مفعل من ماس يميس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عليس وهو البياض فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق
فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او سرياني والجمع العيسون
بفتح السين ورايت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجوزه البصريون وياجوج
ان اخذ من اججت النار اي التهبت صرفت ومن لم يشتقه لم يصرفه وزكريا من جملة العجمي فقط ومن يشتقه من زكرت بطن الصبي اذا امتلا لحمه
للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه عبارة عن معرفة مشتركا
بين الاسم والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة او تقديرا واما نحو مدائني فليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع هو مدائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرطه اي شرط تاثير الجمع في منع الصرف
وهو الاظهر واما قيل ان شرط قيامه مقام السببين فبعيد عن القصد ان يكون اي الجمع على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة انتهى اليها الجموع
فان المنتهى مصدر ميمي وقد اضيف الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة الحاصلة من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اي
الجمع الذي يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان متحركان كمساجد او حرف مشدد اولها
مدغم في الثاني كدواب او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح سواء جمع مرة كالامثلة المذكورة او مرتين كاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم
جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر آخر ليكون الاول او على انه حال من ضميره او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة
حالية اي وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي غير قابل لتاء التانيث وانما اطلق عليها الهاء لانها تصير في حالة الوقف
هاء فلا يشكل بنحو فوارة واحدها فاره ثم فرع على الشرط السابق قوله فصياقلة وفرازنة وما اشبههما مما كان على صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء
كواحد منهما منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند قبول الهاء يشابه بها المفرد في الزنة فان صياقلة وفرازنة يشبهان الكراهية
والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين ولهذا اشترط كونه غير قابل للهاء فان قيل هذه التاء زائدة فلا يعتد
بها مطلقا قلنا لكن لها اثر في تغيير الاوزان وانما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وحمر اكتفاء باشتهاره وهو اي هذا الجمع

[illegible]

[illegible] ... التركيب ... سيبويه ... [illegible]

[illegible] ... الاسناد ... [illegible]

الدليل اشارة الى الاضافة ... التركيب ... ما بني على ... غير منصرف في غير ... [illegible]

ان يتم قوله كما ثبت تفسير التركيب ... مثل سيبويه لانه مركب من كلمة و صوت والصوت ليس بكلمة ... [illegible]

ونحو خمسة عشر ... سيبويه ... [illegible]

وذلك من باب المبنيات فعلم به خروجه من التركيب ... الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصرح بكونه

مبنيا ... بعلبك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك اسم ملك ثم

ثم جعلا علماً لبلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله
علماً فانه قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل واذا كان شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف
لكون تركيبه بالاضافة وشاب قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امراة يقال للمراة قرنان اي ضفيرتان ويقال شابت قرناها
اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان اختلف النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصرف بمشابهة
الفي التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انهما يؤثران في منع الصرف بمشابهة الفي التانيث في مثل حمراء حيث كونهما زيدتا معاً
وجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي
المذكر والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفاً وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا سميا مضارعين وسميا زائدتين لانهما من حروف
الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما زائدتان في الكلمة وليسا اصليتين فيها فذهب الكوفيون الى انهما يؤثران في منع الصرف
بالذات من غير نظر الى شيء آخر لان المزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كالف التانيث ام لا فمنهم من قال
نعم ومنهم من قال لا لان المشبه دون المشبه به ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يقابل الفعل والحرف
وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطه اي شرط تاثير
الالف والنون في منع الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحد ان يكون علماً ليتحقق تشابههما بالفي
التانيث ح من حيث امتناع دخول التاء عليهما نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين للعلمية
والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم ان اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالاً
ثالثاً مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علماً فسعدان اسم نبت
في البادية منصرف لعدم كونه علماً بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ او خبره ومنصرف
خبر آخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوباً على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه
ابن مالك ولا غبار عليه لفظاً ومعنى وعلى انه حال من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبر الكان المحذوف فغير صحيح لان حذفه فيما لم يكثر
وقوعه نادر وكذا النصب بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وليس شيء منها الا بتصوير ههنا وان كانتا اي الالف والنون الزائدتان
في صفة فشرط في منع الصرف ان لا يكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق تشابههما المذكورة بالفي التانيث كسكران
بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون الزائدتان مع انتفاء سكرانة ولم يرد في الصفة الا مثال واحد وهو مفتوح
الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفاً قطعاً ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط

الالف والنون الزائدتين في ندمان بان لا يكون مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان النديم
وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المتندم فمؤنثه ندمى لا ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل
من الحسن بمعنى خوبى منصرف لانه على فعّال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل اضافة الوزن الى
الفعل ههنا ليس اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص كما في قولك زيد اخو عمرو وابوه واستاذه من الاضافات
التي لا يراد بها الاختصاص بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في جعل الخبر وهو قوله شرطه اي شرط تاثير وزن الفعل
في منع الصرف ان يختص بالفعل اذ الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاصه وذلك
الوزن بالفعل نحو ضرب بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمّر على صيغة الماضي المعروف من التشمير فانهما
وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل واذا سمي بهما امرأة فلا حاجة بهما الى اعتبار وزن
الفعل وينبغي ان يكونا مجردين عن الضمير المستكن والا كانا جملتين وانما قال ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه لو سمي بنحو ضرب
معروفا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى ابن عمر المستثنى ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا من الفعل
الى الاسم في اللغة العربية كما نقل من العجمية الى العربي كشلّم وهو اسم لبيت المقدس وبقّم وهو اسم جنس لنبت الذي يصبغ به فهو
لو سمي بهما امتنعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها
وان لم يختص هو اي وزن الفعل به اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن الفعل احد حروف المضارعة اي الحروف
التي صار الماضي بزيادتها مضارعا وهي حروف اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول اسم عين
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا نسلم ذلك لان بينهما عموما وخصوصا من وجه فان احد حروف المضارعة
قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاعم يجوز ان يكون ظرفا للاخص وانما اشترط
في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجود حرف من حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية
فان قلت ما الحكمة في جعل وزن الفعل المشترك سببا لمنع الصرف وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل الوزن الذي هو سبب له
فلا يفتقر الى شرط تاثيره لان الفرعية لا تظهر الا فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما له مزية
نسبة بالقسم الآخر انما فعل ذلك قصدا الى رعاية المناسبة بين الاسباب فذكرت كل منها مع شرط تاثيره وكان الاصل في كل قسم
ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالآخر لكن الاصل فيه ان لا يوجد ما له مزيد نسبة في القسم الآخر لان التمايز بين الاقسام الذي هو مقصود منها
لتمييز المعاني غاية التمييز ولا يرد عليها اي هذه الصيغة لوزن الفعل الثابت اي اتفاقا بالوضع نحو اسود باعتبار دخول التاء في

فی تانیثه اذ دخول التاء فیه انما هو لاجل غلبة الاسمیة لا بالوضع وقیاس وضعه ان یکون مونثه علی سوداء والی هنا سبقت الاشارة
فی بحث الوصف واما اشتراط عدم دخول التاء فی هذه الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فیها لزم خروجه من الفعل عن کونه وزن
الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم تحقق مشابهة بالفعل کاحمد ویشکر وتغلب ونرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء فی نرجس
فلا یشکل به لانه غیر علم حینئذ فان قلت ان نرجس لفظ اعجمی فبای شیء یعلم زیادة النون فیه قلنا ان النحاة یجعلون اللفظ المنقول الی
لغتهم فی زیادة حرف من حروف واصالته بمنزلة اللفظ العربی ولذا قالوا النون فی نرجس زائدة مقصود وانه کذلک انه لو اخذ الفعل
منه لقیل نرجس بخلاف ما سمی رجل بنرجس فانه لم یمتنع من الصرف لانه یوجد فی الاسم مثل جعفر فلا یکون نونه زائدة واذا کان
عدم دخول الهاء شرطا فی الصورة الاخیرة لوزن الفعل فیعمل هو الحمل القوی علی العمل واسیر منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصلی
لدخول الهاء فی انثاه کقولهم ای العرب للناقة القوی علی العمل اسیرة واعلة الا اذا سمی رجل یعمل کان غیر منصرف لانه غیر قابل للهاء ح
واعلم ان الاوزان علی اربعة اقسام احدها المختص بالاسم کفلس وقفل وصرد وابل وعنق وضلع وجمل والرباعی ما عدا افعلل والخماسی
باجمعه والتسمیة به لا یوثر الثانی ان یکون مشترکا بین الاسم والفعل من غیر ترجیح احدهما علی الاخر نحو ضرب وعلم وطلق ودحرج
ضارب امراه هذا القسم ایضا لا یوثر التسمیة الا عند عیسی ابن عمر واستقی والثالث المختص بالفعل کشمر وضرب وتجرب
والقتل واحمر واحمار واقطع واخشوشن واجلوذ واسلنقی واحرنجم واقشعر ولا عبرة لدئل لدویبة مشبهة بابن عرس لشذوذه
والرابع ما فی اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واصبع ویزید وتغلب وحکم هذا القسم حکم المختص بالفعل فی منع الصرف ثم لما فرغ عن
بیان اسباب منع الصرف اخذ فی بیان ما یزول تاثیر هذه الاسباب به فقال واعلم ان کل ما ای اسم غیر منصرف شرط فیه
العلمیة وهو المونث بالتاء والمعنوی والعجمة والترکیب والاسم الذی فیه الالف والنون الزائدتان او کل ما لم یشترط فیه ذلک
ای التعریف العلمی واجتمع سببا موثرا مع سبب واحد ای مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنی انته وکثیرا ما یصدر بالفاء
تزیینا للفظ کانه جزاء شرط محذوف ای اذا علم اشتراط العلمیة فی الاسم الغیر المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فیه بالسببیة فقط ای
فانته من ان تشترطها له وهو ای ذلک الاسم الغیر المنصرف الذی لم یشترط فیه العلمیة اجتمعت مع سبب آخر فقط هو العلم المعدول
ووزن الفعل بان العلمیة اجتمعت معهما موثرة بحیث امتنع عمر للعدل والعلمیة واحمد لوزن الفعل والعلمیة مع انها لیست بشرط فیهما حیث
امتنع ثلث واحمر بدون العلمیة ثم احترز بما ذکره عن مثل ساجد وحمراء وحبلی اذا سمی بها فان العلمیة فیها لیست بشرط ولا سبب لان
امتناعها عن الصرف انما هو لاجل الجمع الاقصی ولزوم التانیث لان الدال علی الجمعیة والتانیث امر لفظی یتحقق بعد العلمیة وقبلها واختلفت
النحاة فی تاثیر العلمیة مع العدل فی اسم کان غیر منصرف قبل العلمیة کثلث ومثلث فذهب اکثر النحاة الی انصرافه لان العدل تابع

للوصف وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختاره الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف آخر
وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف فى تاثير العلمية مع العدل وانما الخلاف فى زوال العدل بزوال الوصف اذ الكرمان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماه بها فيدخل عليها ما يختص بالنكرات مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الايجابي
او بالتاويل تاثير نكرة تحقيقا اذ النكرة الحقيقى ما وضع لغير معين لا ما يراد به غير معين مجازا و ذلك الاسم الذى شرط فيه العلمية اذا
اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره وهذا الاطلاق انما يكون مختار المصنف والشيخ ابن الحاجب والا فالنحاة اتفقوا على امتناع افعل التفضيل
المستعمل بمن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سيبويه والاخفش فى مثل احمر بعد التنكير مشهور اما فى القسم الاول اى ما حصول الصرف عند
التنكير فى الاسم الذى يشترط فيه العلمية مطلقا والاسم اى ذلك الاسم بلا سبب اى بلا سبب مؤثر لانعدام المشروط
عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب واما فى القسم الثانى اى ما حصول الصرف عند التنكير فى الاسم الذى لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه
سببا مختصا بلفظه اى ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او وزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين
ترتيبا وتنكيرا بقوله تقول فى مثال المركب يا تا رجال فى طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة آخر بالتنوين اى واحد مسمى بطلحة وقس عليه
هذا امثلة التانيث المعنوى والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتين فى الاسم وتقول فى مثال العلم المعدول جاءنى عمرو بلا تنوين
وعند صرفه بالتنكير عمرو آخر بالتنوين اى واحد مسمى بعمر وفى العلم مع وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احمد آخر بالتنوين اى
واحد مسمى باحمد هذا فى العلم المأول بالمسمى به وفى مثال العلم المأول بالصفة المشتهر مسماه بها نحو رب حاتم لقيته اى رب جواد لقيته
وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على المحل السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم
الغير المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحمدكم مثال الغير المنصرف الذى اضيف فدخله الكسرة ومررت بالاحمد
مثال الغير المنصرف الذى دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او بدخول الالف واللام عليه لانهما من
مختصات خواص الاسم لكونهما يقويان جهة الاسمية ويبعدانه عن مشابهة الفعل فيضعف تاثير مشابهة بالفعل لهذا اقالوا اورد عليه بان الاسناد
ودخول حرف الجر من مختصات علامات الاسم ايضا كما صرحوا فما وجه اختصاص هذين العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون
من مختصات العلامات لكونهما موثرين فى اللفظ والمعنى كما ذكر بان اقوى مختصات خواص الاسم بخلاف سائر علامات الاسم المختصة فانها ليست
بهذه المثابة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف مكسورا حينئذ لان الكسر انما سقط تبعا للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا ساقط
باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا تبعه للكسر فى السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جاؤوا بالاضافة
فى نحو اعوج حيث المدعى فيه معاقبة التنوين المقدرة لمنع الصرف دون تنوين الملفوظة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة

مصاحبة التنوين الملفوظ فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحذف التنوين دون غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوط منع
الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسرة في السقوط ايضا تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة الآن نشرع في بيان ثلثة مقاصد
وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه ثلثة انواع رفع ونصب
وجر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلثة بالاستقلال فقال **المقصد
الاول في المرفوعات** قدمها على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب الاسنادي لتحقق الجملة بها وكون
ما سواها فضلة وانما اتى بصيغة الجمع ما سماها ولم يأت بصيغة المفرد لان حد المرفوع وهو مشتمل على عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهمان
ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل فدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ولكنها في المجرورات لمجرد المناسبة وفي
المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل وكما يجمع المؤنث
بالالف والتاء يجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بها ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة ما اشتمل
على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابوه او زيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا
فيتناول الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتمل عليهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا **الاسماء المرفوعة** فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد
والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بين الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند الى ضمير الاسماء والصفة
المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها باعتبار كقولك الايام الخاليات والخالية وكذا الافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا
وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت **ثمانية اقسام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها
واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا لنفي الجنس** ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها شرع في بيان ذلك وتفصيل
كل منها فقال **فصل الفاعل** قدمها على سائر المرفوعات لان المختار عنده وما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل المرفوعات الفاعل
لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشد في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه الا بشيء يسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ
بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تبعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا ولانه يحكم عليه
باحكام متعددة وحكم الفاعل واحد ليس الا **كل اسم** حقيقة او حكما ليتناول مثل يعجبني ان تقوم **قبله** اي قبل ذلك الاسم **فعل** اراد به الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر غير الصفة لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام فيدخل فيه فاعل المصدر ونحوه فعلا او صفة ثم احترز بقوله

قبله فعل عن نحو زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الكوفيون الى انه لا فرق في الاسناد بين
قولهم قام زيد وزيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل بل يجب عليهم تركه وذهب
البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم وهو ضمير مستتر فيهما مسندان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندا الى الاسم
فالاسم ليس بفاعل بل هو مبتدأ فحينئذ لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم اليه لانه خرج عنه بقيد اسناد الفعل
اليه الا انه لما توهم وقوعه في تعريف الفاعل لاسناد الفعل اليه ظاهرا كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى الضمير المستتر في اسناده
الى ذلك الشيء حقيقة احتيج الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع به الضمير في نحو زيد في الدار والظرف في نحو في الدار ابوه لان الرافع في التحقيق
هو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتعيين والتحقيق وكلمة او للترديد والتشكيك فلا
يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان يصدق على احدهما انه اسم قبله فعل مسند اليه وعلى الآخر
قبله صفة اسندت اليه اسند اي الفعل والصفة اليه اي الى ذلك الاسم بالتبعية فيخرج منه توابع الفاعل التي فيها اسناد
من المعطوف بالحرف والبدل بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى اخراجها وهو المقصود في تعريف
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة
والربط فيعم ثبوت شيء لشيء بحيث يحصل به المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق
الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد ثبت تقدير الوقوع وتقدير
الاسناد فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي فما اشترط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر وهو ان المراد بالاسناد اعم من ان يكون بالايجاب
او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت باسند كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل او الصفة قائم به اي بذلك الاسم وعلى معنى
انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به من مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المبني للمفعول ومن مثل زيد في زيد مضروب غلامه
لان زيدا اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه واقع عليه لا قائم به فيكون مفعولا ما لم يسم
فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقييد من جعل مفعول ما لم يسم فاعله خارجا من الفاعل كالمصنف والشيخ ابن الحاجب
ومن جعله داخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزمخشري والشيخ عبد القاهر فيدخل فيه نحو مات زيد ومثال عمرو لان الموت
والقول قائم بفاعله وان لم يكن صادرا عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمحله نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل مسند
اليه وزيد ضارب ابوه عمرا مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه وما ضرب زيد عمرا مثال للفاعل الذي

الذي قبله فعل اسندت اليه بسبب الوقوع وكل فعل لازما كان او متعديا لابد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر
عنه وقام به مرفوع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعا لزيادة التقرير مظهر صفة ثانية للفاعل كذهب
زيد او مضمر عطف على مظهر كزيد ذهب وان كان اي الفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمرا واذا كان الفاعل
اي فاعل الفعل مظهرا وحد الفعل ابدا اي سواء كان الفاعل مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون واذا كان
اي الفاعل مضمرا وحد الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وثني اي الفعل للمثنى اي للمثنى فاعله المضمر نحو الزيدان ضربا وجمع
اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمر نحو الزيدون ضربوا وان كان اي الفاعل مونثا حقيقيا احترز به عما اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقي
فانه ليس كالمونث الحقيقي على الاطلاق وهو اي المونث الحقيقي ما اي مونث اذ كلمة ما عبارة عنه بازائه اي بمقابله ذكر في الحيوان
الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لمذكر اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظا او لم يكن وانما قال في الحيوان
احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا مقابل الرجال كامراة في الاناس وناقة
في الابل اذ بازائهما رجل وبعير وكذا النساء والحبلى واتان وعناق انث الفعل خبر ان الشرط ابدا اي مظهرا كان الفاعل او مضمرا وقوله
ان لم تفصل بشيء بين الفاعل والفعل متعلق بقوله انث الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمر وانما انث الفعل ابدا عند كون
الفاعل مونثا حقيقيا لان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا اي سواء كان مونثا حقيقيا او غيره فلشدة
الامتزاج واما في المظهر المونث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في التانيث لانه ليس بحقيقي
فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه يكون تانيثا من حيث اللفظ
ولا يكون تانيثا من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث الفعل انما يجب بثلثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفا والثاني ان يكون المونث الحقيقي
من الاناسي والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والفعل حتى لو كان الفعل جامدا نحو نعم الهند او كان المونث الحقيقي من البهائم نحو الى النعجة
او وقع فصل بينهما نحو جاء اليوم هند لا يلزم ان يسري تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامدا في الاول وكون التانيث الحقيقي من البهائم
في الثاني ولوقوع الفصل في الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابدا والشيخ رح انما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للشرطين الاولين وكان من
الواجب ان يتعرض لهما ايضا وان فصلت على صيغة الماضي المعلوم للخطاب بغير معين اي وان فصلت بشيء بين الفاعل والفعل في المونث الحقيقي فلك
الخيار اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي في تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لوقوع الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل
بل يجوز فيه ح تذكير الفعل وتانيثه كما عرفت نحو ضرب اليوم هند بدون التاء وان شئت قلت ضربت اليوم هند بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل في
تانيثه في الحقيقي للضرورة قال جرير * لقد ولد الاخيطل ام سوء * وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان

الفاعل مؤنثا حقيقيا وان كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذا لم يسم الحقيقي
بمثل زيد اما اذا سمي به امرأة ففيه الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد والغير بل يجب تأنيث فعله دفعا للالتباس بالمذكر نحو ضربت
اليوم في الدار زيد وكذلك اي ومثل الخيار في المؤنث الحقيقي في التذكير والتأنيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون بازائه
ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا اي سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي
غير الحقيقي اولى نحو طلع اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث
غير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصور الاقتران في ظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية
وقصور التأنيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تأنيث باعتبار اللفظ وعدم تأنيث باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل الى الفعل بل يجوز
ان يذكر فعله وان يؤنث فعله بالاعتبارين والكلام اي الفعل متأخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمرا اي الفعل فالقياس
اي تأنيث الفاعل يسري الى تأنيث الفعل في المضمر مطلقا لتمام الاقتران فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت
بالتاء وقيل عليه ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متأخرا عن الفاعل لانه شرط فيه حيث قيل في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل
فهذه العبارة صحيحة والقول بعدم صحته غير صحيح لانا لا نسلم انه شرط في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يكون مجازا ههنا اذ ذهب الكوفيون من اهل النحو الى جواز تقديم الفاعل
في الاسناد وبين قولهم الشمس طلع والشمس طلعت وقالوا في المثالين فاعلا مقدما ولكن الحق ما ذكر في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون و
جمع التكسير اي وحكم جمع التكسير ولكنه اطلق جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع مذكر نحو قال الرجال او جمع مؤنث نحو قالت الايام او جمع
النسوة ومؤمنات كالمؤنث اي كحكم المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتأنيثه نحو قال الرجال بدون التاء وان شئت قلت قالت
الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة في المدينة وانما جاز هذان الامران في جمع التكسير لانه في تأويل الجماعة وتأنيثه
من حيث اللفظ وعدم تأنيثه من حيث المعنى فجاز الامران من غير هنا لعدم الجهتين وانما لم يجز هذا التأويل في جمع المذكر السالم لان اعتبار
التأنيث بقاء صيغة المذكر الاخر فيه فان حكمه حكم البناء والتاء في صيغة جمع المذكر لعدم بقاء واحده ونحو قال الله تعالى
امنت به بنو اسرائيل ولكن الجمع بالواو والنون الذي واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء
فيهم مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولهذا جمع جمع التكسير
به لان ضمير وليس كضمير المؤنث لان ضمير هذا يستلزم التاء نحو الشمس طلعت وضمير ذلك يستلزم التاء او الواو في المذكر العاقل
نحو الرجال جاءت او جاؤوا ويستلزم التاء والنون في غير العاقل نحو الليالي والايام مضت او مضين فيكون ضمير ذلك الجمع كضمير المؤنث الغير
الحقيقي في الحاق العلامة ... ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لانه اقوى الاركان ويجب تقديمه في

في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز ان يتقدم
على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل
على المفعول صرح به الفاضل الهندي رح اذا كانا اي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول
لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب
موسى عيسى وكذا استخدمت سعدى سلمى واكرم هؤلاء وضربت في الدار من على الباب ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تخف
اللبس اي التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكمثرى يحيى لوجود القرينة المعنوية فيه وهي عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية وضرب عمروا زيد
وكذا اضرب موسى العالم عيسى العالم بنصب العالم في الاول ورفع العالم من الثاني واكرم موسى سلمى وضربت موسى سعدى لوجود القرينة
اللفظية فيها وهي نصب عمرو في الاول ونصب العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتانيثه في الرابع فحينئذ يجوز تقديم المفعول
على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس ويجوز حذف الفعل اي الرافع للفاعل حيث كانت اي وجدت
قرينة دالة على تعيين الفعل المحذوف اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
نحو زيد النحو خبر مبتدأ محذوف مضاف الى زيد اي هو زيد ورفع زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب
كلمة من استفهامية مبتدأ وضرب خبره والجملة الاستفهامية مقول قال وزيدا الواقع في الجواب فاعل فعل المحذوف اي ضرب زيد
محذوف لوجود القرينة وهي ضرب المذكور في السؤال وانما لم يجعل هذا من باب تقدير الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب
لكونه جملة اسمية لان بتقدير الخبر يلزم حذف الجملة وبتقدير الفعل يلزم حذف شطرها والتقليل بالحذف اولى ثم وجود القرينة شرط
للحذف لا علة له وانما العلة هو الايجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معا اي جميعا وانما قال كذلك
احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اجماعا وفيه الاثم عند اكثر النحاة الا اذا اسند شيئ بعده ولذلك اول
كل فعل لا يظهر فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات فانه اول بان التقدير بدا لهم بدء اي ظهر لهم
راى ومنه ما هو من موضوعات المولفين وارادوا تسلسل بمعنى دار الدور وراد تسلسل التسلسل اي وقعا ثم اعلم ان هذا الحذف غير مختص
بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام اسميا كان او فعليا قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل او جميع متعلقاته واذا عرفت
هذا فنقول معنى كلام المص رحمه الله ويجوز حذف الفعل والفاعل معا انه يجوز ذلك حيث كانت قرينة الا انه لم يصرح به لظهوره وانه لا ينبغي
للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا اكتفى لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
وانما جعل من باب تقدير الجملة الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقدير الجملة الاسمية وهو المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقا

لسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان الفعل للمفعول مجهولا
نحو ضرب زيد وهو اى المفعول الذى يقام مقام الفاعل مرفوع القسم الثانى فى العدد من المرفوعات اى من اقسامها ويسمى
مفعولا لم يسم فاعله ولما فرغ من بيان مباحث الفاعل وكان باب تنازع الفعلين مما يتعلق بالفاعل اورد فصل التنازع وان بيان مباحثه
التنازع فقد استطرد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلين العاملين غير المعنوية ليشمل المشتقات من التنازع يجرى
فيهما ايضا نحو زيد معطٍ ومكرم عمرا وكريم ذاهب ابوه وآخذ ابوه والفعل جاءت فى الفعل القريب وهى تحت حكم الاصل
التنازع كما يجرى فى الفعلين يجرى فى الاكثر منهما ايضا كما ورد فى الصلوة الاثرة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت
ورحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فتنازعت فيه على ابراهيم اكتفاء بذكر الفعلين بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم اشار ان
تكون متعديين الى آخر مثل اعلم وما تنازع فيه ومن ان يكون من فعل التعجب واما ما اعجب فى الاول عدم شئ وفى الثانى فقد
صرح بفعل التعجب ما احسن ما اجمل زيدا فى المعمول المقدم ان التنازع يجرى فيها اذ يصح تقدم التنازع ويجب عند بعضهم وقد
لا يجرى فى المصدر نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد فى [illegible] فى ضمير مستتر لغير ضمير المنفصل لا يتحقق فيه التنازع نحو
ضربت واكرمت الا اياك اذ لا ضمير المنفصل لا يحصل فيها التنازع وكذا فيه وما يكون احد الفعلين متصلا به لا يجرى فيه
اى وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المقدم والمتوسط بحيث لا يجرى فى المستحق بحق مستحق [illegible] فى وقت يجرى التنازع فيه يكون ان
الا انه بين شيئين على قوله وما تنازع بعضها فيه اى لزاوية المستحق او لترجيح المعنى على احد الفعلين اى [illegible]
ان يعمل فى ذلك الاسم اى الاسم الظاهر المتنازع فيه فى المعنى اى اذا تعلق قبل الاسم واحد منهما فى المعنى
ومعرفته اذا تنازع اذ كل يستوى فى الجملة ضمير او محذوف او مذكور فى تنازع الفعلين وهو بسبب او ضمير لكون محلا
التنازع ووجه الجملة فيه الانشاء وكون نحو نبذة عن منفصل المتعلق ضمير المحذوف وتقديره وتنازع الفعلان فى اسم
ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن قدره فى الاقسام الاول اى القسم الاول من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية
اى فى فاعلية الاسم الظاهر بان يقتضى كل منهما ان يكون ذلك الاسم فاعله لا مفعوله او فى المفعولية وفى المفعول
الاسم الظاهر وفى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون فاعلا لكن لا يجب ان يكون حقيقيا وحكميا اذ يكون وقد يكون
المفعول الذى قام مقام الفاعل حكما ويجب ذلك فى الجملة من الحقيقى والحكمى ويجوز نحو ضربنى واكرمنى زيد والثانى اى
القسم الثانى من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى المفعولية اى فى مفعولية الاسم الظاهر اى فى كونه مفعولا لهما نحو
ضربت واكرمت زيدا والثالث اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين

ويقتضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من
الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث في الاقتضاء وبان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد واعلم ان في جميع هذه
الاقسام اي الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول
مطلقا اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء في صورة الاولى وهي ان يتنازع الفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة وهي
ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول ان اعمل الثاني فان الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في
هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عنده فيهما ثم دليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني
اما حذف الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي قبل
ذكر الفاعل وكلاهما اي حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اي ممنوعان وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره
وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة عن الفراء و
الرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على اثر واحد وروي عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد
هو كما في تاخير الناصحية ضربني واكرمت زيد هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في جميع
الاقسام الاربعة المذكورة سوى الفراء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في صورة الجواز ويحتمل ان
يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان
في ذهن السامعين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا الا في العديلين فيما عداه اعاده لئلا يكون ذكر كلمة
اما للتفصيل مع عدم العديل فكانه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفراء وهو ثابت
في الجواز واما الاختيار اي الاختيار في اعمال اي منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الياء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصرة والكوفيين اي النحاة
المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور
... البصريون يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل الاول واختار مذهب البصريين لانه المذهب
... انما اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني اقرب الطالبين من المطلوب
... فقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي غير الاصل في المعمول اذا الاصل في المعمول ان يتصل بعامله
متفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل
اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر قضى كل ذي دين فوفى غريمه ومحطول

يعني قريبا حيث اعمل الثاني في كلتا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو اعمل قليل فاعله واما في المصراع الثاني
فلانه لو ذلك لقيل حسبي وهو غريبا اظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المستتر بان اي وان الكوفيين يختارون اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الفعل الثاني وانما الكوفيون اعمال الفعل الاول مراعاة لتقديم والاستحقاق يعني ان كون
الفعل الاول اسبق الطالبين احقهما فهو اليق باعتبار المطلوب ولان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر كما في اعمال
الاول لكن هو اولى ثم لما فرغ من بيان ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل وجوه الاعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فاعلم انهم يختارون اعمال الثاني جاء بتقديم قوله فان اعملت الثاني ليكون في
الكلام نشر على ترتيب اللف والنشر اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين تاه فتقدر ان كان الفعل الاول
يقتضي الفاعل اضمرته اي الفاعل في الاول اي في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان
وضربوني واكرمني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت هندين وضربنني واكرمت هندات وانما اضمر الفاعل في
الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد وربه رجلا على تقدير اظهاره يلزم التكرار
وهو قبيح وحذفه لا يجوز الا اذا سد شيء مسده وقال الكسائي يحذفه لا باضمار وتحرزا عن الاضمار قبل الذكر فانه
يقتصر في مثل ضرباني واكرمني الزيدان عندهم بضربني واكرمني الزيدان عنده ولقائل ان يقول ما ذهب اليه الجمهور من ان حذف
الفاعل لا يجوز الا اذا سد شيء مسده غير مستقيم فانه قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده في مواضع كقوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم من الثاني وهو فاعل على راي سيبويه ونحو ما قعد وما قام
الا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا ونحو اضربن واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بدا لهم
اي راي فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فيجب
فيه وجود الفاعل فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلة
المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه فيا ان المحذوف في باب التنازع انما هو محذوف نسيا وانه اختيار
الشيخ الرضي او نقول ان ذلك نادر وقليل فالحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن تعدده
اي المتنازعان من افعال القلوب وانما منعنا في حكمها حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة قد ترك

فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر وانما لم يحذف هذا المفعول فرارا عن شناعة التكرار ولم يضمر فرارا
عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة والا ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم ربه رجلا شاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت و
اكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت واكرمني الزيدان وضربت
واكرمني الزيدون والا ان يكونا اي المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
قال حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل في حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبني اعني منطلقا الاول اذ لا يجوز حذف
المفعول من افعال القلوب لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين من افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم عند من قرأ بالياء اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف احد مفعولي يحسبن وهو بخلهم وذكر الاخر وهو خيرا
وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبن في هذه القراءة ضميرا راجعا الى البخل اي لا يحسبن البخل هو خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب كما في قوله تعالى انك انت العليم الحكيم واضمار المفعول اي ولا يجوز ايضا اضمار المفعول قبل الذكر لما مر وهذا
اي ما بيناه من كيفية اعمال الفعل الثاني في مذهب البصريين اما ان اعملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين فنظر ان كان الفعل الثاني يقتضي
الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرماني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت
واكرموني الزيدين وان كان الفعل الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز فيه اي في ذلك المفعول
الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اضمار المفعول على طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه
المختار لا الاول وهو الحذف نحو ضربني واكرمته زيد وانما كان الاضمار مختارا ليكون الملفوظ اي اللفظ باتيان الضمير مطابقا للمراد
اي موافقا للمعنى الذي هو كونه مكرما للضارب الذي هو زيد ولئلا يلتبس مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضمر المفعول بل يحذف
لم يعلم ان المفعول بكر او خالد او غيرهما ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في
الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت
الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون
واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمتهما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وفي المتخالفين
ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال القلوب مع ان ذكر المفعول الاول
غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر مطابقا للظاهر يضمر نحو حسبني وحسبت اياه زيدا منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول حسبني وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي وجوب اظهار المفعول الثاني في حسبني وحسبتهما لتنازعهما منطلقا واعملت الاول وهو حسبني
وجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له اضمرت المفعول الاول في حسبتهما واظهرت الثاني وهو منطلقين لمانع وهو ما اشار اليه
بقوله فان حذفت منطلقين فقلت حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا لزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب وهو اي حذف المفعول
من افعال القلوب غير جائز اذا حذف المفعول فيجب الاقتصار على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اي المفعول فلا يخلو
من ان تضمر المفعول مفردا فتقول حسبني وحسبتهما اياه والزيدان منطلقا وح اي حين اضمرت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا
للمفعول الاول وهو هما في قولك حسبتهما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب او تضمر مثنى معطوف على قوله
ان تضمر مفردا اي وان تضمر المفعول مثنى وتقول حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وح اي حين اضمرت المفعول مثنى يلزم عود الضمير
المثنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد الذي لا يجوز لوجوب التطابق
بين الضمير والمرجع اليه واذا لم يجز الحذف اي حذف المفعول الثاني والاضمار اي اضماره كما عرفت ذلك من التفصيل المذكور وجب الاظهار
اي اظهار ذلك المفعول ولقائل ان يقول انه شرط في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا فيه والتنازع فيما نحن فيه قوله منطلقا لا يجوز فيه
اعمال الثاني لمخالفته المفعول الثاني والجواب انه يمكن بان يؤول كل واحد منهما وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد
لجاز اضمار المفعول الثاني على تقدير اعمال الاول مفردا ولا يخالف لمكان التاويل واجيب بان التاويل مخالف للظاهر فلا يصار اليه
عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم التكرار وهو قبيح قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلافهما افرادا وتثنية نعم لما لم يجز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ دار الكلام صار ارتكاب المتكلم بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر
مع كونه قادرا على التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على التكلم بالحقيقة فينبغي ان يكون التكلم باضمار
المفعول الثاني في فعل الاول مفردا بتاويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثاني في النظير واما وجوب الاظهار لكون
الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج الى التاويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين
المفعولين في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار الثاني مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه
فلو ذكر اياه كان ذكره كذكر منطلقا وهو ممتنع فكذا ما ينوب منابه لان الضمير نائب فياخذ حكم منوب به هذا الحق التاويل بكل واحد في المفعول
لجواز التنازع وما ذكر في بعض الحواشي وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على الصفات ذات بالانطباق من غير ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى

انتهى كلامه ثم اعترض بعض الفضلاء ههنا بانه لو تم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير والتانيث لازما للمنطلق
ويستثنى منهما غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان
يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم
الاول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله
اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضاف اسمي المفعول بلا نسبة فاعلية لفعل تعلق به فقيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك
انبت الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع
مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عند اقامته مقام الفاعل والربيع في المثال
المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد وانما حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع
او لخساسته نحو شتم الخليفة او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار غرض السامع نحو قتل عدوك او للابهام كضرب زيدا او
للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل وما المال والاهل الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع او لرعاية السجع
نحو ما لعهد عنده من نعمة تجزى او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بعثر ما في القبور واقيم هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل
في كونه مسندا اليه الفعل او شبهه مقدما عليه وقوله هو تاكيد للمستتر في اقيم وانما جاء بتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل دفعا لتوهم
ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول
في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا المفعول مظهرا وحد الفعل سواء كان
مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون على صيغة المجهول وان كان مضمرا ثنى للمثنى وجمع للجمع نحو الزيدان ضربا
والزيدون ضربوا وان كان مؤنثا حقيقيا انث الفعل مظهرا او مضمرا ان لم تفصل بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت وان
فصلت فلك الخيار بين تذكير فعله وتانيثه نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا ان كان مؤنثا غير حقيقي ان كان مظهرا نحو كور
الشمس وكورت الشمس وان كان مضمرا انث الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لما فرغ عن بيان القسم الثاني من المرفوعات و
هو مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع **فصل** في المبتدأ والخبر ذكرهما معا في فصل واحد لكونهما متلازمين
كما هو الاصل لان الاصل فيهما انه متى ذكر احدهما ذكر الاخر معا واما حذف احدهما فخلاف الاصل ولكونهما مشتركين في العامل
لان عاملهما معنوي وهما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل فيه مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه في تاويل صومكم
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه في تاويل سماعك بالمعيدي والجملة التي وقعت خبرا لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب

في قولك زيد ضارب هذا المذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف والشيخ ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان
الخبر الجملة ماؤول بالاسم وذهب المحققون الى ان الجملة بصرافتها من غير جعلها اسما حكميا تقع خبرا [illegible] وله تعريف الخبر
والقياس يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون جزؤه جملة يخرج من
القسمين لعدم تاويل الجملة بالاسم مجردا اي العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة من متعلقة بقوله مجردان
واللفظية صفة العوامل والتشابق منهما ثابت تقديرا او العوامل في تاويل المفرد اي مجردان عن جماعة العوامل اللفظية ثم تجريد
بمعنى كان لان العامل اللفظي كالسمي ان وكان واخواتهما والمراد بالتجريد اعم من ان يكون لفظا او معنى بان لا يكون من العامل
مؤثرا في المعنى وان كان مؤثرا في اللفظ فيدخل فيه بحسبك درهم لان الباء فيه زائدة غير مؤثر في المعنى وان اثرت في
اللفظ بالجر فان قلت التجريد يستدعي سبق الوجود ولا شيء من العوامل اللفظية موجودا في المبتدأ والخبر سابقا فكيف يستقيم
قوله هما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليهما لكان جائزا فنزل الامكان منزلة الوجود
كما في قولك للحفار ضيق فم الركية اي البير وقولك سبحان الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندي
وقال بعض الفضلاء وبناه على ان الاصل هو العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه تجرد الاسم عنه ثم المراد بالتجريد عن العوامل
التجريد من حيث المجموع [illegible] الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين بالتجريد مسند
اليه ويسمى اي الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به ويسمى اي الاسم المسند اليه الخبر نحو زيد قائم فهما اسمان
مجردان عن العوامل اللفظية احدهما مسند اليه وهو المبتدأ والثاني مسند به وهو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ والخبر معنوي وهو
اي العامل المعنوي الابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في
المبتدأ والخبر المعنوي هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في الخبر
وعلى هذا القول لا يكون الخبر مما نحن فيه رده وذهب بعضهم الى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية فلا يكونان مما نحن فيه ايضا وفيه نظر لانه يلزم على هذا القول تقدم الشيء على نفسه لان العامل ما يجب تقديمه
على معموله فيلزم تقدم الخبر على المبتدأ بل كل واحد منهما في الآخر فان كان المبتدأ مقدما على الخبر والخبر مقدما على المبتدأ لزم تقدم الشيء
على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الآخر من وجه ومتأخر
من وجه آخر فلا يلزم الدور لاختلاف الجهة اما تقديم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون مع المنسوب اليه ويكون
فرعا له واما تقديم الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود من الجملة فيرجح كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذي فيه فيرد فان كمل

فحصل كل من الشرط وكلمة في الآخر نحو ايا ما تدعوا فالاداة متقدمة اذ هي موثرة بمعنى الشرط ومتأخرة عن الشرط ما خر
الفضلات من العمدة واصل المبتدا اي الاولى في المبتدا وما تقتضي الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدا محكوما عليه
والحكم على الشيء انما يكون بعد معرفته والفاعل تخصص بتقديم الحكم عليه فلا تشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا
ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يحصل محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوما
عليه بما يكون متاخرا عن كونه محكوما عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر في حكم المخصوص قبل
الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف والتخصيص في المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر
السامع عن استماع الحديث فيخل بالغرض وهو الافهام عند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن آخر الكلام ليصغي اليه حق الاصغاء ويؤيده لكنه
لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالغرض لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة
الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله واصل المبتدا ان يكون معرفة اشارة الى ان المبتدا قد يكون نكرة كما سيجيء واصل الخبر اي الاولى في الخبر
وما تقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوما به واصل المحكوم به التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي
ولما اختار مذهب جمهور النحاة من ان المبتدا يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قريبا من المعرفة
التي هي القياس في المحكوم عليه بين الاول اولا بقوله واصل المبتدا ان يكون معرفة وبين الثاني ثانيا بقوله والنكرة اذا وصفت جاز
ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله لعبد تخصص بالوصف لان قوله لعبد يشمل المؤمن والكافر فاذا وصفت
بالمؤمن صار مخصصا وحصل نوع تعين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجيل قاعد كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف
وكذا اذا تخصصت بوجه آخر يعني كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت
بوجه آخر غير الوصف فان وجوه التخصيص على ما ذكره المصرح وصاحب الكافية ستة كما ستقف عليها والمراد من التخصيص اعم
من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور او حكميا كما في المثال الآتية نحو ارجل في الدار ام امراة فان قوله ارجل مبتدأ
تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر
لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها على الموصوف
بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات
فصار المبتدا كانه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص فكيف يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم وهو ان يجعل

لبعض المعرفة حتى لم يكن لسائر ابل الركوب اختلافات في المحكوم عليه او تنبيها فيه الى ريب ان بالعموم يتضح الاستفادات
وتعيين ان المحكوم عليه كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ الذي الواقع في سياق النفي حيث
انه مل معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انهما متساويان في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع كل ما كان موضوعا لمعين كان
معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرة تعيين بها حتى او ما حتى لو قلت ما في رجل وذكرت احدا فالم توجيه الذي تخاوف
لم يكن معرفة فالمعلوم وضعت معرفة تكون المحلى به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فدل الواقع في سياقه نكرة مخصصة ثم هذا
التمثيل بما ضرب يخفي تقيم لان ما والمشبهة بليس لا يعملان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات لم تعميمها
واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الا ان عموم النكرة في الاثبات في المبتدأ كثير حتى انه مل قليل نحو قوله تعالى
علمت نفس ما قدمت واخرت ولما في حيز النفي فلا يستوي فيه المبتدأ او الفاعل شر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتدأ التخصيص
بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم اهر ذا ناب يحتمل شر بدلا من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد
الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما ذهبوا الى تقدير التقديم والتأخير مع كونه بعيدا
ليسلم لهم الضرورة بصحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ التخصيص تقديم الخبر الذي هو ظرف فتبين
نكرة بكونه اذا قيل في الدار رجل علم ان ما فيه موصوف باستقراره في الدار فيه مختص بالصفة ولا يجوز ان الدار رجل
فلم يجوز ان رجل في الدار مع انهما متساويان في المعنى لعدم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقديم
الخبر والصفة يجب ان يكون متأخرا سلام عليك فان قوله سلام مبتدأ التخصيص نسبته الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك
تحية فتحولك تحية فاقول للمسلم فيبقى سلام عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الاسم
لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فاذا قيل سلام مصدر سلمت يعني قلت سلام عليك دلالة على حدوث
يعني قلت سلامك من تعالى يعني عليك من تعالى لان الكلام مخصوصا الى الفاعل المخاطب اي سلم الله عليك وقد تخصص
النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة وفي معنى الاضافة نحو ضرب زيد خير من ضرب عمرو وبكونها مشبهة بالمعارف
نحو مثلك لا يبخل وقيل لكشف اللبس من حيث التخصيص بالنكرة الواقعة مبتدأ بوجه من الوجوه المستفادة المذكورة هو مذهب
جمهور النحاة وذهب ابن الدهان الى انه اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت لان الغرض الافادة فاذا حصلت
جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه اولا ومن ثم يصح ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم
لعدم حصول الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة والآخر اي الاسم الآخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ

مبتدأ المعرفة اي لا النكرة بل جعل النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله وان كانا اي اسمان معرفتين
سواء كانا متساويين في المعرفة اولا فاجعل ايهما شئت مبتدأ والآخر خبراً يعني ايهما قدمته فهو المبتدأ وايهما اخرته فهو الخبر ويجب
تقديم المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معنية لكون احدهما مبتدأ والآخر خبراً فيجوز
تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنو ابنائنا فان قولهم بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبره لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء
الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان
ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو الله الهنا وآدم ابونا وكذا
محمد نبينا صلعم واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيهما ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر نحو زيد سيد لان الخبر [illegible] اشتقاقه
وجموده على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة لان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل اشارة الى ان الاصل
في الخبر ان يكون مفرداً لانه احد جزئي الكلام ولانه اسرع قبولاً للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق
وغلام رجل وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول او فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد
مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءني اكرمته فزيد مبتدأ وان شرط واكرمته جزاؤه
والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلفوا في وقوع الجملة الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء جميعاً لانهما بمنزلة جملة واحدة
وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها
خبراً كالامر والنهي وغيرهما من الانشاءات او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جار يا مجرى الظرف كالجار والمجرور
فانه يجري مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح ان يقال
زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة وان حروف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من والى وفي واللام والباء والكاف
وعلى ومن دون ما دونها ثم اختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب
الى ان الخبر هو الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف جميعاً نحو زيد خلفك وعمرو في
الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى انها اربعة
اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها
على قسمين وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي والخبر الظرف سواء كان ظرف زمان او مكان او ما يجري

متعلق بجملة أو بفعل مذكراً أو مقدر من الأفعال العامة فإنما العامة التي هي الكون والثبوت والحصول والوجود وما يجوز تقدير
فعل من الأفعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغواً لأنه إذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له
فهو لغو من العمل والظرف المتعلق بالمقدر يسمى ظرفاً مستقراً بفتح القاف اسم مفعول لتعلقه بالاستقرار ولأن العامل العام إذا حذف
انتقل ضميره إلى الظرف فيسمى مستقراً لاستقرار الضمير فيه وهذا أولى من الأول لأنه لا يلزم تقدير العامل المأخوذ من الاستقرار كما يجب
حتى يختص هذا الاسم به الأكثر أي عند أكثر النحاة وهي أي تلك الجملة كذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو نسخة كثيرة باعتبار
الفعل لأن هذه الجملة فعل أو باعتبار متعلق الظرف ويجوز أن يرجع هذا الضمير إلى الجملة بتأويل هذا التأنيث بينه وبين المرجوع إليه
غير واجب لأن المؤنث باعتبار ما على نوعين أحدهما ما لا يكون له مذكر شبيه فإن تذكيره غير مستعمل إذ لا يقال شبه وإن ثاني ما يكون
له مذكر كناقة فإن مذكرها مستعمل فيقال في مذكرها [illegible] ويجب التطابق بين الضمير والمرجوع إليه في النوع الثاني دون
الأول وما نحن فيه من النوع الأول مستقر مثل استقر أو ثبت نحو قولك زيد في الدار تقديره أي تقدير هذا الكلام زيد
استقر في الدار لأن الأصل في العمل الفعل فتقديره عاملاً في الظرف أحرى ولأنه إذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذا إذا وقع خبراً
ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرعاً للفعل الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً للفرع وإنما قال عند الأكثر
لأن بعضاً من النحاة ذهبوا إلى أن الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدير [illegible] في الدار زيد مستقر في الدار لأن الأصل في الخبر
الإفراد ولأن المحذوف لو كان جملة لكان نحو زيد في الدار القوي وليس كذلك ولأن المحذوف عار عن الضمير انتقل إلى الظرف
والقول البصري الاسم هنا أولى من القول البصري الفعل هنا لا يقال إن اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند ومسند إليه فيكون
كلاماً وجملة لأنا نقول إن حق اسم الفاعل أن لا يعمل لكونه اسماً والأصل في الاسم أن لا يعمل إلا أنه لما شابه الفعل يعمل لكن لم يكن
عمله أصالة بل بالمشابهة فلم يعتد بعمله كذا [illegible] في الظرف ضمير راجع إلى المبتدأ انتقل من المقدر إليه مرتفع به
ثم يتأكد بالمستقل ويبدل منه ويجيء الحال منه نحو زيد في الدار قائماً [illegible] من الضمير في الظرف لا مما في المقدر إذ
لو كان لصح تقديمه وهو غير صحيح وجواز الإبدال عنه نحو قوله تعالى والوزن يومئذ الحق على الأكثر فالوزن مبتدأ ويومئذ خبره
والحق بدل من الضمير الذي هو مستكن في يومئذ ولا يجوز أن يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
وهو ممتنع ولا يجوز أيضاً أن يكون الحق خبر الوزن ويومئذ منصوباً بالوزن لأنه مصدر معرف بلام التعريف والمصدر المعرف به لا
[illegible] وكذا فاعلم أن القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة أو مفرداً إنما هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهب بعضهم
لا يتعلق بشيء ولا يحتاج إلى تقدير شيء وأشار إليه أبو العباس من المتأخرين وإنما بد في الجملة أي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد

المفرد والمشتق والمؤول به الا ان الضمير في المفرد غير لازم كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد انسان او حجر ولذا خص الجملة بالذكر
من ضمير اي عائد من الجملة رابط يعود الى المبتدأ فيربطها به وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة من حيث هي مستقلة
بنفسها مستغنية عن الربط بغيرها واذا اريد تعلقها بشيء من المبتدأ او ذي الحال فلا بد فيها من عائد رابط يربطها به وهو اعم من
ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كما رأيتها فيما مر من الامثلة او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر كقوله تعالى
الحاقة ما الحاقة وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان زيد عالم ومقولي زيد فاضل
وعموم اللفظ كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان انا مع معمولها وقع خبرا عن الاولى
ولا ضمير فيها الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان الذين احسن عملا والذين آمنوا وعملوا الصالحات يشملهما معنى واحد فيها العموم
يربط الجملة بالاسم السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ لانها لا تدخل الا على المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال
صاحب الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير الا انه يقال صرح بالضمير
لكثرته بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى في الجملة الواقعة خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الحالية لان الحال
اتى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى زيادة رابطة واذ تقرر
هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس بشرط نحو زيد ان يأتني اكرمه عمرو اكتفي بضمير واحد وان كانت خبرا
عن اسم الشرط نحو من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين واما الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيد عمرو قائم فهو مفعول في
المعنى فلا يلزم عود الضمير منها لان المفعول غير الفاعل وانما لم يلزم عود الضمير في الجملة التي وقعت خبرا وصفة او صلة او حالا لانها
اما نفس الاول او بعض منه ويجوز حذفه اي حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كان لام العهد فلا يحذف
لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الا الى الضمير وان كان المظهر موضع المضمر فلنكتة فانها تفوت مع الحذف وان كان الخبر عين
المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف الضمير عند وجود قرينة دالة عليه ودل كلام المصنف على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت
قرينة والامر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون الثاني منها جزءا من مبتدأ واما في غيرها
ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين اي منه فان قوله السمن
مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف تقديره
السمن منوان منه بدرهم ومنه في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي يصح وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر
السمن ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغني عنه وكذلك قوله البر الكر بستين فان البر مبتدأ والكر مبتدأ

كان مستتين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير في فيها راجع الى الدار ثم لكونه مستتين
به وعلم انه فاستنبى عنه ومن في هذا المثال في محل النصب بانه حال وجاز تقديم مستتين والحال عامل معنوي وتقديم الحال عليه
لا يجوز الا اذا كانت ظرفا فان لفظ الحال ومن ههنا اتيتها جار ومجرور فانه شبه الظرف ثم اعلم انما عشر ونيف واما الوسق ستون
صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن والمن اعلم ان الجملة اذا وقعت خبرا من الجمل التي لها محل لها من الاعراب وهي منحصرة في سبعة اقسام
الخبر والحال والمفعول والمضاف اليها والشرط جزاء جازم وما بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والتابع لما محل لها من الاعراب وكذا الجمل
التي ليس لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستأنفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة و
التفسيرية نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا
لشرط غير جازم مثل كلو ولولا ولما او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما
لا محل له من الاعراب وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لان بيان
قلة يستلزم اصالة تأخيره فكأنه قال والاصل في الخبر ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا
لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما به وحق الحكوم به ان يكون
متأخرا كما ان اصل المبتدأ التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى والموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون مقدما فلا اقل من ان
يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما فان قلت هذان الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا
قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضي انما يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعده
ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المعمول وعلى ما دعي اليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي والاشتقاق
ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم على شئ باحكام كثيرة كالصفات
وانما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وواجب وهو
ما لم يتم المعنى بدونه نحو الحلو حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع ليشمل الوجوب والجواز لينا ول القسمين
وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيده به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ المتعدد ولانه شائع كثير
لا يحتاج الى البيان ولذا اهمله والمقصود جواز تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض لتقييد المبتدأ بالواحد
فلا يتبادر الذهن الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ متعددا والخبر واحدا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض
من الطعوم ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالعدم ثم اعلم ان النحاة جعلوا المبتدأ منحصرا الى قسمين قسم منه

منه ما يكون مسندا اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فمشترط فيهما فالشيخ رح لما فرغ من بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني
استيفاء للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم اي للنحاة قسما آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندا اليه
ليس مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ انما اعترف
به جمهور النحاة للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجها من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المص والشيخ ابن الحاجب وقال بعضهم في توجيه
رفعه انه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمر فقال اقائم الزيدان
ثم اقتصر على احدهما تحرزا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فرارا عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر في ذلك في
بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعه العلامة النحرير سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم من ان يكون
مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنسوب نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري
يدل على ذات مبهمة مأخوذ مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما وان النافية نحو ان ضارب الا عمرو ولو قال بعد
النفي لكان اخصر واشمل لان الشرط هو الاعتماد على النفي دون حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرفه او مما هو معناه كانما قائم الزيدان
اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان لانه بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي
وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون
الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا نحو اقائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة
فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وانما
قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام ليتحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة لعدم الاعتماد
خلافا للاخفش والكوفيين وانما اشترط اعتمادها على احد هذين الحرفين لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جارية على صاحبها خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدأ اشترط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير مضمر مستتر بالحمل على عموم المجاز او بارادة المعنى
اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى اراغب انت واقائم انت لان المضمر المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل اقائمان الزيدان لان الصفة
فيه ترفع مضمرا مستترا فلم يكن مبتدأة بل خبرا كذا في بعض شروح الكافية ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بهذا التعميم وارادة
المعنى اللغوي من الظاهر لانه منتقض جمعا بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل في باب التنازع نحو ضاربني
واكرم زيدا اذا اعمل الثاني على مذهب البصريين ومنتقض منعا بنحو اقائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ وقائم خبره مع انه يصدق

سيد الحد للقسم الثاني من المبتدأ فظهر كون قائما خبرا مقدما بان المراد بقوله الصفة بعد حرف النفي او الاستفهام ان تتقدم عليه
في الحمل وفي المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ في المعنى وهو ان القائم فيه مبتدأ او ابوه فاعله وسد مسد خبره وفي بعض الحواشي يرد عليه
فيكون القائم مسندا اليه مبتدأ وفي حجة قد اشكل ثم الجار والمجرور في قوله تعالى أفي الله شك فحال من ضمير وقعت اي متمحضة وقعت
حال كونها مثبتة شيء [illegible] او خبرها محذوف اي وهي مكتنفة بحرف النفي حالية او معترضة [illegible]
الصفة التي وقعت بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فهي مبتدأ وليست بصفة وقعت البيان والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر
في اتمام الجملة بخلاف خبرها محذوف تقديره هما [illegible] في المثال ان متقاربان بحالة وما قائم الزيدان [illegible]
[illegible] ضمير مستتر راجعا الى الزيدان ولكنه [illegible] جاز [illegible] وقت [illegible] الفاعل وذلك مبتدأ
الى الخبر وجب توجيه [illegible] الصفة الخبر [illegible] بها مبتدأ داخلة في القسم الثاني من المبتدأ [illegible]
عدم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام فكونها ناقصة بدون الاعتماد وبخلاف الصفة [illegible] وقوعها بعد ولكونها مبتدأ
قسم الاول في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كالصفة ثم لما فرغ من بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان
خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباه ان وامثالها وهي ستة ان وكأن ولكن وليت
ولعل فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبر ان واخواتها فخبر
ان واخواتها هو المسند جنس يتناول كل ما هو مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احدى
الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء [illegible] دخولها عليه [illegible] حكمها المنفي [illegible]
نحو يضرب في قولك ان زيدا يضرب ابوه فان يضرب فيه من حيث انه مسند الى ابوه ولا يكون [illegible]
[illegible] المعنى في الجواب [illegible] الجواب [illegible] اجاب [illegible] المراد بالمسند [illegible]
الحروف لاحتياجه الى [illegible] بعد [illegible] المسند هو المسند [illegible] المسند اليه [illegible] والحروف [illegible]
قوله بعد دخولها [illegible] فان قائم مسند بعد دخول ان وامره اي حكم خبر ان
واخواتها في اقسامه اي في كونه مفردا او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من
وقوعه متعددا او متواحدا او مثبتا او منفيا او محذوفا وفي شرائطه من وجوب العائد فيه كونه جملة [illegible]
لفظا او تقديرا [illegible] كحكم خبر المبتدأ الا تقديمه اي تقديم خبر ان واخواتها على اسمائها [illegible]
بين خبر ان واخواتها وخبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من وجه [illegible] لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها الا اذا كان

لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكراهتهم ان يجعلوا هذه الحروف متصرفة تصرف الافعال وتنبيها على ان عملها عمل الفعل الفرعي اذ عملها فرعي او على القصور بينها وبين ما تشبهت به من الفعل والثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى الاستفهام خبرا عن هذه الحروف فلا يقال ان اين زيد ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ نحو اين زيد الا اذا كان ظرفا اي لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمائها في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا ثم يجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان في الدار زيدا ونحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان معرفة لمجال التوسع في الظروف حيث اتسعوا فيها بما لم يتسعوا في غيرها لكثرة وقوعها في كلامهم وينبغي ان يعلم ان الخبر الظرف لان يساوي خبر المبتدأ في التقديم لان خبر ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تاخيره سواء كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا بلام الابتداء لا يتقدم لئلا يزول صدارته نحو ان زيدا لفي الدار ثم اعلم ان البصريين ذهبوا الى ارتفاع خبر هذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ان ارتفاعه بما ارتفع به عند كونه خبر المبتدأ ولما فرغ عن بيان خبر ان واخواتها شرع في بيان اسم كان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل اسم كان واخواتها** لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه اندرجه في الفاعل لانه فاعل عنده وليس بملحق به وذهب بعض النحاة الى انه ملحق بالفاعل ليس بفاعل لانتفاء ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به واختاره الشارح فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة هي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما برح وما فتئ وما دام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتق منها تدخل الفعل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان واخواتها وتنصب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اي دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشكل الحد باخوه في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما فان زيد مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اي في هذه الافعال بلا خلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها افعالا وقد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائما زيد وكان اخاك صديقك وكان خيرا من زيد بشر من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر او واحد منهما لفظيا لعدم الالتباس ح بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا بقرينة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اي ويجوز تقديم اخبارها على نفس تلك الافعال الخ كما يجوز في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا ان ذلك لا في الكل بل في التسعة الاول جميع الاولى وهي كان

الی راح نحو قائما کان زید وعلی هذا القیاس امثلة البواقی من الافعال التسعة وانما جاز تقدیم الاخبار علی نفس الافعال لکونها
افعالا وهی عامل ویصح تقدیم معمولها علیها لانه لیس مانع یمنع تقدیمه علیه وما لا یجوز ذلک ای تقدیم الاخبار علی نفس الافعال فی ما ای فی افعال یکون
فی اوله ما مصدریة کما فی ما دام او نافیة کما فی نظائرها وانما لم یجز تقدیم الاخبار علی نفس ما فی اوله ما لوجود المانع وهو کون ما مصدریة
او نافیة لان کلیهما یمنع تقدیم ما فی حیزها علیهما لان ما المصدریة وحرف النفی یستحقان الصدارة خلافا لابن کیسان فی غیر ما دام
لعدم المانع عنده لان ما زال واخواتها بالمثبت لان معنی هذه الافعال النفی ودخول النافیة علیها یدل علی الاثبات لان نفی النفی اثبات
فکانت بمنزلة کان فمعنی ما زال زید عالما کان زید عالما واجیب بان صورة ما التی تستحق الصدارة کافیة فی منع تقدم
اخبارها علیها واذا کان کذلک فلا یقال قائما ما زال زید بتقدیم الخبر علی نفس الفعل وهو ما زال وفی لیس ای فی تقدیم خبر لیس
علی نفسه خلاف ای خلاف النحاة فذهب سیبویه الی ان حکمه حکم ما فی اوله ما لکونه بمعنی النفی وامتناع تقدیم معمول
النفی علیه وذهب اکثر البصریین الی ان حکمه حکم کان لعدم کونه ما ویأتی الکلام فی هذه الافعال تحقیقا فی القسم الثانی وهو قسم الفعل
ان شاء الله تعالی ثم لما فرغ عن بیان اسم کان واخواتها شرع فی بیان اسم ما ولا المشبهتین بلیس وهو القسم السابع من المرفوعات
فقال اسم ما ولا المشبهتین بلیس من حیث النفی والدخول علی المبتدأ والخبر وتقییدهما بالمشبهتین عند الحجازیین لانه لا شبه وعند
بنی تمیم اسماهما یرفعان بالابتداء وهو المسند الیه جنس یتناول کل مسند الیه وقوله بعد دخولهما ای بعد دخول هذین الحرفین فصل
احترز به عن غیره من المسند الیه وجاز ان یکون معنی الدخول مشتملا علی المعیة فیکون احترازا عن الخبر نحو ما زید قائما ولا رجل
افضل منک زید ورجل کل واحد منهما اسم مسند الیه بعد دخول ما ولا وتخصیص لا بالنکرة اشارة الی الفرق بین ما ولا والفرق
بینهما من ثلثة وجوه احدها ان لا لا تدخل فی المعارف بل تختص دخولها بالنکرات وهو قلیل العمل بخلاف ما فانها تدخل فی المعارف
والنکرات والثانی ان النفی فی لا مطلق وما لنفی الحال والثالث ان لا یجوز دخول الباء فی خبرها ویجوز ذلک فی ما فلهذا کان مشابهة
ما بلیس اکثر من مشابهة لا به اذ لیس لنفی الحال ویجوز دخول الباء فی خبره کما ثم اعلم ان لا فی قوله تعالی فنادوا ولات حین
مناص هی المشبهة بلیس زیدت علیها التاء کما زیدت فی ربت وثمت لتاکید واختلف بذلک حکمها حیث اختصت
علی الاحیان ولا یکون معمولها الا اسم حین ولم یجز ظهورهما معا وهذا ما ذهب الیه الخلیل وسیبویه وذهب الاخفش الی انها هی
النافیة للجنس زیدت علیها التاء وخص دخولها بالاحیان غیر وقوله حین مناص منصوب بها وخبره محذوف ای لات حین مناص
لهم منه وروی عنه انها غیر عاملة والنصب باضمار فعل ای ولات ارى حین مناص وعندهما انه منصوب علی انه خبر
محذوف ای لات الحین حین مناص بمعنی لیس الحین حین مناص وقد جاء رفع الحین بها علی حذف الخبر ای لیس حین مناص

مناسب موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس ويسمى لا هذه لا التبرئة ايضا وهو
وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس وصفته عنه اذ لا رجل قائم مثلا لنفي
القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل نفسه ذكره ذلك في بعض الشروح هذا وان كان مسلما لكن الشائع الكثير في خبر لا هذه
ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفي الوجود عن الجنس هو نفي الجنس فيكون نفي الوجود عن الجنس
هو نفي الجنس فلذلك قالوا لا لنفي الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية غير
لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على الظاهر ما هو المسند جنس يتناول
لكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود وانطبق الحد على المحدود وبما مضى من منتقض المدخول لا
الحد نحو يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها
الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم من قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل
الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشري انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على
بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات فقال **المقصد الثاني في المنصوبات** ذكرها
عقيب المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرا وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس
كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمروا ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود بالبيان
تقتضي كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكون النصب خفيفا باعتبار الفتحة التي هي الاصل
في اعراب النصب والخفيف يلو على الثقيل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو
الالف والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل رايت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرده
مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة
الجر نحو مسلمات منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول الجار عليه المراد
بالالف النائبة مناب النصب والياء النائبة مناب النصب فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء
المنصوبة اثنا عشر وجها المفعول المطلق المفعول به المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فقد انشد الشعراء بهذه المفاعيل الخمسة بقوله شعر
حمدت حمدا حامدا احميدا ✤ رعاية شكره دهرا مديدا ✤ وزاد وسرا في من مفعولات سا وثنا سماه مفعولا معه نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك يصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت البيت اذ اصله دخلت الى البيت

ولا يقال مفعولا عليه في قول المتلمس ابيت حب العراق والدهر اطعمه اي على حب العراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم يحكم
به احد لمعتقد الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى

واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ من تعداد المنصوبات
شرع في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل المفعول المطلق** سمي مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عداه ولعدم
تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدأ منها
بالمفعول المطلق لانه مفعول منتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه تارة تقييده بالحرف فتأخر عنه ثم ذكر المفعول به عقبه وقدمه
على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه جميعها بتقييد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد مجردا على وجه اللزوم كما في لدنا
النصب وقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة نحو تقديمه على المفعول له الذي يسوغ ذكره بلا واسطة في كل من افراده ثم قدمه على
المفعول معه الذي يجب فيه ذكر الواسطة هو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكما فلا يرد مثل تربا بمعنى التراب وجندلا بمعنى
ارض ذات حجارة . فانه اسم الحدث حكما وان كان اسم العين حقيقة اذ كل واحد منهما دعاء في الدعاء ولم يقصد بهما المعنى الحقيقي
بل قصد المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء يقتضي الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال من رمى تربا وجندلا فكأنه قال اهلكك
الله كالهلاك بالتراب والجندل بمعنى فعل مذكور قبله اي قبل المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو ضربت ضربا او حكما نحو ضربت زيدا اذ التقدير فيه ضربته ضربا
مشتملا على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا واحترز به عن المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا قبله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
ومن نحو قيامي في كرهت قيامي لانه وان كان مصدرا والفعل مذكور قبله لكنه ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان
قيل ان سوطا في قولك ضربته سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور قبله قيل اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط
فكان بمعنى فعل مذكور قبله تقديرا فان قيل الحديث ان كراهتي في كرهت كراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول
المطلق وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي صدر عنه هذا الفعل كراهة تلك الكراهة فهو المفعول
به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شديد فيجب ان ينتصب لانه انما عرف ليعلم فينتصب
كما ان الفاعل انما عرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان داخلا في التعريف الا ان نصبه غير واجب لانه انما عرف لينتصب لكن بعد ان يعلم
ان نصبه يجب منه الا اذا اقيم مقام الفاعل فكأنه قال وهو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاء مثل هذا
في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التمييز فان قسما منه مخصوص وفي المستثنى فان قسما منه مرفوع على البدلية والفاعلية وقسم منه
مجرور كما اذا كان بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضر

غير مستمر لما ذكرناه ويذكر اى المفعول المطلق للتاكيد اذا لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل نحو ضربت ضربا او يذكر لبيان العدد اى
اى الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد وسواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو جلست جلسة او جلستين بفتح الجيم اى جلسة مرة
واحدة او مرتين او من صفته نحو ضربته ضربا كثيرا او يذكر لبيان النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القارى
بكسر الجيم وقد يكون اى المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائى وعلى قول سيبويه يجب ان يكون المفعول
من لفظ فعل يقدر له جلوسا فى نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر على قوله ثم هذا التمثيل انما يصح اذا كان
القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
المطلق ومن مواضع استعمالاته كون المفعول المطلق مصدر الفعل الذى هو عامله ذكر هذا الكلام تنبيها على ان المصدر الذى هو مفعول
مطلق قد يكون مغايرا للمصدر الذى اشتق منه العامل وهذه المغايرة اما بحسب جوهر الحروف نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو قوله
تعالى وتبتل اليه تبتيلا او نقول اورده اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على المقايسة او دفعا لتوهم من يتوهم
ان كونه للتاكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله لان التاكيد المعنوى يكون بالفاظ مخصوصة محفوظة واللفظى لا يكون من غير لفظ المؤكد
او اشعارا بانه ليس تابعا لسيبويه فى هذه القاعدة بل كان مخالفا له وقد يحذف فعله اى عامله المنصف له حتى يعلم حذف عامل المفعول
المطلق اذا كان اسما لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يحذف
حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك خير مقدم مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اى مثل مقولك للقادم
اى الذى قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم تفضيل مخفف اخير ولم يتغير بالتثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء
ومصدريته اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامها فاخذ حكمها او
اما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل للقرينة الدالة مشاهدة الحال عليه لان هذا القول
لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدوم ووجوبا عطف على قوله جوازا فالمعنى وقد يحذف فعله اى عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا
اى حذفا واجبا سماعا نحو سقيا وشكرا وحمدا ورعيا اى سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا ورعاك الله رعيا وانما
وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر على ألسنتهم ولوجود القرينة الدالة وهى دلالة الحال فان
سقيا مثلا انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلت الحال على ان التقدير سقاك الله سقيا لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد
جاء اظهارها كما فى لو سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك كلام المحدثين المتولدين وليس بكلام العرب
وما نحن بصدده فهو كلامهم على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان الحذف انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له

وشكر الوجدان صدقت اليجة او شكل الصلاة ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول به فقال المفعول به الجار

والمجرور في الاصل لكون مفعول بالاسم فلما المفعول اي الفعل الذي فعل به ثم صار في الاصطلاح بمعنى الاسم المنتصب به والضمير

المجرور راجع الى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق

به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا ولهذا الحكم المفعول به للفعل المتعدي في قول فيه نحو خلق الله العالم وضربت زيدا

فان العالم وزيدا تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض المحققين المراد من الوقوع التعلق بلا الخلق على العالم لكن وقوعه ليس

وجه وجوده لكنه ليس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية

او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به اما بغير واسطة حرف الجر فيكون واحدا كضربت زيدا فتسامه كاعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا

عمروا فاضلا واما بواسطة حرف الجر كمررت بزيد ويسمى غير صريح والثاني مفعول مع الواسطة فاصلين بين الفعل والجار فالجار المترقبين

تفسير محل الجار لكونه اقرب والتعبير محل الفعل اي النصب او الاسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصب في تابعه كذلك يجوز في الحرف

المجرور بالجر والنصب بتقدير فعل ودوان الفعل في مقام ... مفعول مررت بزيد وعمروا ان شئت بالنصب كرت بتقدير

جاوزت عمروا وان لم يكن مقدرين كان في قولك خيرا بالجر لمن قال لك كيف اصبحت اي اصبحت بخير فالجار الجر المقدم دون الاسم وهكذا

ونحو ان الجار طرف دون الفعل نحو امر والثاني بالفعل المترقب دون الجار نحو قوله واختار موسى قومه فلا يظهر ... النصب ...

ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فمذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض

الى انه الفاعلية وهي امر معنوي وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمروا زيد قد ذكر به هو مسئلة في بحث الفاعل من قوله وليس الى ذكره ها هنا

فالاولى ان يقول ها هنا بيان مسئلة تقديم المفعول على الفعل كما قال غيره الا ان يقال ذكره ههنا مسئلة هناك من حيث انها من احكام الفاعل

وذكرها ههنا من حيث انها من احكام الفاعل وقد يحذف فعله اي عامله الناصب لمعنى يعلم حذف عامله اذا كان ... الفعل اي ... يجب ...

فيه على ان الاول امر في المحذوف جوازا في الاضمار عامله والثاني المحذوف وجوبا سماعيا في المنادى والمندوب والتحذير وما اضمر المحذوف

جواز الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب تقديره اضرب

زيدا فحذف الفعل بقرينة السؤال ووجوبا عطف على قوله جوازا اي قد يحذف عامله لقيام قرينة حذفا واجبا في اربعة مواضع نحو قوله

كما يستقيم للمعرفة في اربعة مواضع وقد يجيء بعد وجوب الحذف فيه سماعيا القياس كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على المدح نحو

الحمد لله الحميد اي اعني الحميد المنصوب على الشتم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مررت به المسكين

اعني المسكين فهذا الاغراء مختص بباب التحذير لتحققه صريحة ومعنى اعني باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم والترحم

بالمنادى لانه مخصوص من بين امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال من بين امثاله او لان العدد لا يفيد الحصر كما ذهب
اليه الجمهور وانما ذكر العدد ليضبط المذكورات السماعي الاول اى الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول به سماعي اى مقصور على السماع وقدمه على القياسي لكونه اقل منه نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه والمقصود اما الحث على
الفرار عن الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة والعطف وانتهوا خيرا لكم معناه انتهوا
يا معشر النصارى من التثليث اى من قولكم ان الله ثالث ثلثة وائتوا خيرا لكم وهو التوحيد والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ
ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو ائت واقصد وهذا عند سيبويه وذهب الكسائي الى انه منصوب بتقدير
يكن اى يكن الانتهاء خيرا لكم وذهب الفراء الى انه صفة مصدر محذوف اى انتهوا انتهاء خيرا لكم وبعض الكوفيين الى انه حال وانما اختار
هذا المثال مع انه عظيم الشان لانه من القران لان له مساسا لما نحن فيه من وجه دون وجه لما ذكرنا من الاختلاف واهلا وسهلا
اى اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وهذا القول لقول المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واصابة
الانس به من جهته والمعنى انما من اهلك واتيت اهلك لا اجانب ومنزلي لك سهل لين لا تعب عليك في منزلي ونقل المبرد ان هذا
دعاء نصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والبواقي من المواضع الاربعة وهي ثلثة مواضع قياسية المراد بالقياس
ان يكون هناك ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثاني اى الموضع الثاني من تلك المواضع التي يجب فيها حذف
الفعل الناصب للمفعول به التحذير هو في الاصل تخويف شئ عن شئ وتبعيده عنه وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
المفعول به وهو ما ذكره وانما كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرصة في التلفظ به ولان المقام يقتضي حذفه لان هذا انما يذكر فيما
اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والمتلفظ به يخشى ان يتلفظ الفعل وقع المحذر في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه
وهو اى التحذير معمول اى مفعول به بتقدير اتق ونحوه كاحذر وباعد وجانب ولو قال بدله بتقدير نحو اتق او نحوه لكان اولى لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته فلا تخلط قوله بتقدير اتق عن سماحته واحترز عن المفعول الذي ليس معمولا بتقدير اتق نحو زيدا
في جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب فلا يكون مما نحن فيه تحذيرا منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول
له للتقدير او لذكر مقدر اى ذلك المفعول المحذر تحذيرا مما بعده من حرف جر وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة
لها والضمير في بعده راجع الى المعمول والجملة وقعت صفة لقوله معمول اى ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت
بعد ذلك المعمول واحترز به عن المعمول بتقدير اتق لكن لا لتحذير مما بعده كما تقول اياك لمن قال من اتقي فانه لا يكون مما نحن فيه
نحو اياك والاسد مثال للمعمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده واصله اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول

لشيئين واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فاذا حذف اتق لضيق المقام حذفت
النفس لانتفاء الضرورة وهي اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله والاسد عطف على
اياك ومعنى الكلام اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك وقد يجيء مكانا اليه واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير
المخاطب تنبيها على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا مشتملا الى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الثاني منه
لاتفاقهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الثاني فان بعض النحويين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعمول لا يوجب حذف
العامل نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر المحذر منه
على ابلغ الوجوه لا ان التكرار موجب او ذكر على صيغة الماضي المجهول المحذر منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر مكررا نصب على
انه حال من المحذر منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذيرا وفي هذا احتراز من قولك الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه اي جوز
الطريق مثال للمحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي والجدار الجدار اي اتق الصبي ان تطأه واتق الجدار
ان يسقط عليك وانما كرر المحذر منه للتاكيد ثم اعلم ان تعريف التحذير يشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسرين صرحوا
بانه منصوب على التحذير اي احذروا ناقة الله وسقياها ولم يذكر المحذر منه مكررا لعدم تكرار الناقة والسقيا فكان هذا التعريف نوعا من
التحذير وهو ما يجب حذف عامله لكن التعليل بعدم الفرصة المشعر بالعامل يستدعي وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير
الا ان يجاب بان المراد من التحذير المعرف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقة الله ليس بتحذير مصطلح وانما سموه تحذيرا
من حيث ان العامل المقدر فيه احذروا والثالث اي من المواضع التي يحذف فيها الفعل الناصب للمفعول به اي مفعول اضمر اي قدر
عامله اي احتمل وانما على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده واضافة الشريطة الى
التفسير بيانية اي شرط هو تفسيره والشريطة والشرط لغتان بمعنى واحد وجمع الشرط شروط وجمع الشريطة شرائط والتاء
في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف وهو الخلة واما النقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان تكون الشريطة
بمعنى الطريقة والتزونة فاضافته بيانية وانما وجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ويجوز فيما اذا احتمل الابهام في المقدم
من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار مقصودا حالئذ فتخلف ما اذا احتمل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاءني رجل اي زيد وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان الاسم يشمل المفعول
المفعول به وما اضمر عامله اعم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه واذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي هو مفعول به بعده فعل صفته

صفة اي مرتفع بعد ذلك الاسم فعل او شبهه اي شبه الفعل والمراد به اسم الفاعل والمفعول لا المصدر والصفة المشبهة و
اسم التفضيل ومعنى الشبه المشابه كالمثال بمعنى المماثل يشتغل اي يعرض ذلك الفعل او شبهه ولم يصرح به منهما اكتفاء بذكره
قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدا اي نباته فلم يصرح به منهما اكتفاء بذكره
عن قريب عنه اي عن ذلك الاسم اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم واحترز به عما يشتغل عنه
الاسم نحو زيدا ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل عنه بمتعلقه نحو زيدا ضربت غلامه قلت الكلام
محمول على حذف المعطوف اي يشتغل عنه بضميره او متعلقه وللقائل ان يقول بقي التعريف الآن ناقصا ايضا لانه لم يذكر فيه
قيد اوجب ذكره وهو لو سلط عليه ومناسبه لنصبه ليحترز به عن نحو زيدا هل ضربته او ما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر بحرف
الاستفهام والنفي نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم منصوب بفعل محذوف وهو ضربت اذ التقدير ضربت زيدا ضربته يفسره اي
اي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسره وهو موصوف بقوله المذكور بعده اي بعد زيد وهو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم
بضميره ولهذا الباب اي باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة في المطولات ولا يليق ذكرها بهذا المختصر الرابع اي الموضع
الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المنادى وهو اسم مدعو اي مسئول اجابته مسماه وهو المراد بقولهم المنادى
هو المطلوب اقباله لانه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا الله وانما يا جبال ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة
بالكناية وندائها استعارة تخييلية وطلب النداء عنها او حالي بحرف النداء متعلق بقوله مدعو اي بواسطة حرف من حروف النداء وفيه
احتراز عن نحو ادعو زيدا فانه ليس بمدعو بحرف النداء فلا يكون منادى لفظا نصب على التمييز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ
نحو يا عبد الله اي ادعو عبد الله يعني ان اصل يا عبد الله ادعو عبد الله وانادي فحذف الفعل واقيم يا مقامه واعترض ههنا بان
الفعل لو كان محذوفا ويا قائما مقامه لزم ان يكون الجملة الندائية خبرية والامر ليس كذلك وايضا ان قولنا ادعو زيدا يحتمل الحكاية
مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل ذلك فلا يكون اصله ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يراد
بالفعل الانشاء كما في قولك بعت واشتريت لكن الاولى في الافعال الانشائية ورودها بلفظ الماضي وعن الثاني بان اصل
قولنا يا زيد ادعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه
وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولئلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب
المنادى عنده الفعل وذهب المبرد الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون مما نحن فيه وحروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة
المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن المنادى لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذا لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشارة

وهو مستثنى منه وإحترازًا بحيث لا يجوز حذف حرف النداء من هذه الأشياء فإن قلت ينبغي أن لا يحذف حرف النداء

لأنه نائب مناب أدعو والنائب لا يحذف لأنه لو حذف يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وهو لا يجوز قلت إنما لا يجوز حذف النائب

إذا كان المنوب مما لا يجوز حذفه كنائب مناب الفاعل فإنه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف ما نابه وأما إذا كان

المنوب جائزًا كان حذف نائبه جائزًا أيضا كنائب مناب الفعل فإنه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما ناب منابه ونحوه

فيه من هذا القبيل أو يقال إنما لا يجوز حذف النائب إذا كان حذف المنوب منه مشروطًا بوجود النائب كلام التعريف فإن حذفها

مشروط بنيابة إمّا بها فلو حذف النائب أيضا يلزم حذف لام التعريف وأنه لا يجوز وأما إذا كان حذف المنوب غير

مشروط بوجود النائب يجوز حذف نائبه كالفعل فإن حذفه غير مشروط بوجوده فيجوز حذف نائبه كما فيما نحن فيه وهو

ونقول يجوز حذف النائب إذا كان لدليل كما في ضربني زيد وههنا القرينة ثابتة كقوله تعالى يوسف أعرض عن هذا

أي يا يوسف بقرينة المقام والأصح أن يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لأنه لو كان عربيا لكان منصرفا لفقدان سبب سوى

العلمية وقد يجاب عن هذا بأنه يجوز أن يكون معدولًا حالة الجمع من يوسف بكسر السين على أنه تعريب وقد يحذف حرف النداء

نحو اللهم لأن الميم المشددة عوض عن حرف النداء وإنما أخرت تبركًا باسم الله تعالى وقال الكوفيون أصله يا الله أمّنا بخير

اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحذف حرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصارا

ككلمة واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء مثل قولهم لأن الميم فيه ليس عوضا عن يا عندهم ولما فرغ من تعريف المنادى شرع في

بيان أقسامه وأحكامه فقال واعلم أن المنادى على أقسام فإن كان أي المنادى مفردا أي غير مضاف ولا شبه به واحترز به عن المضاف

والشبه به معرفة صفة مفردا أو خبر آخر لكان واعتبر التقييد لأن الحكم لا يتم بأحدهما واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد

بالمعرفة ههنا أعم من أن يكون معرفة قبل النداء أو بعده ولهذا ذكر نظيرين يبنى على الضم مبني أي المنادى المفرد ويجوز بناؤه

والشرط على علامة الرفع هذا أشمل من قولهم على الضم لأن البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو والألف أيضا فقوله بسقط

علامة يعم الحركة والحرف كما بينه كالضمة ونحوها والألف والواو نحو يا زيد نظير المنادى المعرفة قبل النداء وقال المبرد إن نداء

العلم يقتضي تنكيره فلا يلزم اجتماع التعريفين والأصح أنه لازم لأن المحظور هو اجتماع آلتي التعريف لا اجتماع التعريفين ثم

ينتقض قول المبرد نحو يا هذا ويا أنت فيتعذر تنكير اسم الإشارة والضمير ويا رجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء إذا قصد به الرجل

المعين ويا زيدان ويا رجلان نظيران للمنادى المبني على الألف ويا زيدون نظير للمنادى المبني على الواو فالألف والواو فيهما

ليسا للإعراب بل لمجرد التثنية والجمع وإنما ذكر العلم المثنى والمجموع في التمثيل بدون اللام والمشهور فيهما أن العلم إذا ثني

تثنی او جمع بالواو والنون لزمه لام التعریف لان ذلک مخصوص بغیر المنادی فلا یرد ما یقال انه لا یصح نداء التمثیل علی الصواب
ان یمثل بیا الرجلان وانما جعل ہذا القسم من المنادی مبنیا لمضارعته لکاف ادعوک فی وقوعه موقعها وفی افراده وتعریفه
وخطابه وانما جعل مبنیا علی الحرکة وان کان الاصل فی البناء السکون للفصل بین ما کان بناؤه لازما وبین ما کان بناؤه عارضا
وانما کان الاصل فی البناء السکون لوجهین احدہما ان البناء ضد الاعراب واصله الحرکة وضدها السکون فاعطی السکون البناء
تحقیقا للتضاد بینهما والثانی ان الحرکة فی المعرب للحاجة الیها ولا حاجة للمبنی الیها وانما اختیر بناؤه علی الضم لانه لو کان
بناؤه علی الکسر یلزم التباسه بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف منه الیاء واکتفی بالکسر نحو یا غلام ولو کان بناؤه
علی الفتح یلزم التباسه بالمنادی المضاف المحذوف الفه واکتفی بالفتح فی بعض اللغات نحو یا غلام ثم لما فرغ عن بیان المنادی
المبنی اراد ان یبین ما یطری علیه ویصیر به معربا فقال ویخفض ای المنادی بلام الاستغاثة ای بلام یدخل علیه حین الاستغاثة
فالاضافة بادنی ملابسة والاستغاثة من الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا یرفع الظلم عنه وهو یقتضی مدعوا ومدعوا الیه
فالمدعو المستغاث والمدعو الیه المستغاث له واللام الاول مفتوحة وفی الثانی مکسورة فرقا بینهما نحو یا لزید ای للمسلمین وکلا اللامین
یتعلق با دعوا وبیاء النائبة عنه ولا یکون الاستغاثة الا بکلمة یا وانما جعل ہذا القسم من المنادی معربا مع انه مفرد لان اللام حرف
الجر وہی غیر ملغاة لا یقال انما تؤثر الجار فی المعربات والمنادی ہہنا مبنی والعامل لم یظہر عمله فی المبنی لانا نقول حرف النداء یقتضی
ان یعمل فیه وکان حرف الجر اقرب بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب وانما فتحت اللام الجارة ہہنا مع انها تکسر اذا دخلت
علی الاسم المظہر لان ہذا المظہر شابه للمضمر من حیث وقوعه موقعه کما ان اللام اذا دخلت علی المضمر کانت مفتوحة نحو لک
وله فکذا اذا دخل علی المظہر المشابه للمضمر کانت مفتوحة وانما کسرت اللام الجارة اذا دخلت علی غیر ہذا المظہر فرقا بینها وبین
لام التاکید نحو ان لزید وانما لم یفعل الامر بالعکس رعایة لجانب محلها وفتحت ہذه اللام فی المضمر رعایة للاصل وانما اختیر اللام
من بین سائر الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بین امثاله بالدعاء ویفتح ای المنادی بالحاق الفها ای
الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الف الفتحة نحو یا زیداه باتصال الهاء معه للوقف وانما قدم بیان البناء والخفض والفتح
علی النصب لقلته بالنسبة الی بیان النصب وینصب ای المنادی علی المفعولیة ان کان مضافا نحو یا عبد الله مثال للمنادی المضاف
او مشابها للمضاف نحو یا طالعا جبلا مثال للمنادی المشابه للمضاف وہو کل ما تعلق به شیئ ہو من تمام معناه وذلک اما معمول
للاول نحو یا خیرا من زید او معطوف علیه عطف النسق علی ان یکون المعطوف والمعطوف علیه اسما لشیئ واحد نحو یا ثلثة وثلثین لان
المجموع اسم لعدد معلوم او نعت ہو جملة نحو یا حافظا وایا شاع الاتباع الیوم مثله والاتخاذ من فوارة عرق واما المنعوت

بالمفرد نحو يا جيدا صالحا فليس مشابها بالمضاف في الصحيح لانه نعت المنادى ونحو يا حاتق لا تحسن من قبيل هذا المنعوت بتقدير
انه كان معرفا بالحقيقة قبل النداء لكان مشابها بالمضاف كالمعرف قبل النداء لامتناع تعرف منه لان الحقيقة لا تعرف بجعل نفسه
قصد التعريف في المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالنكرة بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعريف
فيه غير منحصر الى عيد من قبيل هذا الموصوف حتى يكون مشابها بالمضاف ولكان تعرف صفته بادخال حرف التعريف عليه كما تقول
يا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترطوا في عمله اعتماده على شيء من الاشياء الستة المعهودة وهنا لا يعتمد
على شيء منها كيف قيل قلت انه معتمد على موصوف مقدر اذ اصله يا رجلا طالعا جبلا ولا يلزم منه اندراجه في باب يا رجلا صالحا
لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف قولنا يا طالعا جبلا فان المنادى فيه هو الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى
ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لا يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعل مستقلا وانسد فيه جهة
التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر معتبر عند البعض والجمهور على انه غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على راي الاخفش
والكوفيين فانهم اجازوا اعمال اسم الفاعل بلا اعتماد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابها بالمضاف اي وينصب
المنادى ان كان نكرة كذلك كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي مثال المنادى النكرة الغير المعينة وانما اخر هذا القسم عما تقدم
اعني النكرة خرجت من المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمشابه له فانهما خرجا منه بقيد الافراد المقدم
والمنادى ان كان معرفا باللام قيل يا ايها الرجل للمذكر ويا ايتها المرأة للمؤنث بتوسيطه اي واتيه مع ها التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء اسم المعرف باللام يلزم ان يتوسط بالمبهم مع ها التنبيه ولا يلزم ان يقال يا
ايها الرجل ويا ايتها المرأة والا لما جاز ان يقال يا ايها الغلام ويا ايها الانسان ويا ايها الرجل ويا ايتها المرأة و
يا هؤلاء الكرام ونحو ذلك والثاني باطل فاشتراطه كذلك قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه التمثيل كأنه قال قيل مثلا
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما توسط بالمبهم مع ها التنبيه كراهة اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض
باجراء ذي اللام المقصود بالنداء على الاتي به في الصورة المجردة عنه وهو اي واتيها تنبيها على ان المنادى بها
وخروج اي من بابها اذ كان كالعوض عن المضاف اليه لازما لقائل ان يقول ينتقض هذا باب العلم اذا كان مثنى او مجموعا كان
معرفا باللام واذا قصد نداؤه ولا يتوسط بالمبهم عند النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا
ايها الزيدان ويا ايها الزيدون واجيب بان اللام في المثنى والمجموع علمين لكمل التعريف الذي يختص بالتثنية والجمع وليس
بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام او يقال الاولى في المثنى والجمع علمين احد الامرين اما اللام او حرف النداء فاذا جيء

وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه فقال
ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى لضرورة كقول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب .. ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيبويه فقال ما يقال للسلى
السهل قلت المرخم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم ونصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا صار
سهل المنطق يقال هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل النطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اي الترخيم حذف
في آخره اي في آخر المنادى للتخفيف اي لاجل مجرد التخفيف لا لقانون تصريفي وسماع لغوي والمراد بالحذف في آخره هو الحذف حال
التركيب لاصالة الافراد فلا يصدق هذا الحد على يد ودم وقاض وداع كما تقول في مالك يا مال ومنصور يا منص وفي عثمان يا عثم
انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة نحو يا مال وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى احد هذين القسمين
كمنصور وعثمان ويجوز في آخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل اسما مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان ويجعل المحذوف نسيا منسيا
كانه لم يحذف منه شيء والحركة الاصلية على ان يجعل المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان وهو الاكثر كما تقول في مالك يا مال
بالضم ويا مالِ بالكسر وفي حارث يا حار بالضم ويا حارِ بالكسر واعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل في المندوب
اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبكى عليه والندبة في اللغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه ايضا كما تستعمل
في المنادى لاشتراكهما في الاختصاص حيث يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب المتفجع عليه اي الذي تحزن لاجله والمتفجع متعلق باللام
فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او وا والجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء
للالصاق اي المتفجع عليه الملصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببية لان يا و وا ليستا سببين للتفجع يقال يا زيداه و وازيداه
بزيادة الهاء في آخره لمد الصوت ووا مختص بالمندوب اي المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى في الاغلب لكونها اقصى
عليه فالباء داخلة على المختص وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان يكون داخلة على المختص اي كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل
في غيره ويا مشترك بين النداء والمندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الا مع القرينة وهي الالف في آخر المندوب ولا تستعمل
في الندبة من حروف النداء سوى يا و وا اما لاشهرها واما لكونها الاصل ثم لما فرغ عن بيان المفعول به شرع في بيان المفعول فيه فقال

فصل المفعول فيه وهو اسم ما اي شيء يقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحي
الذي هو مقابل للاسم والحرف فيعم المصدر واسم الفاعل والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل

المذكور كقول غيره خرج من شهر من الزمان مثلا من بيان ان المراد بالزمان بالصلاحية ان تقع جوابا لمتى وبالجملة
بالصلاحية ان تقع جوابا لمتى تم الزمان مثلا ايام من ايام كو تا قسيمين كه تحول مرت يوم الجمعة خشك واشيا مى
وفي المصدر قد يجعل فيما في ساعة اليوم بحذف المضاف واقامة مقام الظرف فيجعل منصوبا بها وان الاصل وقت مجيء
العين كما في مرة تحولت قدوم زيد اي وقت قدوم زيد مثلا طلعت وقت قدوم زيد مثلا يوم وقت الشمس
ويسمى المفعول فيه ظرفا ايضا لانه ظرف للفعل وظروف الزمان جزء الافعال مثل ابتداء الزمان في المسافة لمدة
الزمان بمعنى ان الظروف التي هي الزمان واسم ان الزمان ولهم يعني ظرف ابهم اي ظرف ما الجنس ومعنى ذلك عن
قوله وظروف المكان على قسمين مبهم اي ظرف لا يكون له حد معين كما هو معين ومحدود ومعروف على قوله مبهم
وهو اي المحدود ما هو ظرف له حد معين كيوم وليل بشهر وسنة فيقال فيه شخص رحمها اي وكل ظروف الزمان سواء
كان محدودا او غير كان وكذا منصوب تقديرا لانها كانت ظرفية يعني للمحدود والمبهم غير شائع وقوعا
اسما اي انها كانت ظرفا تحولت في يوم الجمعة كان مفعول فيه الا انه غير منصوب وهنا على انه المفعول حيث ذكر
حد المفعول فيه ما جوابه ومتى فيه حتى مثل فيه كما في التعبير على ان تقديره شرح المفعول فيه والد ادحيت فيه
منصوبا به بواسطة حرف الجر المقول فيه اي فعل فيه عندهم اي المقدر من الزمان والمكان فيه في الفصل المذكور تقدير
في ما شرحه كون المفعول فيه منصوبا في لفظ والا منصوب تقديرا ولهذا في اليوم اذا يحتمل ان منصوب المحل
الجرور لفظا حتى صار منصوب عليه نحو جلست في بحر وقوله فاما قدم الاسم من الفرق بين المقدر والمحدود في المتعدي
اي رد في اللفظ والمعنى يستعمل فيه بالمعنى وكذلك فلم يفرق بينهما اتفاقا مثل الزمان المبهم وما ذكر
مثل امثال الزمان المحدود اي في شهر في شهر تقدير بعد ظروف المكان كذلك اي مثل ظروف الزمان
على قسمين مبهم وهو اي المبهم منصوب اي ظروف الزمان تقدير تحولت تحتك ولذلك تقدير المكان المبهم من ذلك
خلفك تحتك فوقك قبالك يمينك اي مقابل المكان في الارض وكذا الجهات الست ومحدود وهو اي المحدود لا يكون
منصوبا بتقدير في بل يجر ذكرنا فيه تحولت في السوق وفي المسجد تقدير مكان المحدود وان كان ظروف المكان
لها خصوصية تقدير في ولكن من ظروف مما مع منصوبا به الا ما مبهما الا ان المبهم من ظروف الزمان جزء من الفعل
والعدد فيه فيتناسب به واسطة المصدر والمحدود فيه حمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات وفي الحاجة
والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاتحادهما في الذات مع الحمل على ان المحدود غير المبهم

لانهما مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم المضروب مع اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يحمل على الزمان
فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع
في بيان المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما اي اسم لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده فعل احترز به عما
لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل والملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيعم المصدر
واسمي الفاعل والمفعول مذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به من مثل اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل التعجب
الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون تحقيقا او حكما فيتناول صورة المحذوف ايضا وينصب اي المفعول له بتقدير
اللام لان التلفظ بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للسمن كان مفعولا له الا انه غير منصوب
وهذا على اختيار المص ويدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط
نحو ضربته تاديبا اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب فان التاديب لا يحصل الا
بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قلت لا نسلم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب
والضرب سبب الاحداث ووسيلته وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لسبب وجوده
وهو القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله قعدت عن الحرب جبنا حاربته شجاعة لكان احسن لان المقام
المنازعة للزجاج واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال مقرونا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد عن توفية النظر في المفعول له
مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان شجاعا لا قعدت عنه نفسه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصدر
اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديبا جبنا تقديره اي تقدير المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع
في بيان المفعول معه فقال **فصل المفعول معه** هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترز به عن سائر المفاعيل
فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بقوله يذكر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول مع
الفاعل متروك اي لمصاحبته واحترز به عن نحو زيد وعمرو واخوك فان عمرا يذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة
معمول ثم المفعول اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيدا اي مع الجبات ومع زيد او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي

تقدير مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا منصوب على انه خبر كان   او على انه حال اي لفظيا او ملفوظا

او على انه تمييز اي من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اي وقد جاز عطف
ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه مفعولا معه لانه لا مانع مع واحد منهما نحو جئت انا وزيدا بالنصب
على انه مفعول معه وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز العطف اي عطف ما بعد
الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا
لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل تعين النصب على انه مفعول معه هذا على اختيار المصنف والا فالعطف
على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل جائز على قبح وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه مختار
وليس بواجب وان كان الفعل اي وان وجد الفعل معنى اي معنويا او من حيث المعنى بناء على التقدير معنى حال او تمييز
وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير قد اي وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا حمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف ولكونه الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف
مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدأة ولزيد خبره وعطف عليه اي اي شيء حصل لزيد مع عمرو
وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف الى ترجيح النصب
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا بالنصب وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمر
المجرور اذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو عطفا على الشان قلت لانه
خلاف المعنى فان المعنى ح ما شانك ونفس عمرو والسائل يسال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما
ذكر نظيرين تنبيها على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم لان المعنى ما تصنع
تعليل معلل مقدر اي انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين لكون معناهما معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات
الى اصل وملحق وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من الملحقات واعترض بان الفعل
الى الحال احوج منه الى المفعول معه ومعه قريب فعل يكون بلا علة ومصاحب لا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع و
الموقع عليه فما بالهم جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع ان العكس هو الانسب ويمكن
ان يجاب بان الحال والمكان من لوازم الفعل حتى لو يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل
او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول وكان

فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني
مصاحب لمعموله في الفعل فنصبهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات
وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل** الحال قدم على التمييز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى المفاعيل ثم
لما كان التمييز اخر الملحقات المنصوبات المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا وقدم عليه المستثنى الذي هو باركان الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي محلا قدمها على ما هو نحوها
من خبر كان واسم ان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل مبتدأ او خبر مبتدأ ثم قدم خبر الا فعال الناقصة لان عاملة فكان اشبه
بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التبرئة وما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التبرئة اقوى عملا منهما فانها ناصبة
في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبريهما ثم الحال في اللغة الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه
وانما سمي به هذا القسم لانه صفة اي الحال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم
ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ لم يدل على البيان هيئة احترز به عن التمييز لانه يدل على بيان ذات
الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع
الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون حقيقة او مقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
ويسمى الاول حالا محققة والثاني حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقة نحو جاءني زيد قائما ابوه ولا يشكل بنحو
قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل بمقارنا بالطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يكون كالدائم
لكون الفاعل موصوفا غالبا ويسمى دائمة منها المؤكدة ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من
ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد راكبين ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور
الفعل عنه حكما فاعلا والثاني لكون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكما وكذا قد يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا به لاستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف
فيكون مفعولا به حكما نحو جاءني زيد راكبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدودا مثال لما يدل على بيان
هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال
عن الفاعل والمفعول به اللفظيين شرع في بيان ان الفاعل والمفعول الذي يقع الحال عنهما قد يكونان معنويين وانما لم يصرح بكونهما

لتفنيق الكفاية بالسنة فقال وقد يكون العامل الذي يدل الحال على بيان هيئة معنويا نحو زيد في الدار قائما فان العامل
من الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل مأخوذ من الظرف كما عرفت واليه اشار بقوله اي معناه اي معنى قولنا زيد استقر في الدار قائما
فيكون قائما حالا من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل المأخوذ من الظرف او غيره وليس المراد
باللفظي سوى كون عامله فعلا او ما من اشتقاقه فهذا لا يرد ما يقال ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير مستكن في الدار
اعرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي
وكذا المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئته قد يكون معنويا نحو هذا زيد قائما مثال للحال عن المفعول به المعنوي فان
معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما المشار اليه قائما هو زيد فيكون زيد ذا حال بتاويل اشير الى زيد او انبه على زيد فهو
مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان عامله معنى الفعل المأخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان العامل
والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول به لفظيين او معنويين فقال العامل
الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني
والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا ولو صورة فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو هذا كل
كلامي كونه معرفة لانه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى فلا يرد نحو ارسلها العراك
ومررت به وحده وطلبته جهدك وكلمته فاه الى في فانها وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت
به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للاحوال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك
ومررت به ينفرد وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت المصادر والمفعول به مقامها
وقيل انها احوال مجازا وانما اشترط ان يكون الحال نكرة لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا
الدليل لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف
والسؤال لتحصيل غير معلوم وفيه بحث ايضا لان المفعول ليس يقع جوابا لكم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل والغرض يحصل
به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريفه لكان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب
تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو رايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس مطلقا لجواز
ان يقع الشيء حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلام رجل ضاربا مع ان الحال حينئذ يلتبس بالصفة الا ان

الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر منه مع تنكيره لان ذو الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال
معرفة غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدا ولئلا يلتبس الحال بالصفة في مثل رايت رجلا ظريفا وقوله
غالبا ظرف متعلق بالمفهوم قوله وذو الحال معرفة اى يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف اى يتعرف
ذو الحال تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذا الحال قد يكون نكرة فان كان ذو الحال المفردة لان الحال اذا
كانت جملة وصاحبها فالواجب فيها الواو لا التقديم نحو جاءني رجل وعلى كتفه السيف نكرة محضة لانها لو كانت مخصوصة بوصف
او اضافة او نهي او نفي او استفهام لا يجب التقديم نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل قائما وكقول الشاعر ❊
لا يركنن احد الى الاحجام ❊ يوم الوغى متخوفا لحمام ❊ ونحو ما جاءني رجل الا راكبا ونحو اهل اتيك فقير سائلا يجب تقديم
تقديم الحال عليه اى على ذي الحال وهو خبر لقوله فان كان نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على ذي الحال عند كونه
نكرة لئلا يلتبس اى الحال وانما انث ضمير الحال لان الحال مؤنث سماعي بالصفة في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا
رايت راكبا رجلا على تقدير تاخره انه حال او صفة اى ان راكبا حال من الرجل او صفة له وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال
منه لا صفة له لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجر واعترض هٰهنا بانه يلزم تقديمه منه مطلقا
سواء كانت النكرة مخصوصة بشيء من اسباب التخصيص او لم تكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق في حالة النصب مطلقا يصح
توصيف النكرة المخصوصة بالمختصة واجيب بان النكرة المخصوصة ملحقة بالمعرفة فلم يعتبر فيه الالتباس للالحاق والحمل على صورة
التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم الحاقا لهما بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة
شرع في بيان الحال الجملة فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة كذلك تدل
عليها اذا كانت جملة وقيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بلا تاويل
لانه لا ثبوت للانشائية بنفسها واثبات الشيء فرع ثبوته لنفسه نحو جاءني زيد غلامه راكب مثال للجملة الخبرية الواقعة
حالا او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الواقعة حالا وقد يحذف العامل اى العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحذف الفعل
لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع اراده في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال بالتمام
المناسب من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال نبيا اى هذا الهلال بينا لقيام قرينة اى عند حصول قرينة دالة على
حذف العامل جواز كما تقول للمسافر اى لمن يريد السفر سالما غانما اى ترجع سالما غانما فحذف ترجع لقرينة حال المخاطب
وقوله غانما حال بعد حال او صفة لسالما كما تقول ايضا للمسافر راشدا مهديا واذا فرغ عن الحال شرع في بيان التمييز

قال **فصل** التمييز ويسمى بالتبيين والتفسير والمميز بفتح الياء وكسرها الغير وانما جعل التمييز من المنصوبات مع
انه قد يجيء مجرورا لان النصب هو الاصل فيه وهو اي التمييز نكرة لان الاصل في التمييز هو التنكير اذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل
منه وهذا عند البصريين وجوز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه منصوبات على التمييز وقال
البصريون ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او بمعنى سفه بفتح الفاء وتشديد ال
الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد يذكر بعد مقدار وهو ما يقدر
به قدر الشيء ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك اي المذكور مما فيه ابهام اي من اي
الشيء يكون فيه الابهام كالمقياس يرفع اي التمييز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو عندي عشرون رجلا مثال للتمييز الذي
يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون شبيه نون الجمع قيل انما مثل بعشرون رجلا ولم يمثل باحد عشر رجلا لكونه مثالا
للامرين العدد والتمام بالنون واورد عليه بان كسر العين يصح مثالا للامرين العدد والتمام بالتنوين المقدر وقفيزان برا مثال
للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل ومنوان سمنا مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقرئ منوان تثنية منا بالقصر
وهو افصح من المن بالتشديد وجريبان قطنا مثال التمييز يذكر بعد المفرد المقدار من الممسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية
وعلى التمرة مثلها زبدا مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية ونون الجمع والاضافة
كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحلى بلام التعريف والاسم التام مع انه يستحيل الاضافة اليه
فالاولى ان يقال في تفسيره ان في تمام الاسم ان يكون في آخره ما يوجب امتناع اضافته ثم اذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الواقع بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول به يكون بعد تمام الكلام فنصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم فكانت مقام الفاعل الذي تم به الكلام
لكونها في آخره كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
عندي الراقود خلا وقد يكون اي التمييز عن غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس وفي كلمة قد تقليل
اشارة الى ان الغالب في التمييز عن مفرد ان يكون عن مقدار ولكنه قال التمييز يكون عن مقدار غالبا ويكون عن غيره نادرا لقوله
به قد يكون مشتملا على هذا المقدار وقد استوفى في مختصره بيان قسمي التمييز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا نحو
هذا خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فانتصب التمييز ابتلين بالاضافة الى نوعه وعلى هذا القياس قوله

قوله وسوار ذهبا وفيه اي في التمييز عن غير المقدار الخفض اي خفض التمييز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على التمييز لحصول
الغرض وهو البيان مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتمييز الذي نصبه نص
على كونه تمييز الحالات غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب لان الاصل بما هو من غير المقدار
يحصل له اسم خاص بالتبعيض نحو خاتم حديد وباب ساج جاز النصب والاضافة اكثر وقليل نصبه والا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما
فرغ عن بيان التمييز عن مفرد شرع في بيان التمييز عن جملة فقال وقد يقع اي التمييز بعد الجملة الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اي عن
نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او علما او ابا انما ذكر ثلث امثلة هذا التمييز اشارة الى كثرة احتمالاته حيث يكون اسما للمنتصب
عنه فقط او لمتعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنتصب عنه والعلم مختص بمتعلقه والاب يحتمل ان يكون للمنتصب عنه
ويحتمل ان يكون لمتعلقه وقد يقع التمييز بعد ما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما فان هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكن
تشابهها لانها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقد يقع التمييز بعد الاضافة نحو يعجبني طيبه نفسا وعلما او ابا وانما
خص الجملة بالذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التمييز شرع في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطرادا
فقال **فصل** المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين ولفظ
الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكر الشيء مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظ يذكر بعد الا واخواتها اي اخوات الا من نحو خلا
وليس ولا يكون وغيره وسوى ليعلم متعلق بقوله يذكر انه اي المستثنى لم ينسب اليه ما نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا واخواتها وعرفه
الشيخ الرضي بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة
وقال هذا الحد اولى من قول القائل حده اخراج الشيء عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من الثني وهو الصرف و
المنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراجه منها في الافادة وصرح الشيخ ابن الحاجب بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ
مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي
المستثنى على قسمين متصل قدمه على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا عن متعدد اي عن
المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق
الدخول فرد ان يكون المستثنى في نحو جاءني القوم الا زيدا داخلا ثم خارجا وانه يوجب ان يكون آخر الكلام متناقضا لصدره
اذ الدخول يستدعي ان يكون جائيا والخروج يستدعي الا يكون جائيا وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واعترض

عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاءني القوم سوى زيد فانه حرف للجر وكذا الا خلا زيدا وما عدا زيدا وليس الا زيدا والى المتعدد المخرج

عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية وعلى المصدرية وهذا غير سديد لان الاسناد

الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بان الظرف قرينة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره وانه

من باب تنزيل الامكان منزلة الوجوب على نحو ضيق فم البير وسبحان الذي كبر جسم الفيل وصغر جسم البعوض ونحوه يستثنى الباقي

المستثنى واطلاق حكم المصدر [illegible] او اخلا ثم اخرج واحترز بقوله بها عن المخرج [illegible] ثم معنى الاخراج هو النقل من

الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج منه متعددا الا ترى انه يقال اخرجت [illegible] عن الدار ليس بجيد ونحو احترز [illegible]

على قوله اخرج ولم يتعرض لقوله عن متعدد ونص [illegible] في كل فرد اخرج الا ان المستثنى لا [illegible] اخرج ما دخل فيه [illegible]

عن متعدد فلا يلزم [illegible] المتعدد واتم من ان يكون ذا افراد نحو جاءني القوم الا زيدا او اجزاء نحو ضربت زيدا الا رأسه

بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاءني القوم الا زيدا مخرج عنه متعدد وهو القوم ومنقطع عطف على قوله متصل ويسمى منقطعا [illegible]

ايضا وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله

اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك

جاءني القوم الا زيدا وتشير بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار مذكور بعد الا لم يخرج

عن متعدد وهو القوم لكونه غير متناول واعلم ان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال اعلم

ان المستثنى على اربعة اقسام فالاول [illegible] اي المستثنى بعد الا [illegible] او كان بعد غير وسوى فانه يكون مخفوضا [illegible]

[illegible] في كلام موجب وهو الذي لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما [illegible] غير الموجب [illegible] والموجب

[illegible] نحو قرئ الا يوم [illegible] صيغة المجهول ورفع اليوم [illegible] الا انه غير تام [illegible]

[illegible] سواء كان في كلام موجب او في غيره نحو ما جاءني احد الا [illegible] اي المستثنى [illegible] الاكثر اي عند

اكثر النحاة [illegible] قول البعض [illegible] وذلك [illegible] السيرافي [illegible]

[illegible] الجر [illegible] النصب [illegible] اي المستثنى [illegible] ما خلا وما عدا وليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا الا

[illegible] جاءني القوم ما عدا زيدا او ليس زيدا او لا يكون زيدا [illegible]

[illegible] المستثنى [illegible] الاقسام [illegible] الاول [illegible]

شبيه بالمفعول في كونه فضلة [illegible] بالمفعول [illegible] بواسطة الحرف [illegible] البدل [illegible] المستثنى

المستثنى بعد الا فى كلام موجب فلانه فى حكم تكرير العامل وعلى التقدير التكرير يلزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه فصار معنى
معنى قولك جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم لا جاءنى زيد وهو خلاف المقصود لان المقصود الاخبار عن مجيئ القوم غير زيد
بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفى العارض فلا يلزم فى المستثنى والمستثنى منه وايضا
ان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون المستثنى فى حكم التفريغ وهو ممتنع فى كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان
القوم لو سقط فى جاءنى القوم الا زيد لبقى جاءنى الا زيد وهو باطل لان معناه جاءنى جميع الناس الا زيد وهو ممتنع وفى
كلا التعليلين نظر مذكور فى المطولات واما فى المستثنى اذا كان مقدما فلان البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز
واما فى الصورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدور
المستثنى عن قصد وارادة وانعدام كون بدل الغلط كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولا به ونصبه
واجب واما نصبه بعد ما خلا وما عدا فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولها الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين
وفاعلهما مضمر والمستثنى بعد دخول مفعول به وهما فى الكلام فى محل النصب على الظرفية فان معنى قولك جاءنى القوم ما خلا
زيدا وما عدا عمروا وقت خلوهم اى خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم اى مجاوزة مجيئهم عن عمرو وروى عن الاخفش
الجر بهما بجعل ما زائدة وروى ذلك عن الجرمى ايضا ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافهما ولذا لم يقل عند الاكثر
واما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان من الافعال الناقصة الناصبة للخبر فالاسم بعدهما منصوب على الخبرية
وهما تركيبه فى مواضع النصب على انهما حالا ولزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض مضاف الى المستثنى منه
اى ليس بعضهم زيدا كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمهما ههنا ليكون ما بعدهما فى صورة المستثنى بالا ولذا هذا التزموا
التضمين فى خلا واضمار فاعله وفاعل عدا ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فلا يرد
ما يتوهم كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه وما كان ولم يكن تحكم وان كان اى المستثنى بعد الا
احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور فانه لا يكون
الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير وسوى وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيجيئ فى كلام غير موجب احترز به عما اذا كان بعد الا فى
كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه مذكور الجملة الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا فى كلام غير موجب
والمستثنى منه غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما ياتى ثم لجواز البدل شروط آخر لم يذكره المصنف ويجب ذكرها
احدها ان يكون المستثنى متصلا بالا وثانيها الا يكون مقدما على المستثنى منه وثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو

نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب ما قال احد قام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق بين الكلامين وربما
ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد فان الابدال فيه غير مختار لان كونه مختارا لقصد التطابق
بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان خبر لقوله الكائن النصب على الاستثناء والبدل
عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاءني احد الا زيدا بالنصب والا زيد بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار اما جواز
النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان
مقصودا بحيث يكون ح فضلة ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو اذا كان بعد الا لا يجب
فيه النصب لقرينة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان المستثنى بعد المستثنى منه وان كان اي المستثنى مفرغا بان يكون بعد
الا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي بقدره او بحسب التقدير فان العامل
على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر ولا اعراب على قدره وكناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع
اعتراض بعض الناس هنا بانه ان كان المراد عامل المستثنى منه فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل غيره وان كان
المراد عامل المستثنى معرب على حسب العامل مع انه يجوز ان يختار الشق الاول ويقيم الجار في بزيد عامل المستثنى منه ثم
الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وانما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغا لانه تفرغ العامل الذي
قبل الا وان يشتغل بالمستثنى منه بحذف المستثنى وعمل اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه مجازا لقيامه وان المستثنى منه مقدر
في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم قام هند لان الفاعل في الحقيقة المستثنى منه
على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاءني الا زيد في الرفع وما رايت الا زيدا في النصب وما مررت الا بزيد في الجر والخامس
اي المستثنى بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وكسر الاول مع المد والضمة مع القصر
وحاشا عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وانما قال ذلك احترازا عما ذهب اليه المبرد لانه عنده فعل متعد ينصب ما بعده كما جاء في الدعاء
الماثور اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرورا خبر المبتدء وانما كان المستثنى بعد غير وسوى وسوا
لكونها اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة واما بعد حاشا فلاستعمالها حرف جر دون فعل ثم
ثم لم يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله من شر عبيد والعليب سفاهة حاشاي اني مسلم معذور اي مختون نحو
جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وكذلك حاشا زيد ثم اندرج كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له من الاعراب
اخذ في بيان اعرابه فقال واعلم ان اعراب غير كاعراب المستثنى بالا اي مثل اعراب الاسم الذي استثني بالا على التفصيل

على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمنقطع والمقدم وجواز مع اختيار
البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العامل في الناقص تقول جاءني القوم غير زيد مثال من المستثنى من الموجب
وغير حمار مثال للمنقطع وما جاءني احد غير زيد مثال للمقدم وما جاءني احدٌ غير زيد بالنصب والرفع مثال للاستثناء و
والبدل وما جاءني غير زيد مثال للمفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالا لانه لما كان ما بعده مستثنى فيكون مستحقا
لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان له وجها آخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب فبالاولى ان يوثر بوجه ما يقدر
على ترتيبه المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لوجود المانع من البناء وهو الاضافة
ثم لما ذكر لفظة غير في الاستثناء بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال اعلم ان لفظة غير موضوعة للصفة لا للاستثناء
لانها بمعنى مغاير واستعمالها بمعنى المغائر اما ان يكون في الذات كمررت برجل غير زيد قال الله تعالى بواد غير ذي زرع او في
الصفات كدخلت بوجه غير الوجه الذي دخلت به وقد تستعمل اي لفظة غير للاستثناء فالفرق بينها اذا كان وصفا وبينها اذا كان
استثناء انه اذا كان وصفا فالمستثنى منه واذا كان استثناء فالمستثنى داخل في جملة تقول جاءني القوم غير اصحابك بالنصب على
الاستثناء فالاصحاب من جملة القوم وجاءني القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب ليست من جملة القوم ولهذا اذا
قلت لفلان علي درهم غير دانق بالرفع كان درهما تاما اذ تقديره درهم لا دانق واذا قلت درهم غير دانق بالنصب كان
درهما ناقصا اذ تقديره درهم الا دانق كما ان لفظة الا موضوعة للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف ان لا تكون
صفة وقد تستعمل اي لفظة الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منهما عن الآخر فيجوز استعمال كل منهما مكان الآخر لكنه انما استعمل الا
في الصفة لتعذر الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة في الصفة
بمعنى غير كما فسره بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر في الاسم بعده استعملت الا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء
لان الجمع اذا كان منكرا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء وقلت
اذا تعذر حمل الا على الاستثناء في الآية الكريمة لا يجب حملها على الصفة فلم لم تحمل على البدل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام
معه موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء وفيه نظر لانه يتبين البدل
عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آلهة شتى غير المفرد الذي
هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجود التمانع كما تقرر في اصول الكلام وكذلك قول لا اله الا الله فان الا فيه مستعملة في الصفة
بمعنى غير ايضا فيكون معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر لتقسيمه منهما اما المتصل فلانه يكون المراد من قولك لا اله الا الله

الحقيقة فيلزم منه ان يكون اسم لا متكلا فيهم ثم استثنى منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد التام وانه المستلزم لنفي الشريك بل يكون
المراد من قولك لا اله الا الله نفي الآلهة الباطلة ونفي الباطلة لا ينفي الحقة فلا يحصل التوحيد التام المقصود ثم اسم مرفوع على انه بدل
من محل اسم لا التبرئة لا رفعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا على انه بدل من لفظه اسما او لا تعمل في المعارف
ولان عملها انما كان لاجل النفي ولا يبطل النفي الذي عملها لاجله فكيف يعمل مع سلب العمل ولان ليه الا من المتقدم يوهم الكفر ويمنع
قصد التصريح بالتوحيد فانتقض ولنه قيل يمتنع نصبه على الاستثناء وليه ايضا اما الميل الى التحقيق وخبرها محذوف والمعنى لا مستحق
للمعبودية في الوجود او موجود الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر هنا واجب لئلا يتراخى في الاثبات عن النفي لانه
لو لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الآلهة سوى الله
لا على نفي مغايرة الله من كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان دفعا
مع الثانية والثنوية المشركين في تعدد الآلهة على وجه الجمع وهو مسلك الطريق برهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود
بدون عكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله
اله فادخل لا والا لقصر المسند اليه هو الله والمسند هو الاله لكن لافادة القصر قدم لا الا واخر الله فصار جعل الا الله خبرا
ثم لما فرغ من بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال فصل خبر كان واخواتها اي ثبت لفظه كان ومعناها
عرفتها في المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحد من اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات
فلا ينتقض التعريف بيضرب في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان واخواتها
في اقسامه والحكم مع شرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اي لا ان يجوز تقديمه اي
تقديم خبر كان واخواتها على اسمها كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان المنطلق
[illegible] وكان فيهن زيد [illegible] اذا كان في اعراب كل منهما واحدا لفظيا لعدم الالتباس حينئذ لوجود معرفته
رفع المنصوب فاذا كان مقصورا نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاسمية الا عند قرينة لفظية او معنوية الى هذا قد سبقت
الاشارة في المرفوعات ولقائل ان يقول اشكل ذلك بما ذكر في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم من
ان يكون دعواهم اسما مازالت وتلك خبره ويخالف خبر المبتدأ اي يخالف خبر كان واخواتها خبر المبتدأ اما اذا كان معرفة او مساويا له
لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لئلا يلتبس نحو كان القائم زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة الخ

اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد قعد لان قد تقرب
الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبر الدوام ولدلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو صار زيد ان قام قال الله تعالى ان كان قميصه
قد من دبر بخلاف خبر المبتدا فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع
في بيان اسم ان واخواتها فقال **فصل** اسم ان واخواتها اي نظائر كلمة ان وهي التي عرفتها في المرفوعات هو المسند اليه بعد
دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد باخوه في ان زيدا يضرب اخوه نحو ان زيدا قائم
فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان وسياتي تمام احكامها في القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم ان واخواتها
شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال **فصل** المنصوب بلا التي لنفي الجنس انما لم يصرح باسم لا لانه لم يكن
من المنصوبات على الاطلاق لمورد التقسيم وقيد هنا ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الانتقاد او نقول ليس كل اسم لا دالا
منصوبا ولا يجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا اي المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب بلا بخلاف ما سواه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل منها مجازا هو المسند اليه بعد دخولها
اي بعد دخول لا نحو خرج عنه اخوه في لا غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنى الدخول او لا قوله يليها نكرة مضافا او مشابها
لها داخل في التعريف فخرج به اخوه في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه نكرة مضافة او مشبهة به يليها والضمير المستتر في يليها راجع
الى المسند اليه والبارز الى لا وبه الجملة اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وابراز الضمير ح ليس بواجب
وان جرى الفعل على ما هو له اذ الولي فعل المسند اليه وجرى على الضمير في دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف
الموصوفين تذكيرا وتانيثا كما في قولك هند زيد تضربه وانما وجب ابراز الضمير اذا اسند اليه فعل جرى على غير من هو له في صورة
الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف الضمير اذا اسند اليه صفة جرى على من هي له فح يجب ابراز الضمير عند الالتباس
وعدمه نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي ثم احترز بقوله يليها عما كان مفصولا بينه وبين لا فان حكمه سياتي نكرة حال من
الضمير المستتر في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سيجيء مضافة صفة نكرة واحترز به عما كان
نكرة مفردة فان حكمه سيذكر نحو لا غلام رجل في الدار مثال للنكرة المضافة او مشابها لها اي للمضاف في تعلق شيء هو تمام معناه
نحو لا عشرين درهما في الكيس مثال المشابه للمضاف ثم هذا التعريف اسم لا من حيث انه منصوب فيشترط في نصبه القيود
المذكورة اذ لانه انما تنصب الاسم لمشابهتها بان من حيث ان ان لتاكيد الاثبات وهذه لنفي الاستغراق فتدخل على النكرة
وتنصبها لفظا ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان فوائد القيود المذكورة في ذلك الحد فقال فان كان بعد لا

التي لنفي الجنس نكرة بالرفع على انه اسم كان وخبره الظرف المقدم عليه ويجوز ان يكون تامة يبنى وجه مفردة صفة
نكرة اي ما لا يكون مضافا ولا مشابها به يبنى اي النكرة المفردة على الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار وعلى اليا في المثنى والمجموع
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة والواقعة بعد لا لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية اذ معنى قولنا
لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فحذفت من تخفيفا وانما بنيت على غير
السكون لكون بنائها عارضا وعلى علامة النصب للخفة والنون في المثنى والمجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجلان يا مسلمون
وعن ابي الحسن وابي سعيد والرماني انه معرب وعدم التنوين في لا رجل لانحطاط الفرع عن درجة الاصل وللفرق بين النفي المستغرق
وغيره ومتضمنها محلا لانه مبني واعراب المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة المشبهة بها مع وجود علة
البناء فيها لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا في ذلك لان الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن
و فلو اعتبر التضمن بالبناء لزم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وان كان بعدها معرفة او نكرة مفصولا بينه اي بين ذلك
الاسم النكرة وبين لا الاولى ان يقول وان كان نكرة مفصولا او معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة
مضافة الا ان يقال انه اخذ في البيان من القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا كذا في بعض الشروح
ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه منصوب والمسند اليه
يجب ان يكون مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قولهم قد حيل بين العير والنزوان ولم يجعل الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله وعلل بان بين لكونه لازم النصب على الظرفية لا يقام مقام الفاعل بل المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام
الفاعل اذا لم يكن لازم الظرفية قال بعض الفضلاء وفي دفع الاشكال المسند اليه فيه ذلك المثال وان كان هو المصدر المدلول عليه
الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا تسامحا والعجب قد نقل في رفعها وذكر
في بعض التفاسير في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ارتفع بين بتقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعمل اسما كما استعمل في هذا فراق بيني وبينك
ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله ظرفا واضمر فاعلا له لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه الاول
لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيامة يفصل بينكم وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان من جملة
ويجب تكريرها لا خبر لقوله وان كان اي كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكريرها في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلانه لا عمل لها فيها لكونها لنفي الجنس وهو لا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة فلضعف عملها لانها انما
تعمل بمشابهتها ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب

وجوب التكرار فللتنبيه على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا عمرو ولا خالد
الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفي الجنس التي تتعذر حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرها
لمطابقة السؤال لان قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب
من قال افي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصولة تقول لا زيد
في الدار ولا عمرو مثال تكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال تكريرها مع النكرة المفصولة واعلم انه يجب تكريرها في النكرة
المفصولة لكن يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم وبناؤه فقد انتفيا
فوجب التكرير للتنبيه على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقيد بعد
دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز في مثل اي في كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مثل
لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمته وتوفيقه خمسة اوجه الاول فتحهما
اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني رفعهما اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل
على الابتداء او لمطابقة السؤال لانه جواب سؤال من يسأل اصول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع مخالفة
القياس لمطابقة السؤال والثالث فتح الاول على ان لا فيهما لنفي الجنس ورفع الثاني بناء على زيادة لا لتاكيد النفي او على انه
معطوف على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني على ان لا فيه لنفي الجنس والخامس فتح الاول لما ذكرنا آنفا ونصب الثاني بناء على ان لا زائدة لتاكيد النفي
او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحة النصب في العروض والاطراد وقد يحذف الاسم لا التي لنفي الجنس لقرينة
اي وقت حصول قرينة دالة عليه قيل حذف المبتدأ لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اي لا باس عليك اي ولا شيء عليك
والقرينة ههنا دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امر ثم لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال فصل
خبر ما ولا المشبهتين بليس فيما ذكر من المشابهة في المرفوعات هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل عملها بقوله وان وقع الخبر اي خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد
الا قائم ولا رجل الا افضل منك او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم معمول الخبر على
الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين او زيدت
ان بعد ما انما قيد بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النحاة اختلفوا في ان هذه قد يب

البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزاد بعد ما المصدرية الخ وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت
لتأكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات فيبطل العمل اى عمل ما ان وجد معه شيئ من الاشياء المذكورة وهو جزاء لقوله وان
وقع الخبر مع ما عطفت عليه كما رأيت من بطلان العمل في الامثلة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي
الذي لاجله عملت قد انتقض بالا الموجبة لاثبات بعد النفي خلافا ليونس فانه اجاز عملها بعد الا محتجا بقول الشاعر
وما الدهر الا منجنونا باهله + وما صاحب الحاجات الا معذبا + والجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال
ان يحمل منجنونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون منصوبا لا خبرا او ان يحمل على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا مثل دوران منجنون ولاحتمال ان يحمل معذبا على انه مصدر ميمي ويحمل التركيب
من باب ما انت الا سيرا تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا واما في الصورة الثانية فلانها عاملة ضعيفة
لعدم تصرفها كتصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعملان بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بين ما ومعموله
مع ضعفه في العمل وتبدء اى خاطبه ما ولا وفي بعض النسخ وتبدأ وهو اشارة الى اعمالها لغة من لغتها الكسر اذ البيح اى مال اهل
الحجاز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما بنو تميم فلا يعملونها اى ما ولا المشبهتين بليس اصلا اى
سوى وجدت الشروط المذكورة اولم توجد بل يرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليهما قبل دخول ما ولا
لان القياس في العامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا في مركزه كالجار والجازم وما ولا
لا يكونان مختصين بقبيل احد بل يدخلان في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اعتبروا اشتباههما بليس المختص بقبيل واحد وهو
الاسم قال الشاعر وهو رجل من بني تميم اى واحد منهم واللسان يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا
هو المعنى الاخر ومهفهف قلت له انتسب فاجاب قتل الحبيب حرام الواو في قوله ومهفهف بمعنى رب والمهفهف اسم مفعول
من الهفهفة بفتح الهائين وسكون الفاء الاولى وهي الرقة الخاصرة ورقتها يقال رجل مهفهف وامرأة مهفهفة كما يقال
رجل خمصان وامرأة خمصانة وقوله انتسب امر من الانتساب وهو بالفارسية نسبت واشتق كسى والضمير المستتر في قوله فاجاب
عائد الى مهفهف واضافة القتل الى الحبيب من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى قتل المحبوب المحب والاستشهاد
بان ما المشبهة بليس لا عمل لها لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل ان القائل الذى رد على الشاعر
قوله من لسانه عن قوم بني تميم ووجه التناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل اما لفظا فلانه اجاب بهذا القول
جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند به ما بمعنى ليس وما هذا الا لغة بني تميم فكانه قوله اني تميمي واما معنى فلان المهفهف اجاب

اجاب باباحة قتل المحب كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون وقال بعض الفضلاء ويمكن ان يحمل الانتساب
ههنا على معنى الميل والرجوع فمعنى قوله انتسب ترجح الى بالوصال وتقتلني بالفراق ولا تؤذيني به فان قتل النفس وايذاء الغير
حق حرام فاجاب المعشوق بان قتل المحب حرام يعني انك لو قتلت في المحبة فلا جناح على اذ رب محب يقتل في محبته ورب عاشق لم يؤذ
من معشوقه والى هذا اشير في قوله تعالى عليه السلام ما اوذي نبي مثل ما اوذيت قط فانه لا شك في كونه عليه السلام محب الله تعالى
وهو محبوبه لكن ما لحقه من الايذاء من الله تعالى انما هو من جهة كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبه
لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما يقال كيف يصح الايذاء من الله سبحانه في حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبه
ثم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات
فقال **المقصد الثالث** في المجرورات الاسماء المجرورات وهو المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا
الحصر لان الاسماء المجرورات يكون غير المضاف اليه ايضا نحو بحسبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان المجرور فيها لم ينسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة على اختيار الجمهور قلنا المجرور الاصلي
هو المضاف اليه الذي ما عرفه وما عداها هذا المضاف اليه كالمجرور في الامثلة المذكورة ليس بمجرور اصلي بل هو ملحق بذلك المجرور
الاصلي وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية هي المضاف اليه فقط وهي تنبيه على انه ينقسم الى قسمين اصلي وملحق
كما ان المرفوع والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين ايضا وملحق وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائد لا طائل تحته لان الحصر المراد
منه مستفاد من تعريف الفصل في قوله هو المضاف اليه وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسم لينبه على ان المضاف اليه لا يكون الا
اسما لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل قوله تعالى يوم ينفخ في الصور فان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النفخ في الصور
نسب اليه اي الى ذلك الاسم شيء اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم ان يكون اسما
لانهما قالا نسب اليه شيء دون اسم مثلا مررت لكن الشيخ ابن الحاجب قد حقق في مواضع آخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان
الا اسمين والتحقيق ما ذكره الحديثي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد مفعول ليس ماولا بالاسم ومن حيث انه مضاف
اليه ماول به ولذا قال فقد اضيف المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ماولا وبالاسم كالمبتدأ بواسطة
حرف الجر احترز به عما نسب اليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحذفه فيما
وقوعه قياسي ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديره سواء كان ذلك الحرف لفظا او ملفوظا او تقديرا او مقدرا
او على التمييز تقديره بواسطة لفظ حرف الجر او على انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا ويرد عليه ان وقوع المصدر حالا

سماعي دون قياسي واجيب بان هذا مذهب سيبويه ومذهب المبرد انه قياسي فيما اذا كان المصدر من ثلاثيات الفعل نحو انا
سيرزيد وسيرا وقوله لحذفه او تقديرا من ثلاثيات الفعل نحو انا سرت سيرا بعد قوله وتقدير ثلاثيات الفعل نحو سير الفتى ووقعه
عليها انما مختار مذهبه وحمل كلام الشيخ عليه فيما اذا لم يكن من ثلاثيات الفعل قد حذف فيه انه سماعي نحو انا فحسبي وذلك نحو مررت بزيد
ما اسم المضاف اليه على المشهور بحرف الجر لفظا وهو غيرها هو المصطلح المشهور ونبههم بل المشهور اطلاق عليه هو سم ... والمجرور لفظا
تقديرا ويعبر عنه بالمركب وهو زيد في مررت بزيد في اصطلاح المشهور فيما بين القوم والاصطلاح هو اجتماع ارباب
الناس على تسمية شيء باسم جار ومجرور لا انه مضاف ومضاف اليه قد نقل الرضي عن الرضي انه قال سمى سيبويه المجرور بحرف
الجر وقت مضافا اليه لكنه غير ما هو مصطلح المشهور وهذا اطلق المضاف اليه يراد به المجرور بحرف الجر تقديرا الآتي حيث قال
نحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بسبب انه نسبت اليه المجرور بواسطة حرف الجر ويلزم منه ان لا يصدق المضاف اليه على زيد
في مررت بزيد انما هو بحسب المتعارف سواء اول مررت باسم الله باول به مالم يكن اليه بل نظر واما ... اول به ... المضاف اليه المشتق
مبني ان يكون الحال فيه المضاف او حرف الجر المقدر او لاضافته على اطلاق المشهور وهو مشتق بما يكون مراد الحد بسبب
من قوله المذكور قيل ومن حيث انه مضاف اليه اول باسم لان زيدا مضاف اليه لفظا وذكر في بعض الشروح وانما اطلق على
المجرور بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حرف الجر يسمى حرف الاضافة لانها تنسب معاني الافعال الى الاسما او تقديرا نحو قوله
نحو غلام زيد اي نسبة الى زيد ويعبر عنه اي عن هذا التركيب وهو غلام زيد في اصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه ولا بجار
ومجرور وكان من الواجب على المصنف ان يقول وتقديرا مرادا ليخرج غيره ليخرج به مثل ضربت يوم الجمعة فان يوم
الجمعة بسبب الشيء وهو نسبت بواسطة حرف الجر تقديرا وهو في لكنه غير مراد والا لكان مجرورا لان المعنى بالاظهر ...
يكون عليه ومجرورا وجب تجريد المضاف لاجل الاضافة من التنوين حقيقة كانت او تقديرية نحو جاءكم رجل ...
حواجب ... حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجب المضاف منها لاجل الاضافة لانها مجردة عن التنوين التقديري والمقدر ...
عندهم والمراد تجريد المضاف عن التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما ... وكذا الكسرة الى ... التنوين ...
العلم او بدل للاضافة ... انه حذف ... المضاف اليه ... وصل الحسن وجه المضاف
اليه يقوم مقام التنوين فيما حذف من قائل المضاف ... من المضاف ... واما نحو الضارب الرجل ...
الحسن الوجه او ما يقوم مقامه اي ووجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كنون التثنية وجمع السلامة وكذا ...
واللام ... الى تجريد ... من نون التثنية والجمع ... فيما ... الاعراب

الاعراب وبهما يسقطان عند الاضافة فذكره ههنا يوجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره
ههنا يدل على وجوبه فلا تكرار وانما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتمام الكلمة بها دون المضاف
اليه والاضافة تؤذن بتمامها بالمضاف فيتنافيان ولهذا التعليل يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين نحو جاءني غلام
زيد مثال لتجريد المضاف عن التنوين وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين ولما علم مما
سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون حرف الجر فيه ملفوظة والثاني ما يكون حرف الجر فيه
مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول قليلا لانه لا بحث فيه سوى الجر بالحروف اجمل بيانه واحاله الى بحث الحروف
لقوله فيما بعد واما ما يذكر فيه حرف فسيأتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني كثير الاشتمال على اقسام واحوال
خصه بالذكر وبينه بقوله وعلم هي كلمة تذكر لتنبيه المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
حرف الجر واحالة ما كان بلفظ حرف الجر الى بحث الحروف واختصاص ما كان بتقدير حرف الجر بالقسمة دون غيره على قسمين
معنوية منسوبة الى المعنى لافادتها معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا وقدمها على
اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها ودا
ان يكون المضاف فيها غير صفة مضافة بالجر على انه صفة صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة فهي كلامه اشارة الى ان
المضاف فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم
صفة مضافة الى غير معمولها لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كرم البلد بل يقال كرم من في البلد وهي اي الاضافة المعنوية
اما كائنة بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون
المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف المضاف نحو صلوة الليل
اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاولى ان يحمل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة
باونى ملابسة فيكون معنى صلوة الليل انها اختصاص بالليل بملابسة الوقوع في قولك كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها
ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف ان
ان اضيف اي الاسم الى معرفة كما مر اي تعريف المضاف في بعض الاشلة المذكورة وذلك لان وضع هذه الاضافة لافادة
الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه فجعل مدلول المضاف متعينا بتعينه سواء كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت

غلام زيد تعريفه به وجعله علما على ما له اختصاص بزيد اما لكونه اعظم غلمانه واشهرها ومعهودا بينك وبين مخاطبك بحسب
الخارج او الذهن وجعله غير معين على خلاف وضع الاضافة وانما حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة
لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فلانه اشارة الى معهود مخصوص
بينك وبين مخاطبك فافادة الاضافة تعريف العهد كما يفيده ذلك اللام في الغلام نحو الغلام ولولا هذا لم يبق فرق بينهما
لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد تعريف المضاف ان اضيف الى المعرفة في كل اسم
الا في غير ومثل وشبه ونحو ونظير وكل ما هو بمعناها فان هذه الاسماء لا تتعرف لانها متوغلة في الابهام لكونها اضافة لمعنى
بمعنى مغاير المماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليها حال كونها مضافات بخلاف المغاير والمماثل والمثل فانه
يجوز ان تقول مررت برجل المغاير لك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او شبهك ورجل نحوك ضارب
نحو ضارب مثلك الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كغير المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون او بمماثلة نحو
فلان مثل حاتم فانه يتعرف لعدم الابهام وتخصيصه عطف على قوله وتعريف المضاف اي وفائدة هذه الاضافة تخصيص المضاف
ان اضيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع كغلام رجل وذلك اذا قلت غلام كان شايعا
في امته واذا قلت غلام رجل ارتفع منه بعض الشيوع حتى لم يبق صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع
في النكرة واما اللفظية فهي اي التي ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد وبقوله مضاف الى معمولها عما اذا كان الصفة
مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اي الاضافة اللفظية كائنة في تقدير الانفصال اي في
حكمه لان تغيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة حتى ان المجرور بها لفظا مرفوع او منصوب في المعنى لا في اللفظ اي لا تكون
الاضافة اللفظية في تقدير الانفصال في تاثير اللفظ حتى يسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه ثم معنى الانفصال بان المضاف يمكن
ان يجري فيه الفصل نحو ضارب زيد مثال لاضافة اسم الفاعل والمفعول وحسن الوجه مثال لاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اي الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريف ولا تخصيص لانها لما كانت في تقدير الانفصال لم يحصل التخفيف
اللفظي الا في لفظ المضاف فيحصل بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع نحو ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فيحصل بحذف الضمير واستتاره في الصفة نحو القائم الغلام والمعنى
غلامه فحذف الضمير فلزم واستكن في القائم والضمير القائم اليه التخفيف في المضاف فقط واما في المضاف والمضاف اليه

الیہ بہما نحو زید القائم الغلام اصلہ غلامہ فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیہ بحذف
الضمیر واستتارہ فی الصفۃ واعترض بہما بمررت برجل ضارب امرءۃ اوضارب المرءۃ لان الاضافۃ فیہ لفظیۃ
مع انہا افادت تخصیصا استقیم قولہ وفائدتہا تخفیف فی اللفظ فقط واجیب بان ہذا التخصیص لا یحصل بالاضافۃ
بل ہو حاصل قبلہا ثم فائدۃ قولہ فی اللفظ الاشارۃ الی وجہ التسمیۃ او نقول لولم یقل فی اللفظ لتبادر الذہن
الی التخفیف فی المضاف علی قیاس قولہ وفائدۃ ہذہ الاضافۃ تعریف المضاف ان اضیفت تخصیصہ فصرح بقولہ
فی اللفظ ای فی لفظ المتکلم سواء کان مضاف او مضاف الیہ للتعمیم واعلم انک اذا اضفت الاسم الصحیح
او الجاری مجری الصحیح قدم تفسیر کل منہا فی اصناف الاعراب الی یاء المتکلم متعلق بقولہ اضفت کسرت آخرہ
ای آخر ذلک الاسم وہو الحرف الذی وقع قبل الیاء لمناسبۃ الیاء واسکنت الیاء لاجل التخفیف او فتحتہا ای الیاء
لان الاصل فی الکلمۃ المبنیۃ علی حرف واحد ہو الحرکۃ لئلا یلزم الابتداء بالساکن والاصل فیما بنی علی الحرکۃ الفتح
للتخفیف وہو الصحیح لکن فی تقدیم قولہ واسکنت الیاء اشعار بان المختار عندہ ہو السکون کغلامی مثال للاسم
الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ودلوی مثال للاسم الجاری مجری الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ثم لما فرغ عن بیان
حکم الاسم الصحیح والجاری مجراہ شرع فی بیان حکم المنقوص والمقصور فقال وان کان آخر الاسم المضاف
الی یاء المتکلم یاء سواء وجدت للتثنیۃ او الجمع او لغیرہما مکسورا ماقبلہا ادغمت تلک الیاء فی الیاء ای فی یاء المتکلم
لاجتماع المثلین وفتحت الیاء الثانیۃ وہی یاء المتکلم لئلا یلتقی الساکنان تقول فی قاض قاضی وانما رجعت الیاء
الیاء المحذوفۃ فی قاض لان الاضافۃ سقط بہا التنوین التی یلزم منہا من الیاء التقاء الساکنین وان کان فی آخرہ
ای آخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم واو ساکنۃ مضموم ماقبلہا ای تلک الواو یاء وعملت ماعملت فی الیاء یعنی ادغمت
الیاء المبدلۃ من الواو فی یاء المتکلم وفتحتہا لاجتماع الواو والیاء وکون اولیہما ساکنۃ تقول جاء فی مسلمی اصلہ مسلموی
فاعل اعلال مرمی وفی الاسماء الستۃ التی سبق ذکرہا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم تقول عند اضافۃ الخمسۃ منہا
الی یاء المتکلم اخی وابی وحمی وہنی بیاء مخففۃ بلا رد المحذوف وہو الواو الواقعۃ لام الکلمۃ کما لا یرد عند عدم
الاضافۃ اجراء لہا بعد حذف علتہ نسیا منسیا کما فی یدی ودمی وفی بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم الظرف متعلق
بقولہ تقول ای تقول فی الاربعۃ الاول بتخفیف الیاء بلا رد المحذوف فی الخامس بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم
من النحاۃ وفی ہذا اشارۃ الی ما اجازہ المبرد فی الاولین وہما اخی وابی من تشدید الیاء لرد الواو المحذوفۃ

جعلها ياء ساكنة وادغمها في ياء المتكلم والى ما ذهب اليه بعضهم في الخامس وهو في من انه يقال فمي بقلب الواو ميما
على حالة الافراد ثم لا يعرف وجه حسن لتقدم الاخ على الاب في الذكر الا ان يقال انه اقتداء لقوله تعالى يوم يفر المرء
من اخيه وامه وابيه ووجه التقديم في الآية الترقي من الادنى الى الاعلى كانه يفر من اخيه ثم من صاحبته وبنيه او لان الاحتياج
الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر من اضافته الى غيره وذو لا يضاف الى مضمر اصلا بل يضاف الى اسم الجنس لانه وضع
لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء النكرات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال
واما صفة وهذا التعليل يوجب ان لا يضاف ذو الى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب ان لا يضاف ذو الى مضمر
فلا وجه لتخصيص نفي اضافته الى مضمر الا ان يقال انما خص المضمر بالذكر لانه لما كان لبعض تلك الاسماء حكم لم يوجد في
غيرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم صرح بنفي اضافته الى مضمر اصلا سواء كان المضمر ياء المتكلم او غيرها استطرادا لا تحقق
فيه بحكم نظرا الى اضافته اليه ولما جاءت اضافة ذو الى المضمر في بعض الاشعار فينتقض بقاعدة المذكورة من ذو لا يضاف
الى مضمر اجاب منه بقوله وقول القائل انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه شاذ اي قليل القياس عليه وكذا اللهم
صل على محمد وذويه شاذ وما جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله واصلي على محمد واله وذويه اي اصحابه فلذلك
من الرماد المأثور واذا قطعت اي قطعت تلك الاسماء الخمسة عن الاضافة فقلت اخ واب وحم وهن وفم بحذف لاماتها وجعلت على
سيناتها اعرابها وهذا البحث من نحو المضاف وانما ذكر تقريبا وذو لا تقطع عن الاضافة اليه لكونها لازمة للاضافة
الى اسم الجنس الظاهر وان جاء في كلام نحو هو حسن ذو ثبات اي ثابت من قسمي الاضافة المعنوية واللفظية كلية بتقدير حرف الجر
وقد يقال لا حاجة الى ذكر هذا الكلام لانه قد علم مما سبق واجيب بانه انما ذكره ليكون ذكر كلمة اما التفصيلية في قوله
واما ما ذكر فيه حرف الجر فسياتي بيانه في القسم الثالث من الحروف مع التعديل لانها لا تستعمل الا في التفصيلين او اكثر وعدل
الذكر هو التقدير فلو لم يذكره لبقيت كلمة اما التفصيل مع عدم التعديل فكانه قال واما تقدير فيه حرف الجر في القسمين
واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب وعلى جمهور النحاة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل خصوها بالمعنوية في تقدير
حرف فعلى هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملا للمضاف اليه بالاضافة اللفظية الا بجعل التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما وانما لم يصرح بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية لان حرف الجر في اللفظية
ليست منحصرة في الاقسام الثلثة المذكورة في المعنوية بل يقدر بحسب اقتضاء تعدية اسم الفاعل واسم المفعول كما
في ضارب زيد ... حسن الوجه ... ضارب زيد بتقدير اللام الزائدة لضرورة تقوية الجر ثم لما فرغ عن المقاصد الثلثة

الثلثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة شرع في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال خاتمة في التوابع واعلم
ان التي مرت من الاسماء المعربة اعرابها اي اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلها اي على نفس
تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بيان الاسماء
المعربة فقد يكون مع الاسم الفاء للتفسير او في جواب شرط محذوف اي اذا ذلك فنقول قد يكون الاسم المعرب اعرابه اي اعراب
هذا الاسم وهو الرفع اما على الابتدائية مع خبره في محل النصب على انه خبر ليكون وعلى البدلية من الاسم تبعية ما قبله اي تبعية الاسم
الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعا فاعرابه هذا الرفع وان كان منصوبا فاعرابه النصب وان كان مجرورا فاعرابه
جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الواقعة اوصافا وبالجمل التي هي معطوفات على ماله اعراب
ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثان يسمى وانما سمي تابعا لانه اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في الاعراب من
الرفع والنصب والجر وهو اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثان هو لبيان الحال ههنا لا للتعيين فلا يشكل الحد بالصفة
الثانية والثالثة لان كل واحد منها في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول لا لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني
على المتاخر ههنا على المجاز كما وقع في بعض الشروح لان الحقيقة ممكنة ولا يصار الى المجاز الا عند تعذرها وايضا ينتقض بما
ذكرنا من ان المعطوف بالواو والفاء وثم واو يصح تقديمه على المعطوف عليه نحو قوله وعليك ورحمة الله السلام على وجه
وعلى تقدير حمل الثاني على المتاخر ينتقض بصورة التقديم الا ان يحمل المتاخر رتبة فالاولى ان يحمل قوله ثان لبيان الحال قطعا
للمسافة باعراب سابقه الجار والمجرور صفة ثان اي كل ثان متلبس باعراب سابقه واحترز به عن خبري باب كان وان من جهة
واحدة اي من مقتضى واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا النصب عالم في رأيت
رجلا عالما من جهة مفعولية اخرى وكذا جر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى [illegible] القياس سائر
التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ والثاني والثالث من باب علمت والتوابع خمسة اقسام انما كانت
منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقررا للحكم او لا الاول التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون منسيا اولا فالاول
لا يخلو اما ان يكون مشتقا اولا فان كان مشتقا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو اما ان يكون بواسطة
حرف اولا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو البدل النعت والعطف بالحروف والتاكيد والبدل وعطف
البيان لما فرغ من تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال فصل النعت قدمه على سائر التوابع لكونه اشد مناسبة و
واكثر استعمالا او فرفائدة تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التاكيد فان التاكيد يقوي واخلا [illegible]

فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا اى غير مقيد بحال النسبة والتاكيد فى جاءنى القوم
كلهم اجمعون يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاجتماع الحاصلان فى المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقع من ان
مطلقا قيد للاحتراز عن الحال غير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو جاءنى رجل عالم او يدل على معنى حاصل فى متعلق متبوعه
كان تام الذى بينه وبين متبوعه علاقة اما زيدية عن نسب نحو جاءنى رجل عالم ابوه او ملك نحو جاءنى رجل حسن غلامه او مخالطة نحو جاءنى
رجل طويل ثوبه بعيد نحو جاءنى رجل عالم غلام ابيه آو ازاله **والقسم الاول** من النعت وهو ما يدل على معنى فى متبوعه يتبع متبوعه فى عشرة
اشياء اى يتبعه فى اربعة من عشرة اشياء وتلك منها ذكرت مجملة بقوله وهى الاعراب اى فى الرفع والنصب والجر والسبعة
الباقية التعريف والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان النعت مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وافعل التفضيل
بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او وجدت صفة يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكر كعلامة
ونسابة وانما وجب تبعية هذه النعت للمنعوت فى هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه
وقيامه بالموصوف ويوجد منها فى كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد
والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث نحو جاءنى رجل عالم وامراة عالمة ورجلان عالمان وامراتان عالمتان ورجال علماء
ونساء عالمات وزيد العالم والمراة العالمة **والقسم الثانى** من النعت وهو ما يدل على معنى فى متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه
فى الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثانى المنعوت فى الخمسة الاخر وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمه فيها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة
لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
ان كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك الصفة ثم لا فائدة فى قوله فقط لان الحصر المراد منها مستفاد
من كلمة انما اعنى الاعراب والتعريف والتنكير بيان للخمسة الاول ويوجد منها فى كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
من التعريف والتنكير وفائدة النعت غالبا تخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين التخصيص فى عرف النحاة عبارة
عن تقليل الاشتراك فى النكرات نحو جاءنى رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركا بين كل فرد من افراد الرجال
فاذا وصفت بعالم قل الاشتراك وخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيحه اى وفائدة النعت توضيح المنعوت ان كان

اذا كانا اى النعت والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف نحو جاءنى زيد الفاضل فان
قوله زيد يحتمل للفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد يكون النعت لمجرد الثناء والمدح اى لمحض الثناء والمدح
لا للتخصيص ولا للتوضيح وهذا اذا كان المنعوت معلوما عند المخاطب بذلك النعت واذا لم يكن معلوما لكم لمحض الثناء والمدح بل
يكون للثناء والتوضيح معا نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون اى النعت للذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقد يكون
اى النعت للتاكيد اذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة تدل على
ما يدل عليه النفخة لان التاء فى النفخة للوحدة فيدل على الواحد ولما كان استعمال هذه الثلثة الاخير قليلا واستعمال الاولين كثيرا
ذكرها بكلمة قد للتقليل وقد يجئ النعت للتعميم نحو كان زيد فى يوم من الايام اى المقصد مجرد كونه يوما لا لامر زائد على ذلك من كونه
يوم الخميس او يوم الجمعة وقد يجئ للترحم نحو انا زيد المسكين الفقير وقد يجئ لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق
بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الموضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير واعلم ان النكرة
توصف بالجملة الخبرية وهى التى تحتمل الصدق والكذب ولا بد فيها من ضمير ليعود الى الموصوف فيحصل الربط بينهما وينبغى ان
يصرح به كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مررت برجل ابوه عالم فى مثال الجملة الاسمية او قام ابوه فى مثال الجملة الفعلية
وانما وصفت النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد الجملة بالخبرية
احترازا عن الجملة الانشائية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا الا بتاويل
وانما خص النكرة بالذكر لامتناع وصف المعرفة بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة فى التعريف
والتنكير والمضمر لا يوصف ولا يوصف به لان فائدة الصفة الاصلية فى المعارف هو التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
فتوضيحهما تحصيل الحاصل واما المضمر الغائب فمحمول عليهما طردا للباب ولا يوصف بشيء به اى بالمضمر لان الموصوف اعرف
من الوصف او مساو له ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو له حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت شرع فى بيان
العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف** اى المعطوف باحدها والعطف فى اللغة الامالة لقب هذا القسم من
التوابع لان حرف العطف يميل ما بعده الى ما قبله وفى عرف النحاة تابع جنس يشتمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه
اعترض على هذا الحد بانه غير شامل بعض افراد المحدود وهو مثل عامل فى قولك زيد عالم وعامل واجيب بان الكلام محمول على
حذف المعطوف تقديره تابع ينسب اليه ما نسب الى متبوعه او ينسب الى شيء نسب متبوعه اليه فيشتمل الصورة المذكورة ثم المراد
بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب فيدخل فيه المعطوف بلا لانه وقع النسبة هناك سلبا

وكلاهما المتبوع والتابع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غيرها الا البدل
بدلا فالمقصود ... غير مقصود وبالمعطوف بأو وأم وإما لكونه
غير مقصود مع متبوعه بل المقصود احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في الغلط بل مقصود ابتداء وان لم يكن
مقصودا انتهاء والبدل الراي وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لاشتباهه على سبق
اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصودا بالنسبة مع متبوعه ولم يشترط المعية والمقصود بالمعطوف بأو واخواتها
احد الامرين فكان كل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمى اي العطف بالحروف عطف النسق لانه يكون على نسق
واحد لكل منهما مقصود بالنسبة ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط
العطف بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي ذكر تلك الحروف في القسم الثالث
نحو قام زيد وعمرو فعمرو تابع نسب اليه ما نسب الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا وجب تاكيده اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا
ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فان زيدا عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل
بنفسه لانه كجزء الجزء من الفعل والحروف ثم مستقل بنفسه والمستقل قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف
القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تاكيده بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا
عن المنصوب والمجرور لان العطف عليهما يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قيد المرفوع بالمتصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد ذاهبان ثم اعلم ان هذا التاكيد واجب عند المصنف وهو اختيار
الشيخ ابن الحاجب وذهب البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح واما الكوفيون
فيجوزونه بلا تاكيد ولا فصل من غير قبح الا ان يقع فصل استثناء مفرغ اي يجب تاكيده بالضمير المنفصل في جميع الاوقات
الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد بالمنفصل نحو ضربت اليوم وزيد
فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد عند الفصل لان الفصل فيتقوى المعطوف
باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الرتبة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال
المتبوع لمعارضة هذا المحذور وانما قلنا فيجوز ترك التاكيد بالمنفصل فانه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم

فيهما ہم والعادون وقد لايوكد والامران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف العطف كما في المثال المذكور في المتن
او وقع بعده كما في قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد واذا عطفت اي اذا اريد عطف الاسم
على الضمير المجرور يجب اعادة حرف الجر نحو مررت بك وبزيد وانما لم يقل اعادة الخافض كما قال غيره لاحتمال ان يكون المختار
عنده ما ذهب اليه بعضهم من ان الجار اذا كان اسما لا يجب اعادته ولان حرف الجر كثيرا ما يعطف على الضمير المجرور فاعتبر الاغلب
وانما وجب اعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله به من حيث
انه لا ينفصل عن الجار اصلا وان العطف على الجزء بعد اعادة حرف الجر ايضا ولكن عطف الجزء على عطف المستقل وهذا جائز واما
قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في قوله به بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو في
قوله تعالى والارحام للقسم وفيه نظر مذكور في المطولات وكذا ما جاء في بعض الاشعار + فاذهب فما بك والايام من عجب +
ث ولا قياس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار في حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها في حال
الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرمي انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك نفسك
وزيد اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اعني ان كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشيء نحو جاءني زيد العالم او كان
الاول خبرا للامر نحو زيد عاقل شاعر او كان الاول صلة نحو قام الذي صلى وصام او كان حالا نحو قعد زيد مشدودا
مضروبا والثاني اي المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون في الاول ضمير وجب ان يكون
في الثاني ايضا ضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما تقدم فيجوز ان تقول زيد قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان تقول
زيد قام ابوه وقعد عمرو ومارب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كلا رجل وزيد او يا زيد
وعبد الله فان البناء في لاسم لا التي لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا مختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة
وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا مختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ
الاضافة مانعة للبناء وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث فان التجرد لدفع اجتماع آلتي التعريف وذا مختص بالمنادى فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر مختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفرق في وجود السبب مثلا بان يوجد سبب البناء او
سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فح لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم

الى الاصل مقتضى ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه، فوجب ان يأخذ المعطوف حكمه بقوله والنائبة اى الاصل والقائمة
فيه اى في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه انه اى الشأن حيث يجوز فيه ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف
لكون المعطوف قائما مقام المعطوف عليه تقديرا وهو يقتضي ان يأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه لان الشيء اذا اقيم مقام غيره يأخذ
حكمه الا ترى الى ان مفعول ما لم يسم فاعله لما اقيم مقام الفاعل يأخذ حكمه والى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله تعالى و
اسأل القرية فانه لما اقيم مقام المضاف المحذوف الذي هو الاهل اخذ حكمه وهو الاعراب وحيث لا يجوز ان يقام مقام المعطوف
عليه فلا يجوز العطف ولهذا اوجب الرفع في ذاهب في قولك ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو على انه خبر مبتدأ او هو عمرو
والجملة معطوفة على الاولى عطف جملة على جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد ويكون تقديره
ما زيد ذاهبا عمرو وهو ممتنع لخلوه عن العائد الواجب في الخبر الى الاسم فاذا لم يجز ان يقام ذاهب عمرو مقام القائم الذي
هو الخبر المعطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف جائز والعطف على معمولي عاملين مختلفين جائز اذا كان بعض المعطوف عليه مجرورا
مقدما على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان يكون المجرور فيه مقدما على المرفوع او المنصوب نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء او كان بعض المعطوف عليه
مجرورا مقدما كالمعطوف وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما جاء في بعض الاشعار ؎ اكل امرئ
تحسبين امرأ ؎ ونار توقد بالليل نارا ؎ فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف
على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في المثال ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور
والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم المجرور ولهذا قال اذا كان مجرورا مقدما وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض
المعطوف عليه مجرورا او متقدما لم يجز العطف في صورة ما وان كان العطف على معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا لان الواو هو قائم من حرف العطف مقام العاملين واما وصف العاملين بالاختلاف لبيان التعميم فان الوصف قد يكون
لبيان المعنى بان يوصف الشيء بالجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
ثم قال بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقع هو الاحتراز عن مثل ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه جاز تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما
على معمولي عاملين متحدين بل متحدين في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدم المجرور انما هو مذهب الامام وغيره
من المفسرين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف وههنا مذهبان آخران كما اشار اليهما بقوله وفي هذه المسئلة اى وفي

وفي مسئلة العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبان آخران وهما ان الفراء يجوّز اي ذلك العطف مطلقا اي سواء
كان المجرور مقدما اولا عند الفراء قياسا على العطف على معمول عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرو في الحجرة ونحو ذهب زيد الى عمرو وبكر خالد فان العطف ههنا غير جائز اتفاقا للفصل بين العاطف الذي
هو الجار وبين المجرور ولا يجوّز ذلك العطف مطلقا اي سواء كان المجرور مقدما اولا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم يقو ان يقوم مقام العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحروف
شرع في بيان التوكيد فقال **فصل التوكيد** جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء
قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة تابع جنس يتناول التوابع كلها وقوله يدل على تقرير المتبوع فصل
خرج به العطف بالحروف والبدل لانهما لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف البيان لانهما
وان كانا يدلان على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلان على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد
المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعها فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب زيد ونحو ان
زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي
لان البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد شرع في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين
لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ولنفسه وعينه عند الكوفيين وهو اي التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء وافعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية وغيرها نحو جاءني زيد زيد وجاء جاءني زيد وان ان زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد
ورجل قائم رجل قائم والمراد تكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك فان
ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لانه يحصل من ملاحظة المعنى
وهو اي التاكيد المعنوي يكون بالفاظ معدودة اي محفوظة محدودة وهي التسعة المذكورة في المتن اخذ منها بالتثنية والجمع وقال
المالكي كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه وان غفل عنهما سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس والعين باستعمالهما
للواحد والمثنى والمجموع مختلفين باختلاف الصيغة اي صيغتهما من حيث الافراد والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرهما
الراجع الى المتبوع المذكر نحو جاءني زيد نفسه للمذكر الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر ونفساهما

بابها وحقيقة التثنية عند بعض العرب الاول اولى لما سياتي في بحث المثنى والمزيد من الخمسة تجمع المذكر وكذلك اي مثل
النفس في الاختلاف العين نحو جاءني زيد عينه للمذكر الواحد وجاءني الزيدان عينهما او عيناهما لتثنية المذكر وجاءني الزيدون
اعينهم لجمع المذكر ولما ذكر امثلة تاكيد المذكر بالنفس والعين شرع في بيان امثلة تاكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهند نفسها
وجاءتني الهندان انفسهما او نفساهما وجاءتني الهندات انفسهن وكذلك عينها واعينهما او عيناهما واعينهن وكلا للمذكر
وكلتا بزيادة التاء للمؤنث للمثنى خاصة اي مستعملان لتاكيد المثنى خاصة باعتبار الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب
او متكلم نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاهما ورأيتنا كلينا ورأيتنا كلتينا كلانا كلتانا ثم قوله خاصة
منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريح لمستعملان مقدرة فاتفقت كون ذي الحال نكرة وكون الحال الا بمعنى خاصة
مصدر ... منافية فيها ... العافية ليست بمنافية بل هي مبالغة كما في علامة ويجوز ان يكون الخاصة صفة
على وزن فاعلة بمعنى الخصوص كالباقية في قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بالفعل مقدر اي اخص المثنى
بالتاكيد بهما خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد والجمع فانهما لا يؤكدان بهما وكلا وكلتا وكل واجمع واكتع من حملة كلمة ابتع
واتبع من البتع بمعنى ... المثنى من حيث مفردة والجامع فيها الواو والفصل ... التبعية بالصاد المهملة وقيل انها
البصع من البصع ... ال غير المثنى اي يجيء به والالفاظ غير المثنى من مفرد وجمع مذكرا ومؤنثا باختلاف الضمير في
كل دون الصيغة والضمير اي باختلاف الصيغة في الكلمات البواقي ... الضمير نحو جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون لجمع المذكر وقامت الهندات كلهن جمع اكتع ابتع ... المؤنث وانما يجوز في جمع المؤنث بتاويل الجماعة
وفي الواحد المؤنث يجوز ... نحو اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء في المؤنث ... كتب ... واذا اردت
تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان مستترا او بارزا بالنفس والعين ... وكما ذكر وانما يجب تاكيده
اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بضمير المنفصل اولا ثم اكده بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك ... تاكيد
الضمير بعد تاكيده بالمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما يجب تاكيده بالمنفصل في النفس والعين فيهما لانه لو لم يؤكد
ضربت نفسك ... تاكيد المتصل المستكن بغير التاكيد بالمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد
ضرب هو نفسه ... ولازم التباس ... في صورة ... يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع
المتصل بالاحرف ... كل واجمع حيث لا يجب ... تاكيد بضمير ... التاكيد للمضمر
بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

ضربت نفسك واما تاكيده بالمتصل فلجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك
فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ما اي شيء مفردا كان او جمعا يكون له اجزاء وابعاض مرادا بالاجزاء الامور المتعددة
ليعم الافراد والاجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسا كالقوم وكالرجال فان كل واحد منهما يصح
افتراق اجزائه وابعاضه اي افراده في الحس وهي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسا اما
منصوب على انه تمييز عن فاعل يصح على انه مفعول مطلق اي يصح افتراقها افتراق حس او على انه خبر كان المحذوفة
او على انه حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها حال كونها ذات حس وقوله حكما عطف على حسا او حكما كالعبد فانه يصح
افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت
العبد كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجيء والذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله
فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه وكذا لا يصح ان يقال جاء زيد كله
وذهب زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزاء زيد لا حسا ولا حكما وانما لا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء وابعاض لان وضعهما لافادة
الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا اجزاء له حسا وحكما واعلم ان اكتع وابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة جمع تابع لاجمع لم يرد بها
تاكيد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها اتباع له استعمالا يعني انها لا تستعمل تاكيدا بدونه لانها لا تدل على
معنى الجمع ظاهرا الا اذا تلت اجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اي لتلك الالفاظ معنى ههنا اي فيما استعملت تاكيدا
بدونه اي بدون اجمع وانما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لمعان في الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فالحجة
الفاء المنتجة تقديمها اي تقديم تلك الالفاظ على اجمع لكونها اتباعا له ثم تقديم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع
عند الزمخشري وعند العبدية والجزولي يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان ابتدا بايتهن شئت بعد اجمع ولا يجوز ذكرها
اي ذكر اكتع وابتع وابصع دونه اي دون ذكر اجمع لانه يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التاكيد
شرع في بيان البدل فقال **فصل** البدل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه اعترض على
هذا الحد بانه لا يشمل البدل من المنسوب نحو ضيقي زيد اخوك وجوابه ما مر في حد العطف بالحروف ولو قال البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه لكان اشمل واخصر وهو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحروف لانه اذا كان تابعا مقصودا بالنسبة لكن المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال واقسام البدل اربعة وذلك لان البدل

اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل
منه اولا فالاول بدل البعض من الكل والثاني اما ان يكون بين البدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والبعضية اولا فالاول
بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط احدها بدل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو جاءني زيد اخوك فان قلت
كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه يدل على اخوة المخاطب ولا يدل عليها زيد والتقييد لو كان مدلوله عين مدلول
المتبوع لكان تاكيدا ولم يكن بدلا قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان فيما صدق عليه اي يطلقان على
ذات واحدة وثانيها بدل البعض من الكل وهو ما مدلوله جزء المتبوع نحو ضربت زيدا راسه وثالثها بدل الاشتمال
وهو ما يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق بغير الكلية والبعضية كسلب زيد ثوبه واعجبني زيد علمه وانما سمي
هذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه
منتظرا لذكر البدل هذا هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبي وابو البقاء وقيل لاشتمال البدل على
المبدل منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح البدل
وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولهم اعجبني زيد علمه
مسند الى زيد ولا يكتفى من حيث المعنى لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسي والتفتازاني ويرد على هذا بدل البعض
نحو اعجبني زيد راسه فان الاعجاب بالنسبة الى الراس مثله الى العلم في الاشتمال ولكنه لا يقدح هذا في اختصاص
التسمية لان الاطراد في وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالتعلق بينهما بحيث يوجب النسبة الى المبدل منه
النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فانه علم ابتداء
ان يكون معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتعين نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى
صفته اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير محتاجة لا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال في بعض افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما يذكر
بعد الغلط كجاءني زيد جعفر ورايت رجلا حمارا وانما سمي بدل الغلط لكون الغلط سببا للاتيان به لا انه غلط
ولهذا ذكره ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع الابدال مطردة بمعنى اللام
لكنها في ملابسة اي بدل تختص بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة
يجب نعته اي نعت ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعته كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة فان قوله ناصية نكرة

ابدلت عن المعرفة وهي الناصية نعتت بكاذبة وذلك لكراهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر
لذلك فان قلت يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم ينعت بشيء وبقوله تعالى
حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشيء
قلت كل من ذلك يدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله الاحد والشديد العقاب ثم النعت
انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب نعته نحو مررت بزيد حمار ونحوه ولا يجب ذلك
اي نعت البدل في عكسه اي في عكس ما اذا كان البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة قام رجل اخوك ولا يجب
ذلك اعني النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيد اخوك او نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ثم لما فرغ من بيان البدل شرع في عطف البيان فقال فصل عطف البيان تابع جنس يتناول التوابع كلها غير صفة
احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضح وهو اي عطف البيان
اشهر اسمي شيء هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور في الحاشية لا يجب ان يكون علما ولا اعرف ويوافقه ما في
[illegible] حيث قال ولا يلزم ان يكون اوضح من المتبوع بسبب تجليه به اسم مشترك اذ قد يوضح الشيء ما اوضح منه منفردا عنه
عند اجتماعهما كما اذا كني كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول
اوضح منه مفردا نحو قام ابو حفص عمر فقوله عمر عطف ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقوله
وقام عبد الله ابن عمر على هذا القياس ولا يلتبس عطف البيان بالبدل لفظا من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معنى
مطلقا اي في كل صورة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود
بها المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المرار الاسدي انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم
تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد الا عند من يجيزه والمراد بقوله في مثل ما كان
عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيفت اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله وعليه الطير مفعول ثان للتارك
ان جعل بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه
وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقفة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه
ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت في الاسم المعرب شرع في الباب الثاني الثابت في الاسم المبني فقال الخ

فان قوله شديد العقاب

الباب الثاني في الاسم المبني وهو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا او مع عامله او تركيبا
تحقق معه العامل على ما عرفت من تفسيرات القاضي في حد المعرب نحو الف با تا ثا فانها اسماء الحروف لان مسمياتها
فالانسب التمثيل بحروف الهجاء لانه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الف وبا وتا وثا وواحد واثنان و
وثلثة ونحو زيد حال كونه وحده فانه نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب بالقوة اي بالامكان هذا ما ذهب
اليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف اعتبارا لحصول الاستحقاق بالفعل بالصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب
وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة بمبني الاصل معربة بالفعل اعتبارا بالجرد صلاحية
الاعراب بعد التركيب او شابه مبني الاصل اي مشابهة مؤثرة في البناء وانما فسرنا قوله او شابه بقولنا ناسبه ليتناول
ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما وقع موقعه كنزال وما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها مناسب لمبني الاصل وليس بمشابه له
وانما وصفنا المناسبة بمؤثرة في البناء احترازا عن المناسبات التي لم تؤثر في البناء لضعف او معارض كمناسبة اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الفعل الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة
المنافية للبناء اما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه
في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة اسم الفاعل للماضي ضعيفة واما الضعف
ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين بمناسبة الماضي والامر المقتضي للبناء ومناسبة المضارع المقتضية
للاعراب فلم تؤثر هذه المناسبة مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبة اي معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه
لازم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه لمانعة الخلو دون الجمع بان يكون متعلقا بقوله شابه وقد اشرنا
فكذا بيان مشابهة الاسم بمبني الاصل اي بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجا الى قرينة الاشارة فشابه الحرف
في الاحتياج فبني لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها اي ونحو قرينة الاشارة كقرينة الصلة او نحو كلمة هؤلاء مثل ذا او
او ذاك من اسماء الاشارة او يكون اي ذلك الاسم مبنيا على اقل من ثلثة احرف او تضمن الاسم معنى الحرف
تحقيقا لا توهما فلا يرد تاء التثنية لان تضمنها واو العطف وهمي لا تحقيقي نحو ذا من مثالا لما هو مبني على اقل من
ثلثة احرف فشابه بالحرف لكونه في البناء وعلى ذلك فبني لهذا احد عشر الى تسعة عشر مثال لما هو متضمن لمعنى
حرف العطف لان معناه احد وعشر فبني لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة ستة بالاستقراء
احدها تضمن الاسم معنى مبني الاصل وثانيها الافتقار في الدلالة على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها كلمة

مشاكلة لما وقع موقعه وخامسها وقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المضموم وسادسها اضافة الى ما اشبهه وسابعها بناؤه
على اقل من ثلثة احرف وهذا القسم اى ما شابه مبنى الاصل لا يكون معربا اصلا اى لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم
الاول اى ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبنى بالفعل ومعرب بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم المبنى ان لا يختلف آخره
باختلاف العوامل فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيجعل حكمه مقابلا لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه
يجوز ان يختلف آخر المبنى لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن المرء ومن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبنى عن تقسيمه الا انه
قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبنى فنبه على انه الحكم الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول
وحركاته اى حركات المبنى تسمى ضما سمى به لحصوله بضم الشفتين وفتحا سمى به لانفتاح الفم فى التلفظ به وكسرا سمى به
لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به وسكونه اى سكون المبنى يسمى وقفا سمى به لتوقف النفس به انما هى على اصطلاح البصريين من
يعنى ان التسمية المخصوصة بهذه الالقاب للمبنى انما هى على اصطلاح البصريين من المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون
فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما قال وحركاته تسمى اه لان المبنى قد يكون مع الالف والياء
نحو يا زيدان ولا رجلين ولا مسلمين ضما وفتحا حقيقة وقد وقع ذلك التسمية فى كلام المتقدمين مجازا وقال الشيخ الرضى
وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز وهو اى الاسم
المبنى مطلقا لا المشابه بمبنى الاصل فقط لان الاصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه
بمبنى الاصل فقد سهى سهوا بينا على ثمانية انواع خبر لقوله وهو المضمرات بدل عن الانواع فهو مجرور او خبر على تقدير
احدها فمرفوع وكذا ما عطف عليه واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع
على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هى دالة عليه بالطبع
فكيف يكون ذكرها فى الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء فعوملت معاملتها
واجريت مجراها فى البناء فلهذا عدها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات على انه معطوف على الافعال لانه صدر بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل وبعض الموصولات مع ان ايا واية منها معربتان ولم يقل ايضا وبعض الكنايات
مع ان فلانا وفلانة منها معربتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف فان اكثرها
معربة فافترق او لئلا يوهم انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان الذين واللتين من الموصولات معربتان لكن ينبغى ان يقول

وبعض المركبات لأن المركبات قسمان قسم مبني كخمسة عشر وقسم معرب كبعلبك [illegible]

المبني في غاية القلة [illegible] والمستغنية [illegible]

بالموصولات [illegible] باب في بيان ما تقدم من الاسماء المبنية [illegible]

التي ليست مبنية [illegible] الاحوال [illegible] باب في بيان ما تقدم من الاسماء المبنية [illegible]

[illegible] وبعلبك فانه مبني [illegible] من المركب باب في بيان ما تقدم من الاسماء

المبنية [illegible] بيان المركب [illegible] بعض الحروف [illegible] عن تعداد المبنيات [illegible]

تعريف كل واحد منها فقال **فصل** المضمر قدمه على سائر المبنيات لأن افراده كلها مبنية من غير تفاوت [illegible]

المضمر لأنه يحتاج الى المضمر [illegible] في الاصطلاح اسم [illegible] باسم [illegible]

[illegible] لأنه [illegible] ما وضع ليدل على متكلم او مخاطب اي بالمادة او بالصيغة [illegible]

والمخاطب [illegible] بالصيغة [illegible] المتكلم والمخاطب [illegible]

والمخاطب [illegible] من الاسماء [illegible] المتكلم والمخاطب [illegible]

[illegible] او غائب تقدم ذكره [illegible] عن الاسماء [illegible]

[illegible] تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما [illegible] تقدم ذكره [illegible]

زيد ضرب غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا [illegible] ان تقدم [illegible] المضمر [illegible]

[illegible] هو اقرب للتقوى اي للعدل [illegible] قوله تعالى [illegible]

[illegible] ولأبويه [illegible] الميت [illegible] بيان الميراث [illegible]

[illegible] المضمر [illegible] ضمير الشان [illegible] التفسير [illegible]

[illegible] التفخيم والتعظيم [illegible] المفسر [illegible] ما تقدم ذكره [illegible]

[illegible] من تعريف المضمر [illegible] فقال وهو اي المضمر على قسمين

متصل وهو اي المتصل ما لا يستقل بنفسه [illegible] مفردا في الاستعمال [illegible]

[illegible] المتصل [illegible] ثم المتصل [illegible]

[illegible] الحروف [illegible]

الى ضربن اى صيغة الماضي المعروف الغائب وثانيهما الى ضربن على صيغة الماضي المجهول الغائب فيكون كلمة الى راجع للاسقاط
لا لدخول ما بعدها اى حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس تصريف المجهول وانما بدأ بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم في التعداد ثم
ضمير الغائب لانه تحت الكل او منصوب وهو اما متصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن تصريفه ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم
ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن او متصل بالحرف نحو انني الى انهن تصريفه انني اننا انك انكما انكم انك
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامي ولي الى غلامهن ولهن تصريف
الاول غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن تصريف
الثاني لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن ومنفصل عطف على قوله متصل وهو اى المنفصل ما تكلم
اى الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح وهو باعتبار الاعراب قسمان اما مرفوع نحو انا نحن انت انتما انتم انت انتما
انتن هو هما هم هي هما هن او منصوب نحو اياي الى اياهن تصريفه اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما اياهن ثم اذا تبين انقسام ضميري المتصل والمنفصل الى الاقسام الخمسة المذكورة فذلك اى المضمر
مطلقا ستون ضميرا اثنا عشر للمرفوع المتصل واثنا عشر للمرفوع المنفصل واثنا عشر للمنصوب المتصل واثنا عشر للمنصوب
المنفصل واثنا عشر للمجرور المتصل واما المجرور المنفصل فلم يجئ في كلامهم وذلك لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار لان معنى المنفصل
ان لا يحتاج في التلفظ به الى شيء فلما كان التلفظ به مستقلا يجوز ان يتقدم على العامل وان يتأخر عنه فاذا جاز تقديمه على
العامل يلزم تقديم المجرور على الجار وهو غير جائز ولما فرغ عن بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل استتار الضمير المتصل
فقال اعلم ان المرفوع المتصل خاصة اى دون المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما يكون مستترا في الماضي للغائب
اى للواحد الغائب والغائبة اى الواحدة الغائبة دون تثنيتهما وجمعهما وانما يكون مستترا فيهما لان الغائب ضعيف فالخفة
الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما لم يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس ولم يعكس الامران لان المفرد باولوية
السبق استحق الخفة وانما لم يستتر في المخاطب والمتكلم لانهما قويان فالقوة الحاصلة بالابراز مناسبة لهما لا الضعف
الحاصل بالاستتار كضرب مثال للماضي الغائب وضربت مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اى
ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اى زمانا مطلقا واستتارا مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا
او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب والمخاطب عطف على قوله للمتكلم اى ويكون مستترا في المضارع للمخاطب اذا كان

مفرداً مذكراً كضرب والغائب وغائبة كضربت وضربت وانا مشترك المضارع بين المتكلم وكذلك حروف المضارعة التي هي حروف

وهي الهمزة والنون والتاء والياء تختلف باختلاف في الاسم وتثنية الغائبة والغائبة وجمعها وتثنية المخاطب والمخاطبة وجمعها

وفي اسم الفاعل والمفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل مستتراً اي مركباً في وضعه وتثنية او جمعاً او مذكراً او مؤنثاً

بقرينة والتعلق العرضي من علامات التثنية والجمع كالالف والواو وحمل المفرد على المثنى والمجموع نحو قولك زيد ضارب

والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والياء والواو في ضاربان

وضاربون حروف زيدت لصحة المثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون ليست ضميراً بدليل انفرادها بالذكر

نحو اقائم الضاربون ومررت بالضاربين وبالضاربين ومررت بالضاربين وضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل

مرفوعاً كان او منصوباً الا لتعذر المتصل استثناء مفرغ اي لا يجوز استعمال المنفصل في جميع الاحيان الا حين تعذر المتصل

وذلك لان وضع الضمائر لاجل الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز العدول عنه الى المنفصل

تعذره فلا يقال ضرب انت وضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك التعذر باسباب منها تقديم الضمير على عامله كما في قوله تعالى اياك نعبد اذا

تقدم على عامله لم يمكن ان يتصل بالاول فلم يمكن ان يتصل بآخر الفعل لان المتصل لا يقع بعد السبب الفصل بين الضمير وعامله لغرض

لا يحصل الا به تقديره ونحو ما ضربك الا انا او لحصول غرض ما يختص به الا بالانفصال لانه لا يتصل بالعامل الا منفصلاً

والمنفصل وترك الفصل لتفوت غرض الذي لا يحصل الا به ومن الاسباب كون العامل في الضمير حرفاً والضمير مرفوعاً نحو ما انت

لعدم اتصاله به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل بخلاف المشبهة والمجرور لانه يجوز اتصالها بالحروف نحو انني ولك

وفي ذلك لو كان العامل في الضمير معنوياً وهو الابتداء نحو انا زيد او حيث نحو انت فلا يرد في حيث

به نحو اياك والشر ومن جملة ذلك الحصر يجوز فيه استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لهم اي للعرب ضميراً مفرداً غائباً

المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة اي ضمير متقدم على جملة تفسره اسمية او خبرية

الا ما دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فانه وقع قبل الجملة متقدم وانما

لم ذكر لشيء فيها تم ذكره تفسيراً وقيل في النفس تفخيماً لانه لما فيه من الحكم من تعظيمه وانما

به الضمير لوجوب كونه مفسراً لشيء وقد تقدم ذكره فلما لم يتقدم ما يفسره جاء بعده ما يفسره وهو الجملة

المذكورة بعده وذلك الشأن وزيد قائم خبره فانه يفسره ضمير الشأن قبل الجملة تفسيره وذلك باعتبار مرجعه الى

الشأن او تحقيقه لما في الابهام بالكلية بل له تقدير مبهم يعلمه ثم تفسيره فيعلم اي تفسير الجملة للضمير

الضمير لابهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا الجملة ولو افرد جاز تفسيره
بالمفرد كالاول بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان في المذكر وضمير القصة في المؤنث سمى هذا
ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو معهود في الذهن من شان او قصة نحو قل هو الله احد مثال لضمير الشان وهي هند
قائمة مثال لضمير القصة ولما فرغ عن بيان ضمير الشان والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب
بين المبتدا والخبر قبل دخول العامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق كونها ضميرا فاراد بيان الفصل
على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة مرفوع متفق عليه وان اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا وانما
اتى الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح الا ان يوصف واختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدا او الخبر
منفصل تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدا وايضا اذا كان ضميرا
كان حقه الانفصال مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وانما كان
مطابقا للمبتدا لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقا للخبر ايضا اذا كان الخبر اى خبر المبتدا معرفة او ملحقا بالمعرفة في امتناع دخول
اللام عليه مثل افعل من كذا وهذا الشرط لادخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر
معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا بالمعرفة لامتناع دخول اللام عليه فانه يوجد
فيه من مقام اللام ولهذا لا يسوغ الجمع بينهما فلا يقال زيد الافضل من عمرو فان قلت قد يكون المبتدا نكرة مخصصة واذا كان
مخصصة والخبر لا يكون الا نكرة مخصصة او مخصصة فيلتبس بالنعت ايضا اذ النكرة يوصف بها مطلقا قلت الغالب
في المبتدا هو التعريف وكونه نكرة مخصصة بالنسبة الى التعريف نادر والعبرة للغالب واجاز ابو عثمان المازني وقوع الفصل
قبل المضارع لانه مشابه للاسم في امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه نظر لانه لا يتعين في
الآية لكونه فصلا لاحتمال كونه مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ويسمى اى تلك الصيغة فصلا عند البصريين
فقال متاخرون منهم انما تسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والصفة وقال الخليل وانما تسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله
وما بعده ببيان ان ما بعده ليس نعتا بل خبر الاول وليس من صفاته ومتماته وقال كلا الوجهين واحد وانما الفرق في العبارة
ويسمى عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية نحو زيد هو القائم مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدا
والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليها وكان الخبر معرفة وكان زيد هو افضل من عمرو مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدا
والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان الخبر افعل من كذا وقال الله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مثال لادخال صيغة المرفوع

بين المبتدأ والخبر نحو دخول الدال الفعل المقتضي او كان الخبر مرفوعة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان اسماء الاشارة

فقال **فصل** اسماء الاشارة اي اسماء ليدل على مشار اليه كلمة ما جنس وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به ما عدا

المحدود من الاسماء فاعلم انه ان كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية فيستقيم الحد

حيث يدخل فيه ضمير الغائب ونحوه عن المراد والاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه ويجوز ان يكون المراد

هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب ونحوه بقيد الحسية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن لم يرد

ذلك بل يرد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعضاء فلا يرد

ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجه فيه للاشارة الحسية لان ذلك محمول

على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد او ما من شيء الا ويدل عليه اذ بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا

ونحوه وحمل البقية عليه او لاحتياجها الى ما يتبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج وهي اي اسماء الاشارة

خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون

مفردا او مثنى او مجموعا والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذا للمذكر المفرد وعن الكوفيين

ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله ذي بالتشديد فحذفت اللام فبقي ذي فقلبت الياء

الفا لتخرج عن صورة الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوي بفتح العين او واوي العين وياوي اللام اكثر من يائيهما فحذفت

اللام وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وذان في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر لمثناه اي لمثناه

وعن بعضهم انه معرب لانقلاب الفه ياء جرا ونصبا كسائر الاسماء المثناة والآخرون على انه مبني لوجود علة البناء فيه كالمفرد

والجمع وعن ابي اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد وزيد ويجيء في بعض اللغة

ذان في احوال الثلث ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على واحد الوجوه وما في قلب الالف ياء وذي الاصل في ثبات

المؤنث الواحدة وذي بكسرها بالياء اذ المذكر للواحد وقيل لانه لم يبق منها الا هي وقيل اصلان ومنه قلب الالف

والواو ياء من غير وصل ياء بها وذي وهي بوصل الياء بها للمؤنث الواحدة وتان في حالة الرفع وتين في حالة النصب

والجر لمثناه اي لمثنى المؤنث واولاء بالمد والقصر والاولى بالقصر كتب بالياء واذا كان بالمد بنون مكسورة ويكون

اولا مقترنة معه منونا للنكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره ويلحق

بأوائلها اي بأوائل اسماء الاشارة حرف التنبيه ليدل على تنبيه المخاطب كهذا وهذان وهؤلاء وهاتان وهاتيه

وآلاء ويلحق باواخرها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على احوال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان
اسما لما امتنع ذلك ولانه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك اينست وذلك آنست ولا يبعد
ان يقال لا يكون في التركيب اسم الا محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا وهي اي حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة
خمسة الفاظ لستة معان والقياس يقتضي ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة الفاظ نحو
ك كما كم كِ كنّ فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون الحاصل من ضرب خمسة
حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وتلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ
ذاكما ذاكن وذانك الى ذانكن يعني ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن وكذا البواقي من الامثلة تقول تاك تاكما
تاكم تاكِ تاكما تاكن اولئك اولئكما اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن واعلم ان ذا للقريب وذلك للبعيد اي للمشار اليه القريب
والبعيد وذاك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد لان الكاف للمتوسط والبعيد وتستعمل اللام للتنصيص على
البعيد وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ لتوقف معرفته على الطرفين ثم لما فرغ
عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصول فقال **فصل** الموصول انما بنيت الموصولات لشبهها بالحرف
من حيث افتقارها الى الغير وهو صلة اسم هو كالجنس وقوله لا يصح ان يكون جزءا تاما من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول
كالفصل يخرج به الاسماء التي يصح ان يكون جزءا تاما من جملة بدون صلة كزيد ورجل وفي قوله جزءا تاما اشارة الى ان الموصول
يصلح لان يكون جزء بدونها لكن لا يكون جزءا تاما والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبرا او فاعلا ونحو ذلك ولما كانت
الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير مبينة احتاج الى ان يعرفها بقوله وهي اي الصلة جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب
لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة او بما اخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي والتي
واشباههما او مجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحصول عليهما وانما وصف الجملة بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت
لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان الصلة هي
جواب القسم وهو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان يكون معلومة للمخاطب
قبل جريها على الموصوف ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غالبا ويجيء الظاهر موضع المضمر
نادرا نحو حاربني الذي ضرب زيد لو قال المالكي في التسهيل فرق بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد ولم يقل

ولم يقل من ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليرتبط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله اى
مثال الموصول الحرفى الذى الواقع فى قولنا جاءنى الذى ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال الموصول الذى
صلته جملة اسمية والثانى مثال الموصول الذى صلته جملة فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول ومثاله شرع فى تعداده فقال
وهى اى الموصولات الذى للمذكر الواحد واصلها لذى كعمى فهى اسم مخصوص بنيها فقات الذى حذفت الياء والذ
بحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الدال واللذان فى حالة الرفع واللذين فى حالة النصب والجر والتى للمؤنث
واللتان واللتين لمثناها اى لمثنى المؤنث والاولى على زنة العلى والهدى والذين كلاهما لجمع المذكر السالم واللاتى واللواتى
واللائى واللاء بالهمزة والياء او بالهمزة او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المؤنث وما ومن بمعنى الذى يستوى فيه المفرد و
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوى العقول وغيرها بالطريقة الحقيقية وقد يستعمل بعضها مكان الآخر
مجازا واى واية معربتان الى معرفة لفظا او تقديرا للمذكر بمعنى الذى وفرعه كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمؤنث
بمعنى التى وفرعه نحو ايتهن احسن من هند عندى وذو بمعنى الذى فى لغة بنى طى العلم من الكلمة وذو يستعمل للمعنيين احدهما بمعنى ما
كما عرفت فى الاسماء الستة وهى معربة وثانيهما بمعنى الذى فى لغة بنى طى خاصة وهو المراد هاهنا وهذه مبنية تعبير نحو جاءنى ذو قام
ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقول بعضهم
فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها وطويتها قال السيد اى المعنى الماء الذى فيه النزاع
ماء ابى وجدى اى ورثتهما ابا عن جد وبئرى اى البئر المتنازع فيها بئرى التى حفرتها وطويتها اى طويت اجنابها بالحجر والبئر مؤنث
اى بنيتها والالف واللام اى كلاهما بمعنى الذى والتى وفرعهما وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وهو موصوف بقوله وصلته
اى صلة الالف واللام وافراد الضمير نظرا الى انهما موصول واحد اسم الفاعل والمفعول وهما بمعنى الفعل وانما عبر عنهما بكونهما
اسماء لانهما لو لم يكونا بمعنى الفعل لما جاز وقوعهما صلة وانما اورد الفعل فى صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة
فى الحقيقة اسم موصول وهو لا يدخل الا فى الجملة الا ان هذه اللام مشابهة للام الحرفية وهى لام التعريف وهى لا تدخل
الا فى المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا والاولى ان يقول صلته اسم الفاعل
والمفعول لغيره لانه لا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة واسم التفضيل لا يجاء بهما من الفعل لعدم الدلالة على الحدوث
ثبوتا. فان الفعل قد يصير ان بمعنى الجملة نحو جاءنى الضارب زيدا اى ضرب زيدا وكذا نحو جاءنى المضروب غلامه
اى الذى ضرب غلامه ومن للفارق ان الالف واللام فى الصفة من الحروف والضمير الذى فيها يرجع الى الموصول المحذوف

المحذوف فاذاتلت الضارب تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون المعنى لكونه

عائد الالف واللام فانه ما يجوزه فخار موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعده

نحو الذي ما ضربت الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا

متصلا قبل الا ويفوت الغرض الذي لاجله الانفصال ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في

في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف و

لا يكون عائدا الى غير الموصول والكان عائدا اليه نحو قوله سمع الله لمن حمده لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف

لاستغنائه عنه الكان اي العائد مفعولا وهو شرط تقدم جزائه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي

ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه ليدل على المحذوف ثم تمد جواز

حذف العائد بقوله الكان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلما يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا

ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص وحذف المرفوع الكان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة

ولا ظرفا وان يكون بعد اي وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة عليه وحذف

المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي به او باضافة صفة ناصبة له تقدير انحو الذي انا ضارب

زيدا اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لتنزيلها منزلة

التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهدت مانعة لا رافعة الا

اذا حذف صدر صلتها اي صلة كلمة اي واية فيجوز بناؤها على الضم الكانت مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد اي النزعن من كل طائفة عن طوائف الغي   هو اشد على

في الطغيان والغلو في الكفر فنلقيه في اوخاله في النار وانما بنيت على الضم لانه لا يكون فيه نقصان بحذف بعض ما هو صحيحه

ويلبسه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فجبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد

حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال **فصل** اسماء افعال

قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء في الاصوات كما سيجيء وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسماء

مبتدأ مضاف الى الافعال وقوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال وانما افرده مع ان الاسماء

جمع نظرا الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها بتاويل كل واحد او لانه عائد الى الاسم المذكور معنى لدلالة الاسماء عليه لانها جمع الاسم

وانما اضيف الى الاسم دون الافعال لان التعريف انما يكون للجنس والثانية بما تراد والمايراد والاسم على
تسمية الجنس فتناول الباب كل صيغة مسماها ثم اكثر وجرت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي ان يكون بمعنى الامر وضعا
فيجب بنيته تبرد كل اسم بمعنى الامر والماضي وشمل ضارب في قولك زيد ضارب امس عمرا وصنعا ان صنفا بها يدل على
المعنى بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بها وشمل نحو امس الذي على كونها اسماء الافعال ان صيغتها مغايرة لصيغ
الافعال وانواعها بعضها ما يكون فيه التنكير نحو صه وصه ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولا عن المصدر او الظرف
او الجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا
وتحوه فانه منقول من الظرف ومثل عليك فانه منقول عن الجار والمجرور وانما ثبت كونها واقعة موقع الفعل او لكونها حاملة
بعضها ضمير الموصوف ثم حمل الباقي عليه ولما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر جاء بتقديمه واعترض على هذا الحد بان اسماء الافعال
قد يكون بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف يستقيم الحصر واجيب بانها في الاصل كانت بمعنى تضجرت
وتوجعت والتعبير عنها بالمستقبل كرويد زيدا اي امهله مثال ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل وهيهات
زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين اشارة الى اقسام
اسماء الافعال وفي موضع هذه الاسماء من الاعراب للنحاة مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد
الخبر جملة كما قائم الزيدان والثاني النصب على المصدرية فرويد زيدا اصلا في تقدير ارود ارودا ثم حذف الفعل وصغر
ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الامر او الماضي
فاعطه حكمه او كان على وزن فعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر وهو اي فعال بمعنى الامر من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي او ذو قياس اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي مجرد قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي
مجرد يصح ان يشتق منه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وضراب بمعنى اضرب وكمال بمعنى كل وكتاب
بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعي لم يجئ الا قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهي
لعبة لهم وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان ويلحق به اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال
حال كونه مصدرا معرفة اي علما للمعاني كفجار بمعنى الفجور وهو علم من المعاني وانما قال مصدرا لان العدل عن غير الصفة بدون
تغير المعنى فيكون هنا وانما قال معرفة لانه يدل على ذلك قولهم فجار الفجرة ولزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام
فعال مؤنثة او صفة عطف على قوله مصدرا اي يلحق به فعال حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يا فساق بمعنى فاسقة ويا لكاع

ويا لكاع بمعنى يا لكعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما صار علم جنس بالغلبة كحياد وبالمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد
اي يحيد ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والنوع الثاني ما بقي على وصفية نحو قطام علما اي قاطعة بمعنى قاطعة او علما عطفت قوله
صفة اي ملحق به فعال حال كونه علما للاعيان مونثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مونثا صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان
مونثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فيفعال بمعنى المختلفة اي علما للعين المونث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس علما للاعيان
بل علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام وغلاب قال في الصحاح غلاب مثل قطام اسم امراة وحضار هو كوكب اسم كوكب
تشبه بسهيل وتانيثه بتاويل الكوكبة يقال كوكب وكوكبة كحضار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانة لترفعها قال الله تعالى لو
نشاء لمسخناهم على مكانتهم اي مكانهم وهذه الثلثة اي الفعال المصدر المعرفة والفعال الصفة والفعال العلم للاعيان المونثة
ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل الاسماء الافعال للمناسبة اي لمناسبة هذه الثلثة لفعال بمعنى الامر
عددا ووزنا ولهذا الحقت به في البناء ولما فرغ عن بيان اسماء الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل الاصوات**
انما بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لم بنيت اسماء الاصوات عند التركيب واعربت اسماء الحروف كاليا
فانها اسم ب وكالتاء والثاء فانهما اسمان ت وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسميات كنحو
رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه استحقه بخلاف اسماء الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها
مسمى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت للبهيمة فلا يليق بها التعبير كل اسم حكي به صوت اي اسم صوت به مثل بهيمة او
طائر او غيرهما فالمراد به ما شبه به انسان لصوت غيره من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب
لانه صوت ولانه لا يحصل التفاوت بين القسمين حينئذ قال زيد نخ وبقي زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق
لصوت الغراب فانه حكاية من الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به للبهائم اي لزجرها
او دعائها او تخشيتها او وحشيتها او غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد لاناخة البعير اي وقت اناخة البعير ثم المتبادر
من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا يشمل التعريف ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
فالاولى ان يحمل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث وهو ما صوت به الانسان ابتداء
من غير تعلق بغيره كوي صوت المتعجب وكآه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا القسم
الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محمول على حذف المعطوف تقديره او صوت
به البهائم او غيرها فيدخل فيه ما صوت به للتعجب او لوجع والمحذوف بقرينة ان هذا القسم احد الاقسام ثم لما فرغ عن بيان

الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل المركبات** كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس بمستقيم لاستلزامه
ان كل اسم مركبات فالمراد باللام ههنا لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم وهو جزئي على
المركب وهو كلي ايضا ليس بمستقيم الا على التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم حمل كل اسم عليه تجوزا ويحتمل ان يكون اللام
للعهد فالتقدير هذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنيات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا اي كل اسم
كذا فهو كله مركب او خبر مبتدأ محذوف تقديره المركب كل اسم ركب من كلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل بخت نصر
لان ثاني جزئيه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيبويه لان ثاني جزئيه صوت لا اسم ليست بينهما نسبة بحالة كلمتين اي ليس
بين الكلمتين نسبة اسناد او اضافة او عمل ولا افادة معنى فيخرج عنه مثال تأبط شرا وعبد الله وزيد والنجم اعلم ان المركب
في المعنى الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد ان مثل تأبط شرا من المبنيات فكيف يخرج عنه فانه ليس مما نحن فيه فان تضمن
الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفا يجب بناؤهما اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول فلانه صار وسطا بالتركيب
والوسط ليس محل للاعراب واما بناء الجزء الثاني فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلا احد
وعشر فحذف الواو قصدا لامتزاج الاسمين وتركيبهما الا اثني عشر استثناء من قوله يجب بناؤهما فانها اي كلمة
اثنا عشر وكذا اثنتي عشر معربة كالمثنى يعني كما ان المثنى معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب ايضا لمشابهته
بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة فاعطي له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف
وانما خصصت شبههما بالمثنى في الاعراب لكون علة الاعراب فيهما واحدة وهي مشابهتهما المضاف من حيث حذف النون عنهما
لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة للبناء اورده اعلى من مثال بناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبه
والمشبه به ببيان انه كما ان تلك الكلمة ذو جهتين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء فيها باعتبار الجزء
الثاني كذلك المثنى فانه ذو جهتين ايضا جهة الاعراب وجهة خلافه فيه على اختلاف القولين فتدبر وتحصل وان لم يتضمن الجزء الثاني
من المركب ذلك اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي افصحها اي
افصح اللغات بناء الاول على الفتح لتوسطه المانع من الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء واعراب الثاني
غير منصرف كبعلبك لعدم موجب البناء وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غير منصرف لوجود السببين
العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو يعني جزء الثاني غير منصرف او مجرور بانه صفة

صفة للجزء الثاني او منصوب لقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب بفعل مقدر اي واعرب اعراب غير منصرف ولما فرغ
عن المركبات شرع في الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنايات هاهنا معانيها المصدرية بل اراد ما يكنى بها
ولا جميع ما يكنى بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة كناية عن اسماء الاجناس
فانها معربات وهي اي الكنايات المتفقة في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اي وتلك الاسماء كم وكذا انما بنيت كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام وبناء كم الخبرية تشبيها لها باختها لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت
كذا لتركيبها عن مبنيين الكاف وذا وجاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما
او على حديث مبهم وهي كيت وذيت اصلهما كية وذية بالتشديد فخففا والاستعمال الا مكررتين بواو العطف نحو كان
بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ
مفرد ويجوز في كل منهما الضم والفتح والكسر وانما بنيتا لاجرائهما مجرى المكني عنهما بهما وهو الجملة وهي مبنية فكذا ما كان عبارة
وحكاية عنها واعلم ان كم على قسمين استفهامية اي الدالة على الاستفهام وما بعدها اي مميز كم الاستفهامية مفرد منصوب
على التمييز نحو كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية وما بعدها اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد مرة نحو كم مال انفقته
ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا ومميز كم الخبرية مجرورا مفردا او
مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز والثاني
المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المنصوب فنصب
تمييزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف اجرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق
بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح
لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في تمييز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل جره بمن المحذوفة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخل على كم لانها ومميزها كالشيء الواحد واجاز الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية
نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين
كم الاستفهامية ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل

فيهما بين مميزاهما فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الجر مع الفصل
نحو كم في الدار رجلا ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر ومن الكوفيين انه جره بمن المقدرة وسيبويه حجتهم
في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية وتذكير الضمير باعتبار ذكره وباعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذه اللفظة
وهذا الاسم والاحسن في وجه تذكيره انه قيل من ان تانيث كم كما هو معروف في السنة النحاة فتاويله بالكلمة فتذكيره
الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والمراد فيه التذكير التكثير اي انشاء التكثير فانك اذا قلت اذا كان معناه انشاء
التكثير فالوجه الصحيح من كون كم خبرية وكون جملتها انشائية لمنافاة بين الاخبار والانشاء تحت الافادة فيها منفية [illegible]
الجملة فنحو كم رجلا ضربت اخبارا بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فانه يحتمل وتدخل كلمة من البيانية
فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية جواز الفصل بها والفرق [illegible] من الكلام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية
وكم من مال انفقته في الخبرية اذا لم يكن الفصل بين مميزها فصل معه واما اذا كان الفصل بينهما به فنقول من في مميزها
واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك الفعل كقوله تعالى كم اهلكنا من قرية وكم آتيناهم من آية بينة [illegible]
ولو قيل المراد به تعليم ومثل من بيانية في مميزي الخبرية المفرد والمجموع لكن جعلها ان سيبويه والخليل كثيرا [illegible]
[illegible] مميز الاستفهامية وقد يحذف مقدرا كما عرفت وقد يحذف مميزه اي مميز كم استفهامية كانت او خبرية
لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم دينارا مالك فتمييز [illegible] مميز كم الاستفهامية
وكم ضربت اي كم ضربة ضربت نظير حذف كم الخبرية وكم في الوجهين اي في الاستفهام والخبر تقع منصوبا محلا وكذا مجرورا
مرفوعا اذا كان بعده اي بعد كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقه اي بسبب تعلق ضميره
او متعلقه وانما قيد به احترازا من نحو كم رجلا او رجل ضربته او اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت مفعول به اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولا به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت مصدر او كم يوما سرت
وكم يوم صمت مفعول فيه ومجرورا عطف على قوله منصوبا اي تقع كم في الوجهين مجرورا اذا كان قبلها حرف جر او مضاف نحو بكم
رجلا مررت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجلا ضربت وغلام كم رجل سلبت فان قلت كم صدر الكلام اذا وقع بعد حرف جر
او مضاف زال صدارته قلت انما دخل عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدارة اليه لكونه [illegible] بمنزلة كلمة واحدة
والمجرور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعا عطف على قوله مجرورا اي تقع كم في الوجهين مرفوعا اذا لم يكن شيء من الامرين
اعني اذا لم يوجد امرين اي المذكورين بان لم يكن بعده فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر

او منصوبا فيقع مرفوعا عند فقدان هذه الامور الثلاثة واطلاق الامرين عليهما بما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضي النصب
والجر والمراد بقوله مرفوعا انه يرفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او رجل غلامك وتارة على الاولوية اخرى كما في نحو كم رجلا
او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل هذا اولى سلامة عن الحذف فيه اذا اندفع ما قيل انه يمكن ان لا يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجرورا عن العوامل اللفظية بل يكون المنصوب مفسرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل
ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا مبتدأ ان لم يكن اي كم في الوجهين ظرفا لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا
اخوك وكم رجل ضربته وخبرا ان كان كم في الوجهين ظرفا لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوم سفرك وكم شهر صومي ويعلم كونه
ظرفا بالمميز الكائن هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميز كم ظرفا وخبرا
ان كان مميزا ظرفا لما فرغ عن الكنايات شرع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام وقيد الظروف
بالمبنية ليغني عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه كقبل وبعد وفوق وتحت
تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون و
اول يعني قبل قال الله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى
حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناؤها على الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان
بحذف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منويا اي مقصودا
للمتكلم والا اي وان لم يكن المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا كانت اي تلك الظروف معربة مع التنوين لزوال
علة البناء نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متأخر كان خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا ۞ اكاد اغص بالماء الفرات ۞ وكذا اذا كان ما اضيف اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا
ولم يذكره لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اي وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بكسر
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات لانها تصير بعد حذف
المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فلا غاية ههنا المضاف اليه
بدلا لانه لوجود العوض كان مذكورا او الغاية العوض ومنها اي من تلك الظروف حيث بالحركات الثلث وجاء بالواو
كذلك وهي للمكان وقد يستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اي كلمة حيث تشبيها اي لاجله تشبيها لها بالغايات
لملازمتها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اما الاول فلان معنى اجلس حيث زيد جالس اي اجلس بمكان

جلوس زيد واما الثاني فهو عدم الاضافة لفظا فظهر لان حق الظروف اضافتها الى المفردات واضافتها الى الجملة كلا
اضافة ولذا اخترنا بناءها على الضم قال الله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى و
هو لا يعلمون وقد تضاف اي حيث الى المفرد كقول الشاعر + اما ترى حيث سهيل طالعا اي مكان سهيل او نجم
نجما يضيء كالشهاب ساطعا فحيث في البيت مضاف الى مفرد وهو سهيل ويروى رفع سهيل على انه مبتدأ المحذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود محذوف لدلالة الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة الى المفرد ويعربه بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة
الى الجملة والاشهر بناءه وترى من الرواية البصرية ليقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا ونجما بدل منه ويضيء وساطعا صفات
وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال كما مر وشرطه اي شرط في الاستعمال
الغالب ان تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس وانما كان
شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجها اليها بتعين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانه موضوع لمكان
يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبنية اذا ووجه بناءها ما مر في حيث وهي اي كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل
واذا دخل على الماضي صار اي الماضي مستقبلا غالبا نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله وقد تستعمل في الماضي من غير ان يصير
مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس ولها امثال كثيرة ومنها اي في كلمة اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر لبنائها ويجوز ان يقع بعدها اي
بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو آتيك اذا الشمس طالعة والمختار بعدها الجملة الفعلية لان
الشرط يقتضي الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختارا والمنقول
عن المبرد اختصاصها بالفعلية نحو آتيك اذا طلعت الشمس وقد يجيء اذا لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمراره وقد يكون اي اذا للمفاجاة لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصدر جمهور اللام من باب المفاعلة معناه الاخذ بغتة
والمفاجأة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف
اي اذا كان اذا للمفاجاة فالحكم كذا فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
بعد اذا المفاجاة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او هو جه وظاهر كلام سيبويه ان اذا
للمفاجاة ظرف مكان لحاضر والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال الجرمي تقديره فاجأني من جعل اذا ابتنى فاجأ
ويمنع اظهاره استغناء بالنبوة ما في اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به

مفعول لا به لفاجأت فكأنك قلت خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرف فالعامل كما صرح به قول الجامي فانه قال لحكم

وتقع المبتدأ بعد اذا التي للمفاجأة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا كلامه وقال المبرد وعليه اكثر المتأخرين هي

ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فهو لا يخلو من ان

يذكر بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد قائم او اسم مفرد وبعده حال نحو خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت فحضر في زيد قائما وقال

الاندلسي وان شئت رفعت قائما على انه خبر مبتدأ والقيت الظرف كما تلقي في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف

المكان يقع خبرا عن الجثة وقائما حال عن الضمير في الظرف والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل وفي اذا الفعل الدال عليه اذا

وهو فاجأت وعن الاخفش ومن تبعه ان اذا للمفاجأة حرف دال على المفاجأة ومنها اي من الظروف المبنية اذ وهي للماضي

اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ماضيا نحو اتيت اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشكل هذا بقوله تعالى فسوف

يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم لان اذ وان دخلت على المستقبل ههنا الا انه نزل منزلة الماضي لان اخبار من عنده المستقبل كالماضي

ولانه يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهو كونه

مستقبلا بقرينة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث او لان وضعها وضع الحروف ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جئتك اذ طلعت الشمس

والجملة الاسمية ومثاله نحو جئتك اذ الشمس طالعة وقد يكون اذ للمفاجأة قال الرضي والاغلب مجيء اذ في جواب بينما كقول

كنت واقفا اذ جاءني عمرو وقال في اللباب وهما يعني اذ واذا كانتا للمفاجأة تخص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية

ايقاعا للمباينة بينهما وبين الزمانية ولما كان مجيء اذ للمفاجأة قليلا في كلامهم لم يذكره المصرح ومنها اي ومن الظروف المبنية

اين وانى للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي الكائنان للمكان او هما كائنان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونهما

متلبسين بمعنى الاستفهام وانما بنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تمشي واني تقعد وتجيء اني بمعنى كيف اذا

كان بعده فعل كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم وبمعنى الشرط معطوف على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس

اجلس واني تقم اقم ومنها اي ومن الظروف المبنية متى للزمان استفهاما وشرطا انتصابهما على انهما تمييزان اي من حيث الاستفهام

والشرط او على انهما حالان اي حال كون الزمان ذا استفهام وشرط نحو متى تسافر مثال المتى للزمان استفهاما ومتى تصم اصم

مثال المتى للزمان شرطا ووجه بنائها ما ذكرنا في اين واني ومنها اي ومن الظروف المبنية كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت

اي في اي حال انت اي صفتك هي من الصحة او السقم او غيره فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال ويستعمل كيف للشرط مع ما على

ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين وهي ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في اين زيد

جالس زيد واما اضافتها الى مفرد وهو مهمل او ضعيف لانها لم تكن حق الظروف اضافتها الى المفردات واضافتها الى الجملة
اضافة ولذا اختيرتا بالحمل على الضم قال الله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون لحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى وهو
لا يعلمون وقد تضاف اي حيث الى المفرد كقول الشاعر + اما ترى حيث سهيل طالعا اي مكان سهيل وفي
بعض النسخ كانت حيثما حيث في البيت مضافة الى المفرد وهو سهيل ويروى برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود فلا تكون الحال عليه وهي طالعا من الاضافة الى المفرد ويروى بجره بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة
الى الجملة والاشهر بناؤها وترى من الرواية البصرية ليقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا وجملة بدل منه وبقي وساطعا من صفات
وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال كما مر وشرطها اي شرط حيث في الاستعمال
الغالب ان تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس وانما
شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجها اليها تبيين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتمه لانه موضوع لمكان
يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبنية اذا ووجه بنائها ما مر في حيث وهي اي كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان دخلت على الماضي صار اي الماضي مستقبلا في المعنى نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله وقد يستعمل في الماضي من غير ان يصير
مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس والامثال كثيرة ومنها اي في كلمة اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على جملة اي تضمنت معنى حرف الشرط بوجه آخر لبنائها فلذلك يجوز ان تقع بعدها اي
بعد اذا الجملة الاسمية لعدم رسوخها للشرط كان ولو نحو آتيك اذا الشمس طالعة والمختار بعدها الجملة الفعلية لان
الشرط يقتضي الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختارا او المنقول
من المبرد اختصاصها بالفعلية نحو آتيك اذا طلعت الشمس وقد يجيء اذا للزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمراره وقد تكون اي اذا للمفاجاة لوجود الشيء فجاءة اي بغتة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه الاتيان بغتة
والمفاجاة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف
اي اذا كان اذا المفاجاة فيختار كونها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
بعد اذا المفاجاة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موجود وظاهر كلام سيبويه ان اذا
المفاجاة حرف فان حاضر والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال الجرمي تقديره فاجأت ... من جبل والمعنى ...
ومنع اطراد استعماله اي اذا في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعول به

لتضمنهما معنى حرف الاضافة وشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين كدهر الداهرين ويدل
على ذلك استعمالها كك واعرب ح مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيف الظروف التى ليست بمبنية الى جملة او الى اذا
المضافة الى الجملة جاز بناؤها اى بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف اليه المبنى ولو بواسطة كما فى اذ ولان الجملة
من حيث هى هى مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل واختير بناؤها على الفتح للخفة وفى قوله جاز بناؤها اشارة الى انه جاز
اعرابها ايضا لاصالة اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو يوم ينفخ فى
الصور كيومئذ وح اى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وكذلك مثل وغير مع ما وان يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز
بناؤها على الفتح مع جواز الاعراب كك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة اى مضافة الى احدهما تجوز
بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضربته
وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة تشبيهها بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر
بناءهما فى بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ثم لما فرغ عن
البابين فى الاسم المعرب والمبنى شرع فى الخاتمة فقال **الخاتمة** فى سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء
صفة للاحكام وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل معناه الباقى وفيها اى فى الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم
على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المعرب
وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبنى اخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو المطلب الاصلى
الاهم الافيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشئ معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع لشئ
معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجى وكانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه
علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو
اى اسم وضع لشئ معين والمعرفة فتذكير الضمير باعتبار الخبر فانه مذكر لما عرفت ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس
تانيث جميع الاشياء او لانه تانيث المعرفة غير حقيقى ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعنى اسماء
الاشارات والموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب حين
التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به
والمعرفة بالنداء نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة تم والمعرف باللام الالف واللام العهدية والجنسية او الاستغراقية

فاما ومن سيبويه انها اسم صريح لا ظرف لم يرد مثل صحيح او سقيم في جوابه ولو كان ظرفا لاصح وقوع مثل ذلك في
جوابه بل اجيب بنحو الظرف وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي ومن الظروف المبنية وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام
ايان للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام او حال كون الزمان ذا استفهام او ذا صفة استفهام والفرق بين ايان وبين
متى ان الاولى مختصة بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد وبناؤها
لما مر في كيف ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ قدم مذ على منذ مع كون مذ فرعا له اذ اصل مذ منذ بدليل التصغير وعلى منذ
فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها نظرا الى انه مقدم لكونه اخف من منذ وانما بنيا اسمين لتضمنهما اياهما حرفين او يكون وضعهما
وضع الحروف ثم حمل منذ على مذ او لمشابهتهما بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انهما لم يبنيا على الضم لانهما ليسا
مقطوعتان عن الاضافة المعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدة اي مذ ومنذ الكائنان بمعناه ويستعملان للمعنيين احدهما
اول المدة ان صلح اي الزمان بعدهما جوابا بالمتى نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة في جواب من قال متى ما رأيت زيدا اي اول
مدة انقطاع رؤيتي اياه يوم الجمعة وثانيهما بمعنى جميع المدة ان صلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رأيته مذ او منذ يومان في جواب
من قال كم مدة ما رأيت زيدا اي جميع مدة ما رأيته يومان ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى عند اي لدى ولدن الكائنان بمعناه عند وهما كالمترادفين معناه ونحو الاول لديك
اي عندك والفرق بينهما اي الفرق الحاصل بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه الحضور حتى يقال المال عند زيد فيما يحضر كان او
كانت في خزانته ويشترط ذلك اي الحضور في لدى ولدن حتى يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده فيكون عند اعم
من لدى واخواته مطلقا وجاء فيه اي لدن لغات اخر لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة
عليه ومنها اي من الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهر لغات وفيها لغات وهي قط بضم القاف
والطاء المشددة وقط المشددة وقد بفتح القاف وسكون الطاء مثل قط المخففة وهو اسم فعل للماضي المنفي نحو ما رأيته قط
فان معناه ما رأيته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول مثل قول انت مرجانا ما صدق بالنبي
الكذب وقد يستعمل في الاثبات وحركت لالتقاء الساكنين وانما بنيت قط المخففة لوضعها وضع الحروف وقط المشددة لمشابهتها
بالحرف لتضمنها لام التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها اي من الظروف المبنية عوض بفتح العين وقد جاء بالضم
مستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا اضرب عوض فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلة وانما بني عوض لتضمنها

لتضمنهما معنى حرف الاضافة وشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين كدهر الداهرين ويدل
على ذلك استعمالها كذلك واعرب ح مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية الى جملة او الى اذ
المضافة الى الجملة جاز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بنائها من المضاف اليه المبني ولو بواسطة كما في اذ لان الجمل
من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل واختير بناؤها على الفتح للخفة وفي قوله جاز بناؤها اشارة الى انه جاز
اعرابها ايضا لاصالة اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو يوم ينفخ في
الصور ويومئذ ح اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وكذلك مثل وغير مع ما وان يعني كما ان الظروف المذكورة يجوز
بناؤها على الفتح مع جواز الاعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة اي مضافة الى احدهما في جواز
بنائها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضرب زيد
وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة تشبيهها بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر
بناؤهما في بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسمين متحققين للاعراب ثم لما فرغ عن
البابين في الاسم المعرب والمبني شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة** في سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء
صفة للاحكام وسائر مشتق من السور بمعنى البقية لا الكل ومعناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم
على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المعرب
وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبني اخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو المط الاصلي
الاهم الافيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع لشيء
معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجي وكانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه
علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو
اي الاسم وضع لشيء معين والمعرفة فتذكير الضمير باعتبار الخبر فانه مذكر لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس
تانيث جميع الاشياء او لانه تانيث المعرفة غير حقيقي ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء
الاشارات والموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب حين
التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به
والمعرفة بالنداء نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة ح بالالف واللام العهدية والجنسية او الاستغراقية

اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فان كان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس وان كان
ان يقيد الى الجنس باعتبار تحققه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي وان كان تقيد باعتبار فرد فهي لام
العهد الذهني كما في ادخل السوق وان كان تقيده اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات الآية وان كان يشار الى قسم من مفهوم اللفظ معهود معلوم بينك وبين مخاطبك سبق ذكره اليه صريحا او كناية
فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وان كان تعريف المعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس
من امبر امصيام في امسفر لان الميم بدل من اللام فلا يرد ما دخلت هي عليه قسما آخر من المعارف ولم يذكر المقصود من المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل وفي الرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه
لوقوعه موقع كاف الخطاب وهذا اظهر من الاسماء والمضاف الى احدها اي احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء وفي
نصب على انه مفعول معلق معنوية صفة اضافة لا يجوز غيره مثل وشبه وفيه احتراز من المضاف الى احد اقسام المعارف
الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريفات المعارف غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والمعرف
واللام مستغنيا عن التعريف فصل العلم بذكر التعريف فقال والعلم اي اسم او لفظ وكلمة ما موصولة او موصوفة وضع لشيء معين بحيث
لا يتناول المعارف كلها او قيود لا يتناول غيره تخرج منه ما سوى العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد وانما قال بهذا لئلا يخرج
منه العلم الذي وقع فيه الاشتراك بحسبه اذا سمي رجل ثم سمي به رجل آخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع بل
باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعم من ان يكون منقولا بالفعل او مرتجلا كما ان مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله او اسما
نحو زيد او لقبا نحو صديق او كنية نحو ابو بكر وغيره مما بني ذاته نحو زيد او المعنى مثل سبحان علم التسبيح او وقتا نحو بكرة و
الموزونات نحو فعلان الذي وزنه فعل او مراد لفظ جنس ككسيه كرزا وغيره [illegible] ضعف نقله واعرف المعارف اي اكثرها تعريفا
المضمر المتكلم مثل انا ونحن لعدم الاشتباه فيه قط ثم المخاطب نحو انت لا يكون الاشتباه فيه ثم
الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهمات اي اسماء الاشارة والموصولات ثم المعرف باللام والمضاف احدها واما [illegible] في قوة
المضاف اليه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه هذا هو المشهور من مذهب سيبويه وعنه انه يستوي بين المضمر
والعلم وههنا اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر والنكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل وفرس فقوله ما وضع لشيء
يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخول رب عليها [illegible] كم
الخبرية [illegible] الاسم لا بمعنى ليس ولما ذكر النكرة [illegible] اسماء العدد والتي يلزم اكثر التفسير بالنكرة [illegible]

ولو اخرها عن المذكر والمونث لكان اولى لتعلقها بمبحث التذكير والتانيث ايضا وانما ذكرها علیحدة لاختصاصها باحكام لم توجد فی غيرها فقال **فصل اسماء العدد** ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اى اسماء العدد وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدودات فيدخل فی الحد الواحد والاثنان لانه يصح وقوعها جوابا لمن يقول كم عندك وليس الواحد بعدد عند كثير من الحساب والاثنان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكن لا بالوضع وكذا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجرى فی رجلا ايضا ومنهم من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذی ليس لاجزائه حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد مبتدا وقوله اثنا عشر كلمة خبره واحد مبتدا محذوف اى احدها واحد او بدل بعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه للاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف المعطوف الى عشر ولو لم يقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية فلا يرد ان الى هذه ليست لاسقاط ما وراء الغاية على نحو الى المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها ما قبلها لولا الغاية فاين اذ العشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج العشرة عن الاصول وهی داخلة فيها والا لم يتم العدد المذكور وهو اثنا عشر كلمة ومائة والف عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها اما بتثنية كمائتين والفين او بجمع قياسی كالالف ومئين او مات او غير قياسی كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب كاحد عشر او باضافة كثلث مائة وثلثة الالف واستعماله اى استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اى مبنى على ما يقتضيه القياس والافراد والتركيب والعطف اعنی للمذكر بدون التاء اى يستعمل الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعملان للمونث بالتاء لان القياس والاصل تذكير المذكر وتانيث المونث تقول على صيغة الخطاب دون الغيبة فی رجل واحد وفی رجلين اثنان بدون التاء وفی امرءة واحدة وفی امرءتين اثنتان بالتاء واستعماله اى العدد من ثلثة الى عشرة على خلاف القياس والاصل اعنی للمذكر بالتاء تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمونث بدونها اى بدون التاء تقول ثلث نسوة الى عشر نسوة وذلك لان الثلثة ماولة بالجماعة فيكون مونثا فيلزمه الحاق التاء وبعد الحاقها بالمذكر لم يجز ان يكون ملحقة بالمونث فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر لكون المذكر سابقا فی التخليق ولا يشكل هذا بقوله ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها لان الامثال عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وبعد العشرة تقول احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدى عشرة امرءة واثنا عشر امرءة وثلث عشرة امرءة الى تسعة عشرة امرءة على القياس والاصل من احد عشر الى اثنى عشر بتذكير الجزئين فی المذكر وتانيثهما فی المونث وتغير

الواحد الى احد والواحدة الى احدى طلبا للتخفيف ومن ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثباتها في الاول
في المذكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل فيها دون الجزء الاول تقليلا لمخالفة الاصل وبعد ذلك
اي بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون امرأة بلا فرق بين المذكر والمؤنث الى تسعين رجلا او امرأة وتقول احد وعشرون
رجلا واحدى وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا او امرأة يعني انك اذا عطفت عشرين واخواتها على تسعين وما دونها من
العشرات اي من واحد الى تسعة تستعمل ما دون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها وانما لم يركب الاحاد مع العشرات
في المعدود كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في عشرون واخواتها علامة الاعراب والتركيب موجب لبناء الجميع
منها محذور ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة بلا فرق متعلق بقوله اي ر
تقول في المذكر بلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما يتولد عنهما من تثنية وجمع يستعمل اي ذلك
على قياس ما عرفت في المسين من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت
ويقدم الالف على المائة والمائة على الاحاد والاحاد على العشرات تقول عندي الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفان ومائتان
واثنان وعشرون والفان وثلثمائة وثلث وعشرون امرأة واربع الاف وتسع مائة وخمس واربعون امرأة وعلى هذه
القياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفي الاضافة الف ومائة وخمسة رجال
وثلث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وكما تقول
الفان ومائتان وثلث الاف وثلثمائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد والف
ومائة واثنان والف ومائة ومائتان الى آخر ما ذكرنا ولما فرغ من كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتها
وهي المعدودات ولما كان الواحد والاثنان اول اسماء العدد وبيان حكمهما يعرف اولا مع انه مميز لهما فقال واعلم ان
الواحد والاثنين وكذا الواحدة والاثنتين ولم يذكرهما اكتفاء بذكر الاصل لا مميز لهما اي لم يذكر تمييز للواحد والاثنين بعدهما فرق
لفظ المميز يغني عن ذكر العدد فيهما اي في الواحد والاثنين كما تقول عندي رجل ورجلان ولا تقول عندي واحد رجل ولا اثنان
رجلين وذلك لان لفظ التمييز يفيد النص الذي يقصد بذكر العدد فيهما اي بيان الكمية اعني الواحد في مميز الواحد والاثنين في مميز
الاثنين فلا يجوز ان تميز الا انه لا يجوز ان يكون مستغنيا عن المميز فان حكم مقصد الامر من التمييز والمميز تحصيل الاجمال والتفصيل
معهم استغنا كل واحد منهما عن الآخر واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحمول على التاكيد ولما كان كلامه السابق موهم
انه لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد اصلا وقد كان له مميز دفعه بقوله واما سائر الاعداد اي باقي الاعداد غير الا

الواحد والاثنين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مميز يذكر بعدها فنقول مميز الثلثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد
الى مميزاتها مجموع لفظا تقول ثلثة رجال وثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما جعل مميز الثلثة
الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد موصوف بمعدود معنى لان ثلثة رجال في الاصل
رجال ثلثة ولو جعل هذا التمييز منصوبا لكان على صورة الفضلات فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها وانما كان مميز
ما بعد العشرة منصوبا لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجيء وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة مجموعا ولم يجعل مفردا كمميز ما بعد العشرة
لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحري ان يبين بالجماعة ليوافق العدد والمعدود فان العدد عبارة عن المعدود معنى وانما جعل مميز
ما بعد العشرة مفردا والتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اي مميز الثلثة الى العشرة لفظ المائة فحينئذ يكون اي ذلك المميز
مخفوضا مفردا تقول ثلثمائة وتسع مائة ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقياس اي قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلثمئات للمؤنث ومئين للمذكر الا انه رفض هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التمييز مرة الى افراد والتمييز في احد عشر
الى تسعة وتسعين تقرب الى المجموع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة فاستحسنوا الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين
او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد التمييز انما رجعوا الى خفض التمييز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
اما كون هذا التمييز منصوبا فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة
الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون والقياس عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون
لزم حذف نون اصلية وصفت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لزم بقاء النون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقبح واما كون
هذا التمييز مفردا فلان المفرد هو الاصل واخف من الجمع والمقصود من التمييز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه لغير حاجة ومميز
مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف وهما مائتان والفان وجمع الالف وهو آلاف والوف وانما لم يقل وجمعهما كما
قال وتثنيتهما لان جمع المائة مرفوض استعمالا حتى لا يقال ثلث مئات او مئين بل يقال ثلث مائة مخفوض مفرد تقول مائة رجل
ومائتا رجل والف امرأة والفا امرأة وثلثة آلاف رجل وثلاث آلاف امرأة وانما جعل هذا التمييز مخفوضا لوجود الاضافة ومفردا
لكراهتهم جمع مميز العدد الكثير وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه سائر
الاعداد الى ما لا يتناهى ولما جرى ذكر التذكير والتانيث في فصل العدد ذكرهما بعده فقال **فصل** الاسم اما مذكر واما مؤنث
قدم المذكر على المؤنث في التقسيم لتقدمه على المؤنث خلقة ورتبة ولانه عدمي لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث وعدم الملكات سابق

على وجوه ما . المؤنث ما فيه اي اسم ثبت في آخره علامة التأنيث قدم المؤنث على المذكر في التعريف ردّا للاختصار بيانه
او اخذا في البيان عن القريب وان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدمي كرم الوجود راجح
على العدم والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكذا الياء في هذي وفي هذا المعتبر ولم يذكره
المصنف في العلامات لجواز ان يكون التأنيث في هذي وفي صيغتي محدده لا بالعلامة كالتأنيث في انت ولان الكلام في المذكر
والمؤنث اللذين من اقسام المتمكن وهذي وتي من قسم المبني فلا وجه لذكرها معها لفظا او تقديرا تفصيل لعلامة التأنيث
اي سواء كانت العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كمرأة وناقة وغرفة وظلمة او
حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث ومن ثم لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية كما يجيء
علامة التأنيث وكحائض فانه صفة مختصة بالمؤنث وكتاب والكتب لانه مأول بالجماعة والمذكر بخلافه اي اسم متلبس
بمخالفة المؤنث اي لا يوجد فيه علامة التأنيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما ولما كان علامة التأنيث مأخوذة في تعريف المؤنث وكانت
معرفتها مطلوبة احتاج الى عدها فقال وعلامة التأنيث اي علامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلثة اي ثلثة اشياء واحد
اشار اي الى تفسير حد المؤنث بالعلامة بالشكل نحو مسلمات ونحو ذكرانا ورد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التأنيث الهاء وهم
والتاء منقلبة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء منقلبة عنها كطلحة الكاف في محل الرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء . مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب على انه حال وانما
جاء به لان المقصود هو التمثيل لطلحة للمؤنث بالعلامة اذ التعريف المذكور مخصوص به وهذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم
رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان مؤنثا حقيقيا فلا يصلح التمثيل للمؤنث بالعلامة وانما اثبات تأنيث حقيقة مثل
التسمية لرجل بلفظة الاشتباه في اعتبار التأنيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تأنيثه في تأنيث الفعل فلذا قيل لفظ
طلحة ثم التاء علامة للتأنيث والحكم بمعنى التأنيث فانها تأتي لمعان من غير ان تكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخة
وشيخة وامرأة وانسانة وهي سماعية او في الصفة كقائم وقائمة وهي قياسية او بين الواحد والجمع كجمال وجمالة
او لتأكيد الصفة كعلامة او التأنيث كغرفة او لعلامة العجمة كجواربة في جمع جورب او النسبة كالمغاربة في جمع مغربي او العوض
كفرازنة في جمع فرزان والاصل فرازين او لتأكيد الجمع كحجارة وثانيها الالف المقصورة اي التي بعد فتحة ولا يكون للالحاق نحو
نحو فتى وارطى ملحقا بجعفر ولا لمجرد الزيادة فلا تجيء نحو قبعثرى كحبلى وثالثها الالف الممدودة كحمراء ولا يخفى ان الالف الممدودة التي
قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة وان قلت انها منقلبة من الالف المقصورة اصلية ففي قوله والالف الممدودة تغير

نظرا الى ان تحيل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقديرا
لتفصيل علامة التانيث مطلقا وقد تقرر ان علامة التانيث المقدرة هى التاء وحدها قال والمقدرة اى العلامة التى تقدر
من انثته انما هى التاء فقط اى لا غيرها من العلامة ليندفع ما يتوهم من جعل قوله المذكور تفصيلا لمطلق العلامة ويعلم بيان الواقع
كارض ودار وانما حكم بتقدير العلامة فيهما بدليل تصغيرهما على اريضة ودويرة لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فانيا
ثم المؤنث على قسمين حقيقى وهو اى المؤنث الحقيقى اى الخلقى ما بازائه اى بمقابلة ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يوجد كامرأة فى الاناسى وناقة واتان فى البهائم وقد تبين ما فى الشرح لنهر الكلام فلا نفيد فى هذا المقام
ولفظى وهو اى المؤنث اللفظى ما اى مؤنث بخلافه اى بعكس بمخالفة المؤنث الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر فى الحيوان سواء
وجد فيه علامة التاء التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس الا العلامة فى لفظه حقيقة او حكما او تقديرا بل تانيث خلقى فى معناه
كظلمة نظير للتانيث اللفظى حقيقة وعين نظير للتانيث اللفظى تقديرا بدليل تصغيره على عيينة ولم يذكر نظير التانيث اللفظى حكما
كعقرب لقلة وقوعه وكالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت احكام
الفعل فى فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيدها اى اذا عرفت تلك الاحكام فلا نعيدها لان اعادة الشئ
يوجب التكرر وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقى ههنا بعده فى بحث الفاعل كك فهو غير موجب لذلك لانه
ذكره هناك تقريبا وذكره ههنا اى فى المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء مستغنيا
عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع فى تقسيم آخر باعتبار الافراد والتثنية
والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وذكر الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداهما مفرد طلبا للاختصار
فقال **فصل** المثنى قدمه على المجموع لكون عدده سابقا على عدد المجموع ولكونه قريبا من المفرد ولسلامة لفظ المفرد
فيه البتة ولكثرته بالنظر الى المجموع اسم الحق باخره اى باخر مفرده على حذف المضاف وفيه احتراز عن اثنين وكليهما اذ
لا مفرد لهما الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اى يدل هذا المفرد
بسبب ذلك الالحاق على ان معه اى مع المفرد آخر مثله اراد به ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنسه
لانه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان ولا ينتقض ذلك بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما
والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما فى القمرين والابوين او للمعز

على المركب كما في اسمين نحو رجلان في حالة الرفع ورجلين في حالة النصب والجر تبدأ اي الحاق الالف والياء المفتوح ما

ما قبلها والنون المكسورة بآخر المفرد من غير تغيير في الصحيح اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح

يجري في الجاري مجرى الصحيح والمعترض الياء اليه فذو وجه تخصيصه بالصحيح اما المقصور اي في الاسم المقصور وما هو في

آخره الف واحدة لازمة وسمي مقصورا لانه عنه المد ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه منقلبة

عن واو حقيقة كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل ولم يمل كالمسمى بالى ولدى وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصور

ثلاثيا مجردا او ذو ثلثة احرف لا الثلاثي في الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو معلى ومصطفى ردّ اي ذلك

الاسم الى اصله فقال في التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف

فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لوجود الثقل كملهى ومصطفى والا اي وان كان الف منقلبة عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول

الاصل او ميله وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او عن واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي والحال ان ذلك الاسم المقصور

اكثر من ثلاثي بان كان على اربعة احرف فصاعدا او ليست الفه منقلبة عن شيء من واو او ياء قلبت اي الالف ياء نحو التثنية

كرحيان في رحى بقي تغيير لان الفه منقلبة عن ياء وملهيان في ملهى تغيير لان الفه منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وحباريان

في حبارى بالضم نوع من الطير وهو تغيير لانه لم يكن الفه منقلبة عن شيء وانما قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا للاصل

فيما اصله الياء حقيقة او حكما تخفيفا فيما كان اكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شيء واما الممدود اي الاسم الممدود

فان كانت همزته اي همزة الممدود اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او الزائدة كقراء ثبتت اي الهمزة لكونها

اصلية كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او الناسك من قرأ او تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض

العرب قلبها واوا اعطاء لها حكم غيره من الممدود والا وان كانت همزته للتانيث قلبت واوا كحمراوان وصحراوان في حمراء وصحراء وانما

الهمزة عن قلبها لكراهة وقوع صورة علامة التانيث في الوسط اذا وقع الالف ساكنا في الوسط فيلتبس بتثنية

المؤنث بتثنية المذكر وانما جعلت الهمزة واوا لا ياء احترازا عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولكن الواو اقرب الى الهمزة

من الياء والا اي وان لم تكن همزته اصلية ولا للتانيث فان كانت همزته بدلا من اصل اي من حرف اصلي واوا كان

في كساء واصله كساو او ياء كرداء واصله رداي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب

حسنا اي في الثبوت والقلب كساوان في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها واما القلب فلشبهها

بالهمزة للتانيث في عدم كونها اصلية ويجب حذف نونه اي نون المثنى عند الاضافة تقول جاءني غلاما

كغلاما زيد ومسلما زيد منصرفين وجه وجوب حذف نون المثنى وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن الاضافة كما يخلو
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكر هاهنا ما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها ذكرت في المجرورات من حيث انها
من احكام المضاف والمثنى والمجموع من حيث انها من احكامها وذلك اي مثل حذف نون المثنى والتاء في المفرد في تثنية
الخصية والالية على غير القياس والشذوذ مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا نحو خصيتان واليتان فيراد مماثلة
حذف التاء عنهما بحذف نون المثنى في مجرد الحذف فلا يرد ما يقال ان قول المصنف وذلك تحذف تاء التانيث في تثنية الخصية
والالية ولا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرهما من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التانيث كشجرتين وتمرتين وجارحتين و
والقياس ان لا تحذف فيهما لئلا يلزم التباس تثنية المذكر بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتهما لانهما متلازمان
اي لان لكل واحد من خصيين والاليين متلازم للآخر يعني ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذا واحد من الاليين متلازم
للآخر فكانهما لشدة اتصالهما شيء واحد فنزلا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع في وسط المفرد وقيل
انما حذفت التاء في تثنيتهما لئلا يكونا مصرحين بذكر ما يستهجن ذكره كل التصريح واعلم انه اذا اريد اضافة مثنى الى مثنى اي الى
ضمير مثنى مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه وذكر مثنى ليعلم مراعاة الحكم الآتي في كل مثنى مذكرا كان او مؤنثا مرفوعا
او منصوبا او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنى الاول المضاف لا الثاني المضاف اليه بلفظ الجمع او المفرد ايضا لا بالمثنى اصالة
والهوية لا وجوبا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما اي قلباكما فاقطعوا ايديهما اي يديهما وذلك يشير به الى علة الحكم المذكور يعني
انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكراهة اجتماع تثنيتين لكونهما متماثلين فيما تاكد الاتصال لفظا ومعنى
اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبته بالتثنية في انه
ضم الى آخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان
داود وعيسى ابن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته لوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان
المجموع فقال فصل المجموع اسم دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة قوله
بتغيير صيغة مفرده ومعنى الحد اسم دل على افراده المقصودة بحروف مفرده ملتبسين بتغيير ما اي تغيير كان سواء كان لفظا كرجال في رجل وكما في المجموع او تقديرا نحو فلك
على وزن اسد حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضة مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكسرة في حمار ثم قوله دل
على آحاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما هو الجنس ووضعا
والآحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها وقوله بحروف مفرده احترز به عن اسم الجمع كما في

كما فرع عليه قوله فقوم ونحوه من رهط ونفر وابل وغنم وخيل وإن دل أي القوم ونحوه على آحاد فليس بجمع إذ لا مفرد له حتى يقيد الآحاد
بحروفه والمراد بحروف مفرده أعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال أو من حروف مفرده المقدر كما في نسوة فإنه يقدر له مفرد لم يوجد
في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فإن الفعلة من الأوزان المشهورة لجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع على قسمين
مصحح ويقال جمع السلامة أيضا وهو ما أي جمع لم يتغير بناء مفرده ومكسر ويقال جمع التكسير أيضا وهو ما أي جمع يتغير بناء مفرده
بسبب الجمعية لا به فلا ينتقض بمصطفين وباعتبار المفرد دون الأمور الخارجية فلا ينتقض بالجمع المصحح بتغير مفرده بلحوق
الحروف الخارجية الزائدة فالمصحح أي الجمع المصحح على قسمين مذكر وهو أي جمع المذكر الصحيح ما لحق بآخره أي آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع لموافقة الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون أو ياء مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر لموافقة الياء ونون
مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله لحق والضمير فيه راجع إلى المفرد أي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الإلحاق على أنه معه
أي مع مفرده أكثر منه يعني لم يقل من جنسه ليكون إشارة إلى إخراج الاسم المشترك فإنه لا يجمع كما لا يثنى إلا أن يتفق
جنسه لأنه أراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا أو مكسرا فإنه يحتاج إلى هذا القيد لإخراج المثنى فإن
قلت اسم التفضيل يقتضي ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه والكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت أصل الفعل إما أن يكون تحقيقا
أو مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في المثنى أكثر منه كما يقال فلان أفقه من
الحمار وأعلم من الجدار نحو مسلمين وهذا أي الإلحاق الواو والياء والنون المفتوحة بآخر المفرد بلا تغير كائن في الصحيح أما المنقوص
أي الاسم المنقوص فتحذف ياؤه حالة الجمع لالتقاء الساكنين بعد نقل الضمة لاستثقالها نحو قاضون … من أصله قاضيون فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين على ما هو القياس … المقصور أي الاسم المقصور الذي في آخره ألف مقصورة تحذف ألفه لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها أي ما قبل الألف
مفتوحا ليدل الفتح على المحذوف نحو مصطفون جمع مصطفى أصله مصطفيون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
ويبقى ما قبل الألف مفتوحا للدلالة على الألف المحذوفة ونحوه أي الجمع الذي لحق بآخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة بادل الكلم اعلم أن المفرد الذي أريد جمعه هذا الجمع لا يخلو من أن يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه أو
يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فإن كان اسما فشرط صحة جمعه هذا الجمع أن يكون مذكرا
والعلمية والعقل لكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل أشرف من غيره فأعطي الأشرف
للأشرف وإذا انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين والاثنان منها كالمرأة أو واحد منها نحو علم مؤنث من لم يجمع هذا الجمع وأما
انتقض هذه القاعدة نحو سنة وأرضة وثبة وقلة لأنها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشروط المذكورة فهذا الجمع

الجمع فيها اجاب عنه بقوله واما قولهم سنون بكسر النون جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها جمع ارض
بسكونها وثبون جمع ثبة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عود ان يلعب بها الصبيان فشاذ من وجهين
احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو وعمانى من محيد فان سنينه دنا فيها ظاهر فعلى هذا ينبغى ان يؤخر بيان الشذوذ
عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان
حذف النون لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع
فى واحده وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة فى ارض لانها فى الاصل ارضة ويدل عليه تصغيره على اريضة وكاللام
سنة فانها فى التقدير سنوة فحذفت التاء واللام وجمعنا بالواو والنون جبرا لما كان له من النقص بحذف التاء
واللام واما نحو العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله
رايتهم لى ساجدين باول بجماعة لما صدر فعل العقلاء من الكوكب وهو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع وان كان صفة
فشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثانى ان يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو
والنون لانه لو جمع بذلك اما ان يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره
وان يجمع بغير التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقى من الشروط
الثلثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون اى ذلك الاسم الذى كان صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعل الذى
مؤنثه على صيغة فعلاء كاحمر حمراء فانه لا يقال احمرون ليحصل الفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يجيء لافعل التفضيل هذا الجمع
كالافضلون وانما لم يعكس الامر لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل ولا ينقص ذلك بالجمع جمعا حيث يجيء جمعه بالواو والنون
نحو الاجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس ولا يكون فعلان الذى مؤنثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يقال
سكرانون فرقا بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا يكون فعيلا كائنا بمعنى مفعول
كجريح فانه لا يقال رجال جريحون اذا كان بمعنى المفعول لان المذكر فيه يستوى مع المؤنث فلا يجمع مذكره بالواو والنون
ولا يجمع مؤنثه بالالف والتاء ودفع بترجيح الاستواء المقتضى فيه ولا يكون فعولا كائنا بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر فانه لا يقال رجال
صبورون لما قلنا فى جريح ويجب حذف نونه اى نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون لما اضيف
الى مصر حذف النون فصار مسلمو مصر ومؤنث عطف على قوله مذكر وهو اى جمع المؤنث الصحيح ما اى جمع الحق باخره اى
باخر مفرده الف وتاء نحو مسلمات فى جمع مسلمة وهندات فى جمع هند ومريم هذا غير اولى العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات

وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان اي الاسم الذي
جمع سالما بالالف والتاء والحال ان ذلك المؤنث صفة وله مذكر الواو للحال اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم
مذكرا ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كمسلمات فان مفرده مسلمة ومذكره وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان
المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع
وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلو جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر
بالواو والنون لا جمع التكسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واما الخضراوات في قوله عليه السلام ليس في الخضراوات
صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكرها اخضر ولم يجمع بالواو والنون فلغلبة الاسمية الحقت بالاسماء
وخرجت عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له اي لذلك المؤنث في الصفة مذكر جمع بالواو والنون فشرطه
ان لا يكون مؤنثا مجردا من التاء او لو جمع المجرد من التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كحائض لانه
يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم
الالتباس بجمع حائض على حائض ولم يقبل الامر بالعكس لان ما فيه التاء احق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا
وكذا الحال في الحامل والحائض اي ذلك المؤنث او الاسم اسما او صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هند
لما فرغ من نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان جمع الكسر فقال والمكسر اي جمع المكسر صيغته اي صيغة المكسر في الثلاثي المجرد
كثيرة تعرف بالسماع كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس وفلوس في جمع فلس وصيغته في غير الثلاثي المجرد يجيء على
وزان فعائل قياسا اي من اقياس كما عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقرير اعلم لان التصريف
صار علما للتصريف وانما قال في التصريف ولم يقل في الصرف حيث ان الصرف المشهور من في التصريف مبالغة
من الصرف فالاولى ان يذكر فيه حقيقة مبالغة من الصرف لان اسم التصريف حسن شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان تقسيم الجمع
اليها باعتبار اللفظ وههنا مر او ثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اي الجمع مطلقا لا المكسر فقط انقسم لقسمته الى
القسمين فيما سبق من تصحيح وتسمية الجمع بالمكسر ههنا كما ظن بعضهم غير مرتب عليه لانه يوجب دخول جمعي الصحيح في المكسر
حيث اورده في جمع القلة الذي هو القسم او ولا يكون قسيم الشيء قسما منه لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز
احدها جمع القلة وهو اي جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اي على ما دون العشرة الى الثلثة وابنيته
اي ابنية جمع القلة ستة افعل كاكلب في كلب وافعال كاجسام في جمع جسم وافعلة كامثلة في جمع مثال وفعلة

وأفعلة كغلمة في جمع غلام وجمعا الصحيح أصله جمعان ثم سقطت النون بإضافة إلى الصحيح وهو معطوف على قوله وفعلة يعني
أبنية جمع القلة هذه الأمثلة الأربعة وكلا نوعي جمع الصحيح المذكر والمؤنث وزاد الفراء أفعلة كأكلة جمع أكل وزاد بعضهم
أفعلاء كأصدقاء جمع صديق بدون اللام يعني أن هذه الأبنية الأربعة وجمعي الصحيح جمع أي تطلق على العشرة وعلى ما فوقها إذا استعملت
بدون لام التعريف وأما إذا استعملت مع لام التعريف فحكمها ليس كذلك لأن الأصل في المعرف باللام مطلقا جمعا كان أو مفردا
هو الاستغراق والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جمع
القلة هو ما غلب استعماله منكرا في العشرة وما دونها وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكرا فيما فوق العشرة والمصنف
لم يذكر هذا القيد في جمع الكثرة اكتفاء بذكره في جمع القلة وما سواهما جمع الكثرة وهو ما أي جمع تطلق بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة
إلى ما لا نهاية وأبنيته أي أبنية جمع الكثرة ما عدا الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الأبنية الأربعة وجمعي الصحيح
وإذا لم يوجد للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرجل أو بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بينهما
وقد يستعار أحدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود أقراء ثم أخذ في تقسيم الآخر للاسم
باعتبار كونه متعلقا بالفعل أو غير متعلق به وإنما أخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الأسماء المتعلقة بالفعل مقترنا
بذكر الفعل ثم الأسماء المتعلقة بالفعل أقسام منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والآلة ولما كان المراد
بالأسماء المتعلقة بالفعل ههنا ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الأفعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والآلة لأنهما لا يعملان
فقال **فصل** المصدر قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه أصلا في الاشتقاق على رأي البصريين أو لكونه مظنة للإصابة
لمكان الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط إنما أورد الاسم لأن
المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وإنما لم يقيد الحدث بجريانه على
الفعل كما قيده غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لأن التقييد بجريانه على الفعل تخرج المصادر التي لا فعل
لها من لفظها مثل ويحك وويلك عن الحد فالمص رح تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لأن تركه يدخل أسماء المصادر
فيه نحو الوضوء والغسل لأنها يدل لأن على الحدث أيضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرج عنه فلم يكن تعريف المص رح للمصدر
مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقات يشتق منه أي من المصدر الأفعال كالضرب والنصر
مثلا وكذا المشتق من المصدر متعلقات الأفعال لأنه إذا كان أصلا للأفعال يكون لمتعلقاتها أيضا واختار الشيخ بهذا ما ذهب
إليه البصريون من أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر وأعرض عما ذهب الكوفيون حيث زعموا أن الفعل أصل فيه

لان مذہبہم غیر ثابت بل ہم تخلفوا فی اثبات مذہبہم بدلائل التی عورض بہا باجوبۃ قویۃ ثم اعلم ان الاشتقاق رد کلمۃ الی اخری لتناسبہما
فی اللفظ والمعنی والمشہور فی المناسبۃ المعنویۃ ان یدخل معنی المشتق منہ فی المشتق وابنیتہ ای ابنیۃ المصدر من الثلاثی المجرد
ای من الفعل الثلاثی من ابواب الثلاثی المجرد غیر منضبطۃ ای محفوظۃ تعرف بالسماع من العرب ولا قیاس علیہ وہی ترتقی عند
سیبویہ الی اثنین وثلثین بابا کما عرفت فی کتب التصریف ومن غیرہ ای ابنیتہ من غیر الثلاثی المجرد وہو الثلاثی المزید فیہ والرباعی
المجرد والمزید فیہ قیاس ای قیاسیۃ او مقیسۃ او ذات قیاس ای من شانہا ان تثبت من غیر سماع بالقیاس کالافعال
من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللۃ من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلا ای تمثیلا مثلا لان
الابنیۃ من غیر الثلاثی المجرد تجیئ الی غیر ذلک مما عرفت فی علم التصریف والمصدر ان لم یکن مفعولا مطلقا یعمل عمل فعلہ المشتق منہ
سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال وذلک لان المصدر انما یعمل لکونہ تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر ربما
والحال والاستقبال فاذن یعمل بمعنی کل واحد منہا وانما قید عملہ بقولہ ان لم یکن مفعولا مطلقا لانہ اذا کان مطلقا فالحکم یجیئ
فی المتن ثم اشار الی کیفیۃ عمل المصدر بقولہ فی الرفع فامثالہ اللازم نحو اعجبنی قیام زید فان القیام مصدر لازم یرفع الفاعل
وہو زید وفی النصب مفعولا فمثال المتعدی نحو اعجبنی ضرب زید عمرا فان الضرب مصدر متعد یرفع الفاعل وہو زید وینصب
المفعول بہ وہو عمرا ولا یجوز تقدیم معمول المصدر علیہ ای علی المصدر فلا یقال زید ضرب عمرا بتقدیم الفاعل علی المصدر
ولا یقال اعجبنی عمرا ضرب زید بتقدیم المفعول علی المصدر وذلک لکونہ فی تقدیر ان مع الفعل وشیء مما فی حیز ان لا یتقدم علیہا
لان حرف ان موصول والفعل بعدہا صلتہا وشیء مما فی حیز الموصول من الصلۃ ومعمولہا لا یتقدم علیہا کما تقرر فی کلام النحاۃ وخالفہم الرضی
فی الظروف وجوز تقدیمہ علیہ لتوسعہم فیہا ویجوز اضافتہ ای المصدر الی الفاعل مع ذکر المفعول منصوبا وترکہ وہو اقوی
المصادر فی العمل لا المنون کما ظن وصرح بہ الرضی واذا اضیف المصدر الی معمولہ لا یجب تحمیل تابع ذلک المعمول تابعا
للفظہ وجاز حملہ تابعا للمحل عند الاکثر نحو کرہت ضرب زید عمرا فان الضرب مصدر اضیف الی الفاعل مع ذکر مفعولہ منصوبا
ومثال المصدر الذی یضاف الی فاعلہ مع ترک مفعولہ نحو کرہت ضرب زید والی المفعول ای ویجوز اضافتہ الی المفعول مع ذکر الفاعل
مرفوعا وترکہ اذا قامت القرینۃ علی کونہ مفعولا والمفعول اعم من ان یکون مفعولا او ظرفا او علۃ لکن اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ
الی المفعول لکون اختیار الفعل بشبہہ الی الفاعل اکثر وانما قال صاحب الکافیۃ وقد یضاف الی المفعول لکلمۃ قد المفیدۃ تقلیلا
نحو کرہت ضرب عمرو زید فان الضرب مصدر اضیف الی المفعول وذکر الفاعل مرفوعا ومثال المصدر الذی اضیف الی المفعول
وترک الفاعل قولہ لا یسأم الانسان من دعاء الخیر اما ان کان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل الذی قبلہ ای قبل المصدر

المصدر وليس العمل للمصدر لان المعمول لا يتعلق بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان منصوبا للمطلق حقيقة واما اذا كان
مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربت ضرب الامير اللص فمثل نص عليه الرضي نحو ضربت ضربا عمروا فعمروا منصوب بضربت لا بضربا ثم
لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال فصل اسم الفاعل المشتق احترز به عن اسم غير مشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق
الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول
فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى
الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فان معنى زيد حسن او كريم ثبت له الحسن والكرم بلا ملاحظة حدوث
الحسن والكرم في زمان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسن كاسم الان او غدا وكذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويجب
ان يعتبر قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود وسيأتي الحدود النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل
بمعنى الحدوث بعد دخوله فيه نحو اضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن مع زيادة فبقيد الحيثية فيكون معنى الحد
اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو
حائض وطالق وحامل مما يدل على الثبوت مع انها اسماء الفاعلين فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج
عن الحد وكذا لا يخرج عنه نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر لانه يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ و
والاستمرار واما صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم والقادر وان دلت على الاستمرار والدوام فلان الاستمرار
فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل يعني بالصيغة
الكثيرة المشهورة والافتعال فول وغيره ونحو ذلك انه من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما تعرض لبيان
الصيغة مع انه وظائف التصريف دون النحو استطرادا او ضمنا وقال بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتعريف
تقدير وتيسير لموضع الاحكام النحوية من الثلاثي المجرد الجار والمجرور صفة للصيغة اي صيغته الكائنة من كذا
واقعة على وزن فاعل ويسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غيره على صيغة المضارع معطوف جملة على
جملة اي وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكائن من ذلك الفعل
بميم مضمومة اي الكائنة مع ميم مضمومة اذ الباء بمعنى مع مكان حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة
مضمومة كما في يستخرج وكسر ما قبل الآخر اي ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الآخر ان لم يكن

فيما قبل آخر المضارع كسرا كما يقبل ويقابل فان ما قبله مفتوح كم قبل مستخرج ذكر المثالين لان بعدهما على صيغة المضارع
ولا يخالف الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفه بحركة الميم ايضا وينبغي ان يذكر مثالا ثالثا وهو ما يخالفه في
حركة ما قبل الآخر نحو متواصل وما نحو اشهب فهو مشبه بالمعصر فهو معصر الفتح فهو منفتح فتأمل ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله المعروف
اي المعلوم الذي اشتق هو منه لازما كان او متعديا متقدما كان او مؤخرا في الاعراب وللاضمار بشرط ان كان اي اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال وانما اشترط احدهما لعمل اسم الفاعل لان عمله لمشابهته المضارع فيجب ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه
فيه لفاتت قوة المناسبة وهو لمشابهته لفظا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او على سبيل الحكاية
لئلا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناه
ان المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان [illegible] واعتمد على المبتدأ اي خبرا عنه نحو
زيد قائم ابوه او ذي الحال عطف على المبتدأ . اي او معتمدا على ذي الحال نحو جاءني زيد ضاربا ابوه عمرا او
او الموصوف عطف على ذي الحال اي او معتمدا على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمرا او الهمزة اي او معتمدا على
على همزة الاستفهام نحو أقائم زيد او حرف النفي [illegible] نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على احد
هذه الاشياء لانه يقوي به [illegible] الثاني لضعفه [illegible] يستعمل في الاصل [illegible] في المعنى [illegible]
محكوم به عليه وهو مذكور [illegible] الاخريين [illegible] بالفعل اولى [illegible] على كونه
في العمل [illegible] ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا حقيقة ولا يكون مصغرا لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير
لضعف شبه الفعل ما خرج بالوصف لفظا والا بالتصغير [illegible] وصفا بالمعنى ثم اشتراط الاعتماد لاسم الفاعل على ما ذكره انما هو
مذهب سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير الاعتماد عليه [illegible]
فان كان [illegible] الاخبار اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى المفعول اضافة معنوية [illegible]
شرط الاضافة اللفظية وهي اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل ح غير عامل [illegible] ذكر مفعوله [illegible]
فانه عمل اسم الفاعل مطلقا ولم يوجب الاضافة [illegible] لا يكون الاضافة عنده [illegible] بل يكون لفظية [illegible] الحال والاستقبال
واما الضمير [illegible] بدون قرينة [illegible] نحو زيد ضارب عمرو امس فان الضارب ههنا بمعنى الماضي فوجب اضافته الى
عمرو واذا اي عمل اسم الفاعل بشرط بمعنى الحال والاستقبال اذا كان اي اسم الفاعل منكرا اما اذا كان معرفا باللام [illegible] لا يلزم
الشرط فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يحتاج الى شرط من شروط [illegible] العمل صرح به الرضي فيستوي فيه جميع الازمنة

الازمنة يعني الماضي والحال والاستقبال لان اسم الفاعل ح يجري مجرى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة واصلها

ان توصل بالفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا تمسك الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمرا

الآن او غدا او امس مثال لاسم الفاعل المعرف باللام الذي جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في

بيان اسم المفعول فقال فصل اسم المفعول اسم مشتق احترز به عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى اسم مفعول من فعل متعد اما حالا او حكما

ولم يقل من مصدر ح ان الصفات كلها مشتقة لا مر في حد اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متعديا احترازا من فعل لازم فان

اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغته للمفعول نحو اشهر واعذر واعرف

بقيد الحيثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل

على الغير وكذا يندرج في هذا التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو القرطاس مضروب تبعا على سبيل التغليب

والا فمن موضوعة للعقلاء ولا يدخل فيه ذلك حقيقة وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد

قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد على وزن المفعول اي واقعة غالبا على وزن مفعول وبه سمي ايضا لامر وانما قلنا غالبا لان صيغته قد

تجيء على وزن فعيل نحو قتيل وجريح وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح والصفة المشبهة مشتقة من

فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لفظا اي من حيث اللفظ كمضروب او تقديرا كمقول ومرمي

فان اصلهما مقوول ومرموي على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعل

ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غيروها بزيادة الواو لئلا يلتبس بالرباعي بالهمزة وضم ما قبلها للمناسبة وفتح الميم

ليعادل ثقل الواو دون الرباعي لا اولوية بها لقلته فيكون على وزن المضارع تقديرا ومن غيره اي صيغته من غير مجرد الثلاثي يكون

كاسم الفاعل اي كصيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة

المضارع الذي يعمل عمله اعني المضارع المجهول ثم ذلك اما لفظا كمدخل ومستخرج او تقديرا كمختار فان اصله مختير بفتح

الياء ويعمل اي اسم المفعول عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل لعمله من اشتراط كونه

بمعنى الحال والاستقبال الا اذا كان معرفا باللام واشتراط كونه معتمدا على المبتدأ او ذي الحال او الموصوف

او الهمزة او حرف النفي وعدم كونه موصوفا او مصغرا لما قلنا في اسم الفاعل وكذا وجوب الاضافة الى

مفعول يعني ان كان بمعنى الماضي انما يعمل اسم المفعول بتلك الشرائط لان عمله لمشابهته الفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج

اليه باسم الفاعل فيما ركز في ذهنه من نسبة الفعل والاحتياج الى اشتراطه تطاول الحاشية اشتراطه ثم اعلم ان اشتراط معنى الحال
او الاستقبال في عمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صرح ابو علي الفارسي ومن بعده من المتأخرين باشتراطه وذلك كما في
اسم الفاعل نحو زيد مضروب غلامه الآن او غدا او امس لا نزاع عن بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة المشبهة فقال الصفة
المشبهة اي التي تشبه باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقوله مشتق عما لم يكن
مشتقا فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافعل التفضيل المشتق من المتعدي
ليدل مشتق بمعنى الضمير راجع الى الاسم على من قام به الفعل بمعنى الثبوت خرج بالقيد الاول اسماء الزمان والمكان والآلة
وبالقيد الثاني اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم واسم التفضيل المشتق من اللازم كذا هب وافضل ثم الجار والمجرور متعلق بقوله
يدل بمعنى الثبوت حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى الثبوت اي دالا على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم ليس
معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا ويخرج من حده اسم التفضيل الذي صيغة التفضيل
الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف بقيد الحيثية ثم المراد من اللازم في قوله مشتق من فعل لازم اعم من ان يكون بالاصالة
او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرحيب والسعيد والرحيم والعليم ونحو ذلك
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة تجيء على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل
والمفعول ولان صيغتها سماعية وقياسية انما تعرف بالسماع فهو خبر بعد خبر المقصود وصيغتها تتضمن حكما على حدة في وجه اول
وهو ان الجزء الاول اثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني اثبت ان صيغتها مقصورة على السماع
وتخميس وجه الجزء الاول على وجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة
اسم الفاعل والمفعول من حيث انها صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل والمفعول قياسية كحسن وصعب وظريف وهي
اي الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها ولم يوزن صيغتها الفعل ولا كونت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل الذي يعمل
مطلقا من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة
انما تعمل مطلقا عن ذلك التقييد فيلزم اسم الفاعل فح يلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول اشتراط الزمان فيها يوجب اخراجها
عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان يستلزم الحدوث فمزية الفرع انما معلقا عن الزمان متحلا مزروعة وانو ترك
من قوله هذا عدم اشتراط عملها اليه وهي لا تنفك من الاعتماد وقد قيد بشرط الاعتماد والمذكور في اسم الفاعل
المفعول اشتراطه ذلك بعد الآن الاقتضاء ولم يذكر المعمول قياسي فيها لان ال م ا لد ا خلة

الداخلة عليها حيث عملت ولوطولة القاظا تحملات اسم الفاعل وأعلم انه تزيد عمل الصفة المشبهة على عملها فانها تنصب
المشبه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها وسمى كل قسم منها مسئلة لانه يسأل عن حكمه وبحث
عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى صفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن
او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ومعمول كل منها اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مضاف
نحو وجهه او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاقسام ستة اقسام بضرب الاثنين فى الثلثة ومعمول
كل منها الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب او مجرور فتلك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام
المعمول من حيث الاعراب فى الستة الحاصلة بضرب قسمى الصفة فى اقسام المعمول الثلثة ثم قوله فذلك ثمانية عشر جواب
كان سائلا يسأل كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر
نحو جاءنى زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الثلثة اى فهذه ثلثة وكذلك
اى ومثل المثال المذكور فى الاوجه الثلثة من الاعراب فى المعمول نحو جاءنى زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام
والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن وجه الصفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول او بالجر
على الاضافة وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجه بوجوه الثلثة من الاعراب
وهى اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقبح والاختلاف والامتناع خمسة اقسام قسم منها ممتنع
نحو الحسن وجهه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجه يكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرد عن اللام
والاضافة وانما كان هذا القسم ممتنعا لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى
النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا
لا يجوز فى اللفظية وقسم منها مختلف فيه مثل حسن وجهه يكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرور مضاف فقال بعضهم انه غير جائز
لان الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن
اسم الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقى من الثمانية عشر بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف
احسن اقسام قسم منها احسن ان كان فيه اى فى الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف
لفظا مع خفة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وقسم منها حسن ان كان فيه ضميران لحصول المقصود واما هم احسنية

مرجع والزائد عليه وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ولما لم يكن وجود
الضمير ظاهرا في الصفة كظهوره في المعمولات الخارجة الى مشابهة كلية حكم بها وجود الضمير وعدمه فيها فاشار اليها
بقوله والضابطة اي القاعدة في الصفة المشبهة انك متى رفعت بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة
والا يلزم تعدد الفاعل وهو ممتنع لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لاستناد
الصفة الى الفاعل ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل** اسم التفضيل
اسم مشتق من فعل فيه احتراز عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
وانما قال ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به ليتناول نوعي اسم التفضيل اعني ما كان صيغة لتفضيل الفاعل وما كان
صيغة لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احترز به عن اسماء الزمان
والمكان والآلة لانها لا تدل على الموصوف وبقوله بزيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه في ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم تعتبر
فيه الزيادة على الغير الذي هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في امر آخر واما نحو راكب وضروب من اسماء الفاعلين المعتبرة
للمبالغة وان دلت على الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اما صلة الموصوف اي ليدل
على ما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع ويح صفة الموصوف محذوف اي على امر موصوف بذلك الفعل مع
زيادة على غيره فيه واما مجاوز ما لا فعل له كاحنك الشاتين اي اكلهما اي اكثرهما اكلا وآبل الكل من حنيف الحاتم اي اعلم
باحوال الابل فشاذ والآبل اسم التفضيل والحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية في رعي الابل وتربيتها
بحيث يكون في غاية الحسن ونهاية الاحتياط في رعي الابل من حنيف الحاتم وصيغته اي صيغة اسم التفضيل واقعة على
وزن افعل للمذكر وعلى وزن فعلى للمؤنث ويدخل فيه خير وشر لان اصلهما اخير واشرر ولا يبنى اي اسم التفضيل الا من الثلاثي
المجرد فلا يبنى من الرباعي نحو دحرج ومن مزيد الثلاثي نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء افعل منهما لانه لو حذف لاختل لفظا
ومعنى اما لفظا فالظاهر واما معنى فلانه لو اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزال عن
بناء افعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثي المجرد كاعطاهم للدينار والدراهم واولاهم للمعروف اي اعطاء وايلاء ومن زيد اي اشد
اكراما منه وهذا المكان اقفر من غيره اي اشد اقفارا من القفر وهو الموضع الذي لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام اختصر اي اشد
اختصارا واقلس من ابن المذلق اي اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد مدة عمره قوت يوم وليلة وكان ابوه واجداده

واهداه معرويقين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه انه يجوز بناؤه مما فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه
الا حذف احدى الهمزتين وهو جائز كما في متكلم مضارع اكرم وعن المبرد والاخفش جواز بنائها الا من شيئين نحو اعمى واعور لان لهما
المحلية صفة اخرى للثلاثي واحترز بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور لان من اللون والعيب
يبنى افعل الصفة فلو يبنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يدر ان المراد منه ذو حمرة او ذو
زائد في الحمرة لا يقال يمكن ان يدفع هذا الالتباس لان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام والاضافة او من وافعل
الصفة لا يكون مستعملا باحدها فلا التباس لانا نقول قد يحذف من افعل التفضيل والله يقيم زيد الاحول كما يقيم زيد الا
فيحصل الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل وابلد فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة ولا يلزم
من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى
منه احمق للتفضيل وكان ينبغي ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا حلية لانه لا يبنى من الابلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين
ابلج للفضل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذين هما اصل الالوان وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه
قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حق الكوثر ماؤه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الفضل مبني من الثلاثي المجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فان كان الفعل الذي قصد تفضيل اصله لاحد على غيره زائدا على الثلاثي المجرد الذي ليس بلون و
لا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثي المجرد لونا او عيبا يجب ان يبنى افعل
من الثلاثي يدل على مبالغة او شدة او كثرة ثم يذكر بعده اي بعد افعل مصدر ذلك الفعل الذي قصد منه معنى التفضيل حال كونه
منصوبا على التمييز اي بانه مقصود على وجه ممكن كما تقول هو اشد استخراجا مثال لغير الثلاثي المجرد واقوى حمرة مثال للون واقبح
عرجا مثال للعيب وقياسه اي قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل اي لتفضيله لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك
لان التفضيل ملحق له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولانه لو بني لكل منهما لزم الالتباس ولو رجح المفعول لبقي
اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كما يجيء لتفضيل الفاعل قياسا كذلك يجيء قياسا
لتفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المص رحمه الله ان يقول وقياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة
الا ان يقال كلامه محمول على حذف المعطوف اي قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اي اسم التفضيل على
غير القياس للمفعول اي لتفضيله قليلا اي زمانا قليلا او مجيئا قليلا نحو اعذر اي اكثر معذورية واشغل اي اكثر مشغولية واشهر
اي اكثر مشهورية واستعماله اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلثة اوجه الجار والمجرور خبر لقوله واستعماله

مضافات ثم حيث اذ تحذف اي من يعني اسم التفضيل واضافة كون زيد افضل القوم ومعرفة باللام اي ولام عهدية
دون ذا اسم ليست لمعه تكون مالم يشتمل على ذ ذا المفضل عليه فيكون معنى قوله نحو زيد ان الا فضل اي ييرتي انه يه
كونه افضل من عمرو منه او مستعمل من نحو زيد الافضل من عمرو وهو والاصل فيه علة الاستعمال قد اضافة ثم
اسم وتحت اوجها منه نحو راجع نحو تخفيه اسم التفضيل من جهة والزيد والنكرة وانجتمع اتيان معنى فيه نحو
افضل مستعمل بمعنى والعه منها وان بعد الافضل من عمرو مستعمل من وجهين منها بيعني من اضافة والمذكور
امعنا ماذا انما لمعنى فيه ربح ما على الفرقية نحو معنى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو والكرم اي من ان فيه
مالا وقيه وهم التفضيل مع معنى التفضيل الاصل وسفيه من استعماله بالمعنى ومعه كان الاستعمال بلام به بما
التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل استعمل بمعنى الاستعمال كان في اخره فروانه مع معنى التفسير ومعنى فيه
والدنيا والجلي يصير ومعنا اسمين و معنى معنى التفضيل مجازا فاوجب استعمال اسم التفضيل على احد ما وجه الثلثة لبيان
على المعنى من اسم التفضيل ويدل انها الزيادة لموصوف على مفضل عليه في المعنى المشتق منه وبهذا المعنى لا يدل الا باحد
الامور الثلثة لانها تدل على المفضل عليه بما في الحقيقة ومن منها بمركنا في اللام لما ذكرنا من انها بعد ذكر المفضل عليه
معنويا ويجوز استعمال التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة جعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره
ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه اتعم من شيء ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف اذا قصد
به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع جمع وتأنيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد
والتذكير والتأنيث لمونها من الافعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل الموصوف في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه مخالف لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من واما الثاني اي المضاف
المقصود به الزيادة على جميع ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل من قريش اي
افضل الناس من بين قريش ولم نقصد التفضيل على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وسلم واحد منهم فيه لا يجوز فيه الافراد
بل الحكم حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلو القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل
المعرف باللام يجب المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لوجوب مطابقة الصفة
موصوفها مع عدم وجود المانع وهو الاشتراك بين التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بما يخرجه عن الصفات
من الصفة معنى حيث ذكر المفضل عليه بعده وتخلف المستعمل بمن لاشتراكه معها لفظا نحو زيد وان زيد الا فضل والزيدان

والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالثة اي في اسم التفضيل المستعمل بمن يجب كون اسم التفضيل
مفردا ومذكرا ان كان الموصوف مثنى او مجموعا مذكرا وان كان الموصوف مؤنثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها لما اشرنا
اليه وانما وجب كونه مفردا مذكرا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها
من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها به في وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص
باخر الكلمة دون وسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة وهو مستكره ولان افعل التفضيل
مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين الاسما يليق به فلا يتغير لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان والهند والهندان والزيدون
افضل من عمرو على ان الثلثة اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل باحدها القصير فيه اي في اسم التفضيل لفاعل وهو
اي اسم التفضيل يعمل في ذلك الضمير الذي هو فاعل ولا يعمل اي اسم التفضيل في اسم المظهر اصلا اي فاعلا كان ذلك
الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمر فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول مظهرا كان او مضمرا اذا
لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وفي الفاعل المظهر بشرط اشار اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر
في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ اي لا يعمل في ملفوظ اصلا اي مظهرا كان او مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم
التفضيل في مظهر غير ما استثني في المتن لان الصفات انما تعمل لمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او مشابهة ما شابه
الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عار عنها وكذا يخالف اسم الفاعل
لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو الاصل استعمالا وهو افعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل مظهرا ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر
سواء كان مظهرا كان او مضمرا الا انهما معمولان قويان الا في صورة الاستثناء فيعمل في الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى الفعل كما ستعرفه
الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة واختصاص مجيئه في الثلاثي المجرد مما ليس بلون
ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتمييز والمفعول به
بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف فيه ما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة
ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف
يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم
نظير افعل التعجب في الفعل من حيث ان كلا منهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يعمل في الفاعل

الخبر لفقد التفضيل فيه من حيث الجمود وعدم التصرف وكذا الا في مثل قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان في الصفة جاريا على الشيء بان
يكون صفة له لفظا او حالا وهو في المعنى لسبب ذلك الشيء اي لمتعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه
اي نفسه باعتبار غيره اي ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن في المثال المذكور جرى في اللفظ على الشيء وهو رجل
حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسبب اي لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من
الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجل حيث نفي كونه مفضلا باعتبار عين
رجل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود
من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد يعني تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها
الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال نافية وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة لقوله رجلا وهو عامل
في الفاعل المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لاحسن لانه صار بمعنى حسن وهو الفعل الذي احسن من
مصدره فيعمل عمله في المظهر مثل الفعل ههنا اي في مسئلة الاستثناء بحث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل
وهو تعارض المتنازعين في الكلام لظهور الحق او لغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من الكلام
كما يقيم هذا البحث الفاعل وهذا البحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتمل على التعارض ثم البحث المتروك ههنا
الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما في الكافية وهو انه يجوز في هذه المسئلة ان يقيم لعبارة
اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره وتخليصه من المضاف
من مجرور من وهو العين فالتقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين والنحويون يجوزون تقييدها بعبارة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقديم ذكر العين على اسم التفضيل
من غير ذكر من معها ثم لما فرغ من القسم الاول في الاسم وذكر احكامه وقسميه من المعرب والمبني في فصلين وخاتمة
شرع في القسم الثاني في الفعل فقال **القسم الثاني** في الفعل اي الكائن في بيان الفعل وقد سبق
تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة
ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان
الاول فلا يخلو اما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربع اولا فان لم يتعاقب على اوله فهو الماضي وان تعاقب فهو

فهو المضارع وان كان الثاني فهو الامر الاول اى القسم الاول من تلك الاقسام الثلثة الماضي قدمه على المضارع
لانه اصل المتقدم زمانه وهو الماضي فعل صرح لفعل لئلا ينتقض بمثل امس وقوله دل على زمان يشمل جميع الافعال
ولما وصفه بقوله قبل زمانك الخبرية خرج ما عداه وقوله قبل ظرف مستقر وقع صفة لزمان اى دل على زمان حاصل
فى زمان سابق على زمان الخبرية اى الاخبار بالفعل والاخبار لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
والبعضية كما يقع وقت الظهر فى يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقض طرده بمثل لم يضرب
لان دلالته على المضى بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا وانما بني لان الاصل فى الافعال البناء لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى
للعدول عنه وهو المشابهة التامة فى الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته بالاسم فى وقوعه صفة
للنكرة نحو مررت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات او لانه اخ السكون وانما لم يعرب بهذه المشابهة
لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن
العمل او لكثرة مشابهته اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته ان لم يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك
بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب متحرك نحو ضربه وضربك فانه لم يتغير بناؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن غير الواو نحو ضربا فانه لم يتغير بناؤه الفتح على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب مثال للماضي المبني على الفتح لفظا
ومثال الماضي المبني على الفتح تقديرا كرمى ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت تحرزا عن توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اى وهو مبني على الضم مع الواو لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف من اختها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل
وهو الماضي شرع فى القسم الثاني له وهو المضارع فقال والثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلثة المضارع
قدمه على الامر لانه ماخوذ من المضارع والماخوذ متاخر عن الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل يشبه الاسم باحد حروف اتين
اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها اتين فى اول المضارع لقصد المضارعة او نقول انه مضارع فى
اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما ونظيره غلبة الاسمية فيدخل ح فى الحد لان المراد من قولنا ان يكون احد الحروف
الاربعة التى يجمعها لفظ اتين فى اوله باعتبار الوضع ويخرج عنه نحو اكرم وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد
ويشكر ونحو نصر بزيادة حدها لان نونها اصلية وانما اثر اتين على نايت لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى

ما لحقت نفسه تتضمن الحروف الاربعة واما معنى مناسبة صفة الحروف المذكورة لانها آتية في اول المضارع فهذا
تركيب ليس بابا معنى في المقام من كل وجه بحث تأبيت اذا حققت في نفسه عن هذا المقام حتى انه يشتق من انك
بمعنى العبد ولا يخفى ان ذكر السعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم باحد حروف اتين في اوله من
جنسين المعنى واللفظ اشار الى بيانهما بقوله لفظا عطف على تميزا اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات
مثل يقوم ذكر الاسم في تعيين تخصيص اي في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب
ومستخرج افاد مثالين لان في الاول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات وسكونين وفي
دخول لام التاكيد في اولهما اي في اول الاسم والمضارع تقول ان زيدا ليقوم في المضارع كما تقول ان زيدا لقائم
في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعنى عطف على قوله لفظا اي للمضارع شبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه
اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه صفة لنكرة كاسم
الفاعل نحو مررت برجل يضرب كما تقول ضارب وفي العموم والخصوص باسم الجنس فانه يختص بالسين والسوف كتخصيص
اسم الجنس بلام العهد وفي اصل الاشتراك لفظة السين ولذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سموه اي النحاة
المضارع مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى الاستقبال في معناه وحاله
العمود وان قل فيه الاستعمال والسين والسوف اذا دخلتا عليه تخصصه اي كل واحد منهما المضارع بالاستقبال و
والفرق بينهما نحو سيضرب وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو ليضرب ولقائل ان يقول لو كان اللام
مخصصا لفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المنافاة بينهما والتالي باطل بقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك ولسوف
اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد والحال وفي الآيتين تجرد لمعنى التوكيد وحروف
المضارعة التي تصير الماضي بزيادتها في اوله مضارعا مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت
او زائدة كيدحرج ويخرج لان اصله يؤخرج ثم حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين او ثلث همزات عند همزة الاستفهام
في صيغة المتكلم للواحد واما حذفت الهمزة طردا للباب ومفتوحة فيما عداه اي فيما عدا الرباعي سواء كان ثلاثيا او
خماسيا او سداسيا وانما فتحوا احرف المضارعة في غير الرباعي لخفة الفتحة وضموا لان الرباعي فرع الثلاثي
والضم فرع الفتحة لان الضم ثقيل والفتح خفيف والثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له وانما قلنا ان الرباعي فرع
لوجهين احدهما ان الثلاثي قبل الرباعي والثاني ان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لان وجوده غير مقصور

غير مقصود بل بدون وجود الثلاثي فيكون منتقلا الى وجود فكان الثلاثي اصلا والرباعي فرعا ومنهم من قال انما ضمت حروف المضارعة
في الرباعي لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة استعماله وللقائل ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله
لوجب ضمها في الخماسي والسداسي لان استعمالهما اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بطريق الاولى
والجواب عنه بان الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لادى الى الجمع
بين الثقلين فاعطوا فيهما ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل الناشي من كثرة الحروف وانما اعربوه اي المضارع
مع ان اصل الفعل اي الاصل في الفعل البناء لانه لم يوجد فيه ما يقتضي الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية و
الاضافة ولا يجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة للمضارعة اي لمشابهة اي المضارع الاسم مشابهة تامة
فيما عرفت آنفا من وجوه المشابهة باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع معربا وذلك اي اعراب
المضارع اذا لم يتصل به اي المضارع نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اي ولا يتصل به نون الجمع المؤنث لانه اذا
اتصل به احدهما صار مبنيا اما بناؤه في الصورة الاولى فلانه بدخول نون التاكيد يصير مشابها بالماضي اذ هو الاصل في لحوق
الضمائر المتحركة وليس باصل في لحوق الضمائر الساكنة ولهذا لم يتغير مشابهته بيضربان ويضربون بضربا وضربوا واعرابه
اي واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضا اي كاعراب الاسم رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به مكان ما يختص
من الجر الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب
ولم يضرب في الجزم ولما فرغ عن بيان تعريف المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل** في اصناف
اعراب الفعل المضارع وهي اي وتلك الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك ان يكون الرفع
بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص اي هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد
احترازا عن التثنية والجمع وفي تقييده بالصحيح احترز عن الناقص نحو يدعو ويرمي ويخشى وبغير المخاطبة عن نحو تضربين تقول هو يضرب
في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون
والنصب والجزم بحذفها اي بحذف النون ويختص اي هذا الصنف بالتثنية مذكرا كان او مؤنثا وجمع المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمفرد المخاطبة صحيحا كان اي الواحد منهما او غيره اي غير الصحيح تقول يفعلان في الرفع ولن يفعلا
ولن يفعلوا ولن تفعلي في النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف لانها اشبهت
صورة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد

حال الجزم سقطت النون منهما وانما حذفت النون حملاً على النصب اذ لم تثبت في حال الجزم في الاسماء كما تبعه النصب في الاسماء كذا

تبعه الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة والجزم بحذف

اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص اليائي او الواوي فيه احتراز عن الناقص الالفي غير التثنية والجمع والمخاطبة فتقييد

الناقص بغيرهم والثلثة احتراز عما اذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يرمي ويغزو لاستثقال الضمة على الياء و

والواو ولن يرمي ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذا لم يوجد الجازم الحركة حذفت الحروف والرابع اي الصنف

الرابع منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص الالفي

فيه احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز من الناقص الذي كان واحداً منها نحو يسعى ولن يسعى لعدم

قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام لفقدان الحركة ثم لما فرغ من بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع في

ما يحصل به اعرابه فقال **فصل** المرفوع اي المضارع المرفوع عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون

المضارع مجرداً عن الناصب والجازم اي عن كل عامل ناصب وعن كل عامل جازم هذا قول الفراء و اكثر الكوفيين

وكسائي منهم يجعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو هو يضرب ويغزو ويرمي ويسعى

فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يستطيع ان يكون ابتداء كلامه بالاسم او بالفعل

فلو ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقع الاسم ولا يشكل هذا

بنحو كادت يلزم في خبره كونه مضارعاً ويمتنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد وجب الاستعمال

كان المضارع في محل الخبر واقعاً موقعاً يصلح للاسم باعتبار الاصل لا يقع صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي

لان الفعل هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه لما كان الاسم

فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولما فرغ من بيان عامل المضارع شرع في بيان عامل المضارع المنصوب

فقال **فصل** المنصوب اي المضارع المنصوب عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها

ان المخففة والمشددة لفظاً ومعنى من حيث كونهما مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل لانها للاستقبال وتنصب ان

مطلقاً اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن ولن هي تنصب مطلقاً ومعناه نفي المستقبل وهي آكد من لا وقال سيبويه هي برأسها

غير متغيرة من اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصلها لا ان فقصر بحذف الالف

والهمزة لكثرة الاستعمال كايش في اي شيء وعلماء في على الماء وكي معناه سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة

بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما كما تنصب بتقديرها بعد سائر حروف العطف اذا كان المعطوف عليه
اسما فلو قال وبعد حروف العطف لكان اصوب وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام الجحد لانهما من الحروف الجارة
فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية فيكون في تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء
والواو لانهما عاطفتان واقعتان بعد الاشياء التي هي انشاء وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي
وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي لاشتراكهما في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكما وقد امتنع عطف
الاخبار على الانشاء فاول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصدرا باضمار ان ليكون عطف المفرد على المفرد فيكون
المعنى في اسلم فتسلم ليكن منك اسلام فسلام منك من النار وبعد او لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارة
وبمعنى الى ان على حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام كي وكذا مع
الملحق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة اي كي ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة لان اقوم ومع واو العطف
بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كي والملحق بها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للحروف ونحو ردف لكم هذه اللام زائدة لان ردف متعد بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد
وضربه فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم فلهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي
اذا كان فعلا ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعتين في جواب الاشياء الستة ولا مع الواو التي بمعنى
الى لانها لما اقتضت نصبا بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لا لام كي تحرزا عن اللامين نحو قوله تعالى لئلا
يعلم اهل الكتاب واعلم ان ان الواقعة بعد العلم المراد بالعلم ههنا ما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم تشعر بان العلم
جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده به بل ما يدل على التيقن
سواء كان لفظ العلم او غيره من الرؤية والوجدان او اليقين والتبيين او التحقيق او الانكشاف او الظهور او الشهادة
او الظن الى غير ذلك ليست هي اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع
وقوله هي تاكيد لضمير ليست وانما هي المخففة من ان المثقلة لمناسبة للعلم وما هو بمعناه لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان بعدهما غير معلوم التحقيق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق ثم صيغة
هذه للحصر اي هي المخففة لا غير وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة واعلم انه يجب فصلها عن الفعل

عن الفعل نحو اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او بسوف نحو علمت ان سوف يقوم او بقد نحو
قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضا عما زال عنها من حذف احدى نونيها واسمها
ضمير الشان فرقا بينها وبين ان المصدرية اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين فعلها بشيء من الحروف المذكورة
لكونها من الفعل بتاويل المصدر يعني فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وست نحو علمت ان سيخرج بالرفع بلا فصل
كما نقل عن المبرد والواقعة بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعد الظن وما
بمعناه كالحسبان وكالعلم المأول بالظن جاز فيه اي في لفظ ان هذه او في هذا القسم من ان الوجهان احدهما ان تنصب
بها اي بان هذه الفعل على ان تجعلها مصدرية والثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت
ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لامكان الجمع بين دلالتيها وبالرفع على انه مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت
ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غير العلم والظن من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحو مصدرية
لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقول وطمعت ان تقعد وخشيت ان ترجع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب شرع
في بيان عامل المضارع المجزوم فقال **فصل** المجزوم اي المضارع المجزوم عامله لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانها
نكرة صالحة للاضافة ولا المستعملة في معنى النهي لم يضف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافة واحترز به عما استعمل بمعنى
معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم وهذه الكلمات الاربع تجزم فعلا واحدا . صالة والا فقد يعتد ويجزمونها
فيقولوا لا تضربه وتقتل وكلم المجازات اي الكلمة الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى سببا لها يعني كلمات الشرط
والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف قال الكلم ليتناولهما وهي تجزم الفعلين والمراد بها بعضها فان كيفما واذا
الفيه من كلم المجازات مع ان الجزم بهما شاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما
واين ومتى وما ومن واي واني وان المقدرة بالرفع صفة لان نحو لم يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب او
اي المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازات ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال واعلم
ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا صفة ماض او حال من المفعول اي حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب لكن
لفظه مضارع ولما كذلك اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله الا
ان فيها اي في لما توقعا بعده اي يختص بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودواما قبله اي استمرارا او امتدادا قبله يعني استمرار الفعل الذي نفي بها

من ابتدائه الى زمان التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم
الى زمان التكلم واذا وقعت لما تغيرات وبهذا استمراره وذلك الى وقت التكلم بها فهم تذكير الضمير الراجع الى لما فى بعده وقيله
باعتبار اللفظ والضمير يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل مخافة اى ومن لم يعنى لا يجوز حذفه بعدها وذلك
لان لما اصلها لم لا زيدت عليها ما فناسب مناسبة الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد لم
لضعفه فلا يجوز حذف الفعل واما قوله واحفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم الحذف
وان لم تصل فذاتية تخصيص لا به وحروف رواية شرح عليها مثاليتم ان لا تضرب ومن لا تضرب ويجوز
ان يقع الاسم بعده من التضرب وكان ذلك كونها صدارة ترتيبه بين العامل ومعموله واعلم ان لا مشترك بين كونه
اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فانه مختصة بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضى
لفظا او معنى جوابه فيتم كما وجب اسبب ... قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
منهم ويقع الفاء وبما كان ما بعدها من الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازات اى الكلمات لشرط وجزاء
المعدودة من قبيل حروف ... ان يقول حروفا كانت او اسماء تقتضى اى تلك الكلمات تدخل
على جملتين فعليتين فتدل سكن فتجوده فخل الضمير المتكلم على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب لشرط الى الجملة
الثانية ويكون الاول سببا والثانى مسببا وعليه قوله وما بكم من نعمة فمن الله جواب البتة المتعين بعد
الشرط وهو ما الموصولة اى ما حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله والشيخ سببية الاولى للثانى الى حصول
النعمة بالمخاطبين بعد والنعمة من الله سببية بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لحصولها بهم
والجواب عنه ان المراد سببية لا باعتبار الحكم به وان اعتبار وما بكم من نعمة يحكم فيخبر به انه من الله ليس
اى الجملة الاولى بكلم المجازات شرطا من حيث انه شرط لتحقق الثانى وتسمى الجملة الثانية جزاء
جزاء من حيث انه مبنى على الاول بناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيها
اى فى الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازات وان كان الشرط والجزاء ماضيين
وماضيين لم يعمل اى تلك الكلمات فيهما لفظا اى فى
الشرط والجزاء لكونهما مبنيين لا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت ضربت ولكنها فى الجزاء حكما وجدة اى
وان كان الشرط ماضيا وكان الجزاء مضارعا يجب الجزم فى الجزاء ... ومن يجب الشرط فى الشرط

في الشرط او كان الجزاء ماضيا فقط وهذا ضعيف الوجود في الشرطية لم يات في الكتاب الكريم وقيل لا يجيء الا في
ضرورة الشعر لانه في صورة السببية المستقبل للماضي مع ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير في القريب بعيد وفيه بحث لان الحرف تاثير في محل قابل للتاثير وان كان بعيدا ولا تاثير في محل غير قابل للتاثير
وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير قابل للتاثير لانه مستقبل بجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد قابل
للتاثير لانه ماض نحو ان تضربني ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضيا وكان الجزاء مضارعا جاز في الجزاء
لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الافصح فلكونه قابلا
واما الرفع فلانه لما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضيا يبطل في الجزاء ايضا تبعا له نحو ان جئتني اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع
ثم لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم الجزم شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم انه اي الشان اذا كان
الجزاء ماضيا لفظا او معنى نحو ان قمت لم تقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي كائنا بغير قد وستعرف فائدة التقييد
لم يجز الفاء فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة
الى الرابطة بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى ومن دخله كان امنا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد
بغير المجزوم بلام الامر ليخرج الدعاء والنهي فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير لها فيهما او منفيا بلا فيه احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج في الماضي معنى او بلا ولن حيث تجب فيه الفاء كما سياتي في المتن جاز في الجزاء الوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كما كانت مؤثرة في الماضي فيؤتى بالفاء ومؤثرة في
تغيير المعنى حيث خاصة بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التاثير قويا واعلم
انه لو قال وان كان مضارعا مثبتا بغير السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين او سوف
لم يجز فيه ترك الفاء كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى نحو ان تضربني اضربك في المضارع المثبت بترك الفاء
او فاضربك باتيان الفاء وان شتمتني لا اضربك في المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها
وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء في الجزاء وذلك
اي عدم كون الجزاء احد من القسمين حاصل في اربع الصور الصورة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيا متلبسا مع
قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا منفيا بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما ولن دون لم لما مر من ان المنفي بها

بها يدخل في الماضي معنى فلو قال منفيا بلن لكان اظهر كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه والصورة الثالثة
ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لكنه يجوز العطف عليها بالجزم لكونها في محل مجزوم ومنه
قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في قراءة من يجزم وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن المبرد منعه مطلقا وانما ترك الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية فلان اذا هذه لمجرد الظرفية ولا شيء فيها من معنى الشرط كقوله والليل اذا يغشى والصورة الرابعة
ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله واما نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار واما استفهاما كقوله تعالى ان تركتنا فمن يرحمنا واما دعاء نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكذا يجب
الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة وهي ان يكون مضارعا مثبتا بالسين او سوف كما سبقت الاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه
الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معنى لانه لم يجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا لانه لم يجعله مجزوما فوجبت الفاء
لتدل على انه جواب الشرط والضابطة فيها ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه وان كانت تحتمل التاثير
وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة فيها يجب دخول الفاء عليه وقد يقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء اي في محل الفاء لان اذا المفاجاة تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة مبنية على حدوث امر بلا مهلة فتشبه
الجزاء ولذا قارنها الفاء غالبا وانما قال مع الجملة الاسمية لان اذا المفاجاة لا تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء
في غيرها وفي كلمة قد المفيدة للتقليل اشارة الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا والفاء لا يجتمعان لانهما
لم يقل وقد يكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
ولما ذكر من الجوازم الملفوظة اراد ان يذكر المواضع التي تقدر ان الشرطية التي يجزم بها المضارع بعدها فقال وانما تقدر ان بعد
الافعال الخمسة التي هي الامر تحقيقا او تقديرا ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك بمنزلة اكفف كانه قال اكفف
ينم الناس نحو تعلم تنج اي ان تعلم تنج والنهي نحو لا تكذب يكن خيرا لك اي ان لا تكذب والاستفهام نحو هل تزورنا نكرمك اي ان تزرنا
والتمني نحو ليتك عندي افدك اي ان تكن عندي والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا الا ان كلمة
العرض هي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فتقدر الشرط مثبتا مع انه منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع
في بعض النسخ بعد مثال العرض والنفي في بعض المواضع وهو سهو لان تقدير ان لا يصح بعد النفي مطلقا كما سنذكره وذلك
اي تقدير ان بعد الافعال الخمسة المذكورة اذا قصد ان الاول من الخمسة التي هي الامر واخواته سبب للثاني اي المضمون الثاني

الثانی وهو المضارع فيتاتی معنی الشرط كما رايت ذلك فی الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثانی بقوله فان معنی قولك
تعلم تنج هو ان تتعلم تنج فيكون تقدير ان بعد فعل تقصد سببيته للثانی اذ التعلم سبب للنجاة وكذا البواقی ای مثل هذا المثال فی وجوب
السببية سائر البواقی من الامثلة فلذلك ای فلاجل ان تقصد سببية الاول للثانی نشرط لتقدير ان بعد الافعال الخمسة
امتنع قولك لا تكفر تدخل النار فی النهی وكذا امتنع النفی ای لم يقع الجزم فی جواب النفی بتقدير ان بعده نحو لا تفعل يكن الخير لك
بالجزم لامتناع كون الاول سببا للثانی فی هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنی ان يقدر فی تقدير ان لا تكفر تدخل النار
ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط علی وفق لفظ النهی لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لا يصح معنی لان عدم
الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر وكذا لا يصح ان يقدر فی تقدير لا تفعل يكن خير لك ان لا تفعل يكن خير لك لانه
لا يصح تقدير ان بعد النفی مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل علی السببية وان لم تقصد السببية لم يجز الجزم فی الجميع بل يجب ان يرتفع
اما بالصفة ان صلح للوصفية كقوله تعالی فهب لی من لدنك وليا يرثنی فمن قرء رفعا ای وليا وارثا او بالحال كقوله تعالی فذرهم
فی خوضهم يلعبون او بالاستيناف نحو قم يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف منقطع عما قبله ثم لما فرغ عن القسم الثانی للفعل وهو المضارع
شرع فی بيان القسم الثالث وهو الامر فقال الثالث ای القسم الثالث من تلك الاقسام الامر وهو فی اصطلاح
النحاة فعل كذا فی اكثر النسخ وفی بعضها وهو صيغة وهذا هو الموافق لما فی كتب القوم فی تعريف الامر يطلب به ای بواسطته فان
الباء للاستعانة الفعل ای صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة الجنس يشمل المقسم وغيره وباقی القيود
كالفصل فقوله يطلب به يخرج الماضی والمضارع وقوله الفعل يخرج به النهی وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل
عن مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب والمتكلم لدخولهما فی الفعل المضارع لبقاء حرف المضارعة فيهما
وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل ای فعل ملتبس بحذف حرف المضارعة
من المضارع و الحق ان هذا ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع فی كيفية الاشتقاق للامر وما قيل من انه
احتراز عن صه ونحوه ورويد فغير سديد لخروجه عن مورد التقسيم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الی اخراجه بزيادة بعض القيود
فی الحد واما نحو قوله تعالی فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء فلا يرد به لانه شاذ واذا حذفت حرف المضارعة لانها امارة المضارعة
فلا بد من ازالتها حتی لا يكون اثر الصيغة باقيا ثم ينظر ای بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر فان كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا ای حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل فی اوله بعد حذف حرف المضارعة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واما قيل الهمزة
للابتداء فلا مناسبة اذ الهمزة مختصة بالمبتدأ من المضارع مضمومة ای بحال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا ان ضم ثالثه ای ثالث

المضارع لئلا يلزم الالتباس بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح وبالاستقبال على تقدير الكسر ويحصل الاتباع نحو اغزو مكسورة
اى مدة بعد همزة الوصل حال كونها مكسورة ان انفتح اى ثالثه مع علم المكسر ثالثه نحو اضرب واستخرج وان كسرت
همزة الوصل لان الكسر اصل في همزة الوصل لكن يلزم الالتباس فيما كان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير
الضمة والماضي الرباعي على تقدير الفتحة وفيما كان ثالثه مكسورا بالامر من الرباعي على تقدير الفتحة وبالماضي الرباعي المجهول على
تقدير الضمة وان كان ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهمزة اى الى زيادة همزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة
لانه لا يلزم الابتداء بالساكن بل اسكن آخره وجعل باقيه امرا نحو عد وحاسب في تعد وتحاسب والامر من باب الافعال من
القسم الثاني هذا جواب وتقرير السؤال ان يقال ان ما ذكرتم من ان همزة الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون عين المضارع غير مضموم منقوض بمثل اكرم امرا من الاكرام لانه ماخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكاف ساكن
وعين المضارع غير مضموم فوجب ان يقع في الامر الماخوذ منه اكرم بكسر الهمزة وتقرير الجواب ان يقال نعم ان الهمزة مكسورة اذا كان
ما بعد حرف المضارع ساكنا ويكون عين المضارع غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة في تكرم ليس بساكن لان الكاف ليس ما بعده
بل ما بعده محذوف وهو الهمزة المفتوحة لان اصل تكرم تؤكرم على وزن تافعل لكونه مبنيا على افعل اذ المضارع مبني على الماضي
بزيادة احد حروف اتين في اوله من غير حذف شيء منه الا ان الهمزة قد حذفت من المتكلم الواحد كراهة لاجتماع الهمزتين في نحو
ااكرم فحذفت من البواقي نحو تكرم ويكرمان ونكرم وان لم يوجد فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب اى ليكون باب الافعال على وتيرة واحدة
في حذف الهمزة كما حذفت الواو في يعد واخواته لذلك فلما ارادوا ان يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوا الهمزة على حركتها
الاصلية فاذا كان كذلك فلا تكون همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد السؤال لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع
وهو اى همزة الامر مبني على علامة الجزم في مضارعه اى على علامة التي يجزم بها مضارعه اى من اسكان الآخر في المفرد الصحيح كاضرب
وحذف حرف العلة في الناقص الواوي واليائي والالفي نحو اغز وارم واخش وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما
كان هذا الامر مبنيا على علامة المضارع لمشابهته بما فيه اللام من حيث ان كل واحد يشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفا اى مبنيا على
وان لم يكن مجزوما حقيقة بل يكون في حكم المجزوم لعدم مقتضى الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فهو معرب مجزوم بلام مقدرة حقيقة فان اصل اضرب مثلا لتضرب عندهم فحذفت اللام منه والتاء تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت
في لم يك لذلك ثم لما فرغ من تقسيم الفعل الى الماضي والمضارع والامر شرع في تقسيم آخر له الى معروف ومجهول فقال فعل
فعل ما لم يسم فاعله اى الفعل المفعول الذي لم يذكر فاعل ذلك الفعل فالضمير في فاعله الى ما الموصولة واضافة الفعل

الیها بادنی ملابسة ویجوز ان یراد بالمجهول الفعل ای الفعل الذی لم یذکر فاعله واضافة الفعل الی ماجنیذ بیانیة من قبیل
اضافة العام الی الخاص وهو فعل حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ای مقام الفاعل لاغراض ذکرت فی مفعول مالم یسم
فاعله فان قیل المفعول هذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز مقامه ویرتفع ارتفاعه قلنا انما جاز ذلک لان للفعل طرفین طرف الصدور
وهو الفاعل وطرف الوقوع هو المفعول فکان بینهما مشابهة من حیث الطرفیة فیصح ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه لان
فاعلیة الفاعل باسناد الفعل الیه لا باحداثه شیئا فان زید فی مات زید فاعل مع انه لم یحدث شیئا بل هو
مفعول فی المعنی لان الله تعالی اماته لوجود الاسناد الیه وقد تحقق الاسناد فی نحو ضرب زید فلا یبعد ان یرتفع
ارتفاعه ویختص ای بناء فعل مالم یسم فاعله بالمتعدی ای بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل
نسیا منسیا لا یبقی ما یسند الفعل الیه وهو غیر جائز وعلامته ای فعل مالم یسم فاعله الکائنة فی الماضی ان یکون اوله ای
اول الماضی مضموما فقط ای الحرف آخره وما قبل آخره ای آخر الماضی مکسورا وهذه العلامة ثابتة فی الابواب التی لیست فی
اوائلها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضرب فی الثلاثی المجرد ودحرج فی الرباعی المجرد واکرم فی الثلاثی المزید فیه وانما غیرت
الصیغة لتمیز المعروف عن المجهول وانما خص التغییر فی المجهول لکونه فرعا للمعروف واما اختیار هذا النوع من التغییر وهو کون اوله
مضموما وقبل آخره مکسورا فلان معنی المجهول غیر معهود وهو اسناد الفعل الی المفعول اذ المعهود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیر
لفظ غیر معهود لیکونا متوافقین فیما کان غیر معهود ای غیر معلوم فناسب المجهول وانما کان بناء المجهول غیر معهود لان هذا البناء
لم یجئ فی کلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الی الکسرة کاستثقالهم الخروج من الکسرة الی الضمة وما جاء فی کلامهم من
نحو دئل واویل فشاذ لا یقاس علیه وان یکون معطوف علی قوله ان یکون اوله مضموما ای وعلامته فی الماضی ان یکون
اوله ای اول الماضی وثانیه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا فی الابواب المذکورة وهذه العلامة فیما اوله تاء زائدة
ای فی الابواب التی فی اوائلها تاء زائدة وهی التفعل والتفاعل نحو تفضل وتضورب وانما لم یقتصر واعلی ضم الاول فی
هذین البابین بل ضموا ثانیه ایضا اذ لو اقتصروا علی ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب بفتح ما بعد التاء لالتبس مضارع تفضل
بالتشدید بمضارع فاضل وان یکون اوله ای اول الماضی وثالثه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا وهذه العلامة
فیما فی اوله همزة وصل ای فی الابواب التی فی اوائلها همزة وصل وهی استفعل نحو استخرج وافتعل نحو اقتدر وانفعل
نحو انقلب وافعنلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم یقتصروا علی ضم همزة الوصل فی هذه الابواب ایضا بل ضموا الثالث
کذلک لانهم لو اقتصروا علی ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء التبس بالامر من ذلک الباب فی حالة الوصل

عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فلدفع الالتباس ضموا الهمزة والهمزة اي همزة الوصل في الماضي المجهول تتبع الحرف المضموم لا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل الكسر لانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار للحرف الساكن بينهما لانه لا يكون حاجزا حصينا اي مانعا قويا عندهم وذلك لان الحرف الساكن او هو في صفة الميت فكانه حرف ميت ولا تعويل من الميت   فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا ان لم تدرج اي ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم جزائه فان تدرج فلا تتعلق بالاتباع اصلا وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي اي وعلامة فعل ما لم يسم فاعله في المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا على الماضي لانها اول المضارع وما قبل آخره اي آخر المضارع مفتوحا لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب في الثلاثي المجرد ويستخرج في المزيد فيه وهذه العلامة جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والافعال والتفعيل والفعللة وملحقاتها اي ملحقات الفعللة هي الثمانية فان العلامة فيها اي في تلك الابواب فتح ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وانما فتح ما قبل الآخر في هذه الابواب ليتميز المجهول من المعروف ولخفة الفتحة وثقل المضارعة كما مر وفي الاجوف اي والقول في الاجوف المنقلب عينه الفا ولا يرد نحو عور وصيد ماضيه مع عطف بيان للاجوف ونيفه المعتل الاجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه قيل وبيع اصل قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته فجعلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فصار بيع وقد جاء في الماضي المجهول الاجوف ثلاث لغات احديها هذه وهو افصح والآخران اشار اليه بقوله وبالاشمام معطوف على مقدر اي تقول في الماضي الاجوف المجهول قيل وبيع بالنقل والابدال وبالاشمام وهو ان تخرج كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو المراد بالاشمام عند النحاة والقراء في معتل العين المبني للمفعول والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل في اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف على قوله وبالاشمام نحو قول وبوع باسكان الواو بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وكذلك اي مثل باب قيل وبيع باب اختير وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد في التعليل فان قيل قد تقرر في التصريف ان باب الانفعال كله لازم فكيف يتصور المجهول منه اذ المجهول مختص بالفعل المتعدي قلنا يمكن تعديته بحرف الجر وبعد التعدية   اخذ منه المجهول احد دون استخير واقيم اي دون معتل العين من باب الاستفعال والافعال

دال الافعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجيء فيها الا الكسرة دون الاشمام والواو وانما يجيء فيها المضاعفة واحدة لفقد فعل
اي لعدم تحرك ما قبل العين في استخير واقيم في الاصل اذ اصلهما استخير واقيم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتجعل العين ياء اذا كانت واوا نحو استخير واقيم لغة واحدة وفي مضارعه اي في مضارع
الاجوف المجهول واويا كان او يائيا تقلب العين الفا نحو يقال ويباع اصلهما يبيع ويقول فقلبت الواو والياء فيهما الفا
كما عرفت في التصريف كل واو وياء اذا كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنا نقلت حركتها الى ما قبلها جعلت الفا على الوجوب
والى هذا اشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصى اي كما عرفت ذلك في علم التصريف حال كونه مستوفى وفيه اشارة
الى ان بيان كيفية المجهول من وظائف التصريف دون النحو الا انه بينها استطرادا او ضمنا ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل
المذكور شرع في بيان القيدين لقسمي الفعل وهما المتعدي واللازم اذ هما قيد ان للفعل لا قسمان له فان المتعدي
اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا يكون تعريفه بما يتوقف فهم معناه على متعلق به فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال **فصل** الفعل اما متعد وهو اي المتعدي ما يتوقف فهم معناه
على متعلق خاص به اي بالمتعدي كضربه، فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي
بواسطة الحرف كاعرض عنه ورغب اليه فان الاعراض والرغبة لا يتمان ولا يتصوران بدون المعرض عنه والمرغوب اليه فيهما متعديا
بالوسائط بخلاف نحو قام فانه تام بدون تعلق متعلق الا ان المتعدية تصير بمعنى اقام ويكون متعديا بالعارض واما اللازم وهو
اي فعل متلبس بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق
واعلم ان اللازم يجعل متعديا بحرف الجر نحو ذهبت بزيد او بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف
للمفاعلة نحو ماشيته معناه صاحبت في المشي او بسين الاستفعال نحو استخرجته معناه صيرته خارجا او بتضمين اللازم
معنى فعل آخر متعديا بالتضمين نحو رحبتكم الدار معنى وسع فهذه ستة اسباب للتعدية والمتعدي يجعل لازما بوزن الانفعال نحو
انقطع وبالتفعل نحو تدحرج والمتعدي يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمروا والى المفعولين لاقتضاء معناه
اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطي زيد عمروا درهما او عين الاول كعلمت عمروا فاضلا ويجوز فيه اي في باب اعطيت
الاقتصار على احد مفعوليه سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا او على الثاني كاعطيت درهما بخلاف باب علمت حيث
لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب الآخر والى ثلاثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولين اي المتعدي
يكون متعديا الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم الله زيدا عمروا فاضلا ومنه اي من المتعدي الى ثلاثة مفاعيل ارى بمعنى اعلم ويكون

اعلم وارى اصلين في هذا القسم لانهما متعديان قبل ادخال الهمزة الى مفعولين وبعد ادخال الهمزة زاد مفعول ثالث
يقع له الفعل الاول وبقية البواقي من الافعال وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل
تعديتها اليها لما فيها من معنى الاعلام وجعلها مجازا في تعديتها الى ثلاثة واجاز الاخفش استعمال ظننت وحسبت وخلت
وزعمت بمعنى اعلمت وهذه الافعال المتعدية الى الثلاثة لا ستة كما وقع في بعض النسخ فانه سهو و ... مفعولها
مفعولها الاول من تلك الافعال الاول مع الاخرين اي المفعولين الاخيرين كمفعولي اعطيت حيث يجوز الاقتصار على احدهما
اي احد مفعولي اعطيت فيجوز الاقتصار على ... الاول من تلك الافعال بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول
كما في مفعولي اعطيت حيث يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما فتقول اعلم الله زيدا بالاقتصار على المفعول الاول فتقديره
اعلم الله زيدا عمرا فاضلا واعلم الله عمرا فاضلا بالاقتصار على الاخيرين فتقديره اعلم الله زيدا عمرا فاضلا والثاني
اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال كمفعولي علمت في عدم جواز الاقتصار على احدهما اي احد مفعولي
علمت فلا يجوز فيه الاقتصار على الثاني بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثاني بل اذا ذكر الثاني يجب ذكر الثالث
وبالعكس كما في مفعولي باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين
من هذه الافعال فلا تقول اعلمت زيدا خير الناس بالاقتصار على الثاني بدون الثالث بل تقول اعلمت زيدا عمرا خير
الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني والثالث من هذه الافعال هما مفعولا باب علمت في الحقيقة ثم لما
فرغ عن بيان ما هو قيد الفصل شرع في بيان افعال القلوب وانما افردها بالذكر لاختصاصها باحكام ليست في غيرها وهذا اخر
الافعال الناقصة وابتدأ بافعال **فصل افعال القلوب** ظننت وعلمت ورأيت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت
وتسمى هذه الافعال افعال الشك واليقين ايضا وانما سميت بافعال هذه القلوب لانها غير مفتقرة في صدورها الى الجوارح
والاعضاء الظاهرة بل يكتفى فيه القوى الباطنة لان بعضها الشك وبعضها اليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا تسمى بافعال الشك
واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها للشك فهي ثلاثة ظننت وحسبت وخلت
واما التي منها لليقين فهي ثلاثة ايضا علمت ورأيت ووجدت والسابعة منها يصلح لكل منهما وهو زعمت واختصاصها في
السبعة استقرائي ... والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا وليسا متعديين الى مفعولين بحسب الوضع
فيها ... اي افعال القلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما المبتدأ والخبر على المفعولية لا مفعولين لها

نحو علمت زيدا فاضلا وظننت عمروا عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال
خصائص جمع خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا يشارك فيه غير ذلك الشيء منها اي من تلك الخصائص ان لا يقتصر على
احد مفعوليها اي مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر وان جاز ان يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شركائي الذين زعمتم اي زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ
والخبر وحكمهما ان المبتدأ لا بد له من الخبر وبالعكس لا بد لاحد مفعوليها من الآخر بخلاف باب اعطيت هذا متلبس بمخالفة اعطيت
حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه يدخل على المبتدأ والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا، فلم يجز الاقتصار
على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا بالاقتصار على احد
المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليها عند القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمن قال ما ظننت
زيدا او زيدا لمن قال ما ظننت قائما ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت
تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء
في الصورتين لان مفعوليها كلام مستقل بصحة الحمل فيستغنيان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن اصلها او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا اذ لا يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته اذا يجوز الوجهان الا ان العمل اولى عند التوسط والالغاء اولى عند التأخر وقيل
انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت او تأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر الواقع ظرفا فمعنى زيد
ظننت قائم مثلا زيد قائم في ظني ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تبطل عن العمل لفظا
وتعمل معنى على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو، وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد
في الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلثة لاقتضاء كل واحد
منها صدر الكلام فلو عملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتبطل عن العمل لفظا لئلا يزول صدارتها وان كان معنى
الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت زيدا ليس في الدار ومعنى الثالث علمت زيدا منطلقا لان الجزئين الذين
في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليهما في الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعيت هذه الاشياء و
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال وانما لم يقل قبل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي ابطالها لفظا واعمالها

سمی بالتعلیق لانها عند تعلیقها لاهی ذات اعمال ولاهی ذات ابطال فتشبه بالمرأة المعلقة وهی التی یدعها زوجها من غیر
طلاق فلاهی ذات زوج ولاهی فارغة عنه ومنها ای من تلک الخصائص انه ای الشان یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل
افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه اذا کان احدهما منفصلا لم یکن جواز اجتماعهما اختصاصها بل فی غیرها
ایضا نحو ایاک ظلمت لشیء واحد ای هما معا ان عن شیء واحد ویکون مفعولها الثانی مظهرا نحو علمتنی منطلقا وعلمتک فاضلا
بخلاف سائر الافعال فانه لا یجوز فیها اجتماع ضمیر الفاعل والمفعول لشیء واحد حتی لا یصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
فی حالة واحدة فانه ممتنع فلا یقال ضربتنی وضربتک بل ضربت نفسی وضربت نفسک بایراد النفس المضاف الی یاء المتکلم
وکاف الخطاب واعترض علی هذا التعلیل بانه یلزم ان یکون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی مثل ضربت نفسی وضربت
نفسک ایضا فالصواب ان یقال فی تعلیل ذلک انما لا یجوز اجتماع ضمیر الفاعل والمفعول فی غیر افعال القلوب لان الغالب
فیه تعلق الفعل بغیره فلو جمع بینهما لسبق الوهم الی المغایرة بینهما اذ لو قیل ضربتنی لسبق الوهم الی ضربتنی انت فلدفع هذا الاحتمال
عدل الی ایراد النفس فقیل ضربت نفسی ولم یندفع هذا الالتباس بحرکة التاء والضمیر مع قیام هذا الاحتمال لان التاء قد یجوز اشتباه
هذه الحرکة بغیرها عند غفلة السامع وانما یجوز اجتماع الضمیر فی الفاعل والمفعول فی افعال القلوب لان تعلقها فی الحقیقة بالمفعول
الثانی بالمفعول الاول فکان المفعول الاول فی حکم الغیر اذ قلت علمت زیدا قائما فالمعلوم هو القیام لا ذات زید بخلاف ضربتنی مثلا فان
تعلقه بالضمیرین معا ولانها متعلقة بمعتقدات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان بنفسه
لنفسه تعلقه اکثر من تعلقها بغیره فلم یحتج الی ایراد النفس فیها لانتشار المقتضی لایرادها وهو الالتباس
واما فقدتنی ووجدتنی وان لم یکونا من افعال القلوب فقد اجریا مجراها لانهما نقیضاها وجدتنی فحملا علیه حمل النقیض
علی النقیض واعلم انه ای الشان قد یکون ظننت بمعنی اتهمت وهو من الظن بمعنی التهمة ومنه قوله تعالی وما هو علی الغیب
بظنین ای متهم وعلمت بمعنی عرفت ومنه قوله تعالی ولقد علمتم الذین اعتدوا منکم فی السبت ورایت بمعنی ابصرت ای
ابصرته بعینی ومنه قوله تعالی ماذا تری ووجدت بمعنی اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة ای اصابتها وکذا اصبت
قد یکون بمعنی ضربت رئته وخلت بمعنی صرت ذا خال وزعمت بمعنی کفلت به وکانه خص البعض لذکر لکون معانیه
الاخر قریبة من المعانی الاول حتی یتوهم انه بتلک المعانی ایضا ینصب المفعولین بخلاف البعض الاخر فانه لیس کذلک
والکانت هذه الافعال للمعانی الاخر المذکورة فتنصب بسببها مفعولا واحدا فقط ای لا مفعولا اخر فلا یکون
حینئذ ای حین تلک المعانی من افعال القلوب لعدم کون هذه المعانی منها ولما فرغ من بیان افعال القلوب شرع

شروع في بيان الافعال الناقصة **فصل الافعال الناقصة** افعال وضعت لتقرير الفاعل اي لتثبيت على صفة غير صفة
مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة بهذا لانه ما من فعل الا هو موضوع لتقرير الفاعل على صفة
فضرب يدل على تقرير فاعله على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على تقرير
الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما
سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا تتم بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب
للتقييد او لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وعن الزجاج وتابعيه انها حروف لكونها على معنى في غيرها حيث جاءت
لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وهي اي تلك الافعال كان وصار ... الى آخرها اي آخر الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية
هذه جملة مستانفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اي لتقييد هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد
صار حكم معناه في خبره وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا
عليها فقد صار خبره في حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اي اثر معناها من معنى
الثبوت كما في كان والانتقال كما في صار وما يرادفها والدوام كما في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما يشابهها والتوقيت كما في ما دام والنفي كما في ليس
فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها وهو اولى من ان يسمى فاعلها وتنصب الجزء الثاني
منها ويسمى خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبها للمفعول به في توقف الفعل عليه فتقول كان
زيد قائما وكان اي كلمة كان او لفظه وهو مبتدأ وخبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها
موثقا كما يقع تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اولت بالكلمة اما باللفظة وهي ان كان الناقصة يدل على ثبوت خبرها لفاعلها في
الماضي اي في الزمان الماضي اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضي منقطعا نحو كان زيد شابا
والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت او حصل وانما سميت تامة تتم بالفاعل ولا تحتاج الى الخبر نحو كان قتال اي حصل قتال و
الثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير للزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين
السابقين فانهما يجريان في جميع تصاريفها كقول الشاعر + جياد بني ابي بكر تسامى + على كان المسومة العراب + اي تعلو
المسومة الجياد هي الخيل السريعة في السير وتسامى اصله تتسامى فحذفت احدى التائين تخفيفا وهو من التسامي بمعنى الرفعة
والعلو المسومة بفتح الواو الخيل التي جعل عليها علامة والعراب بكسر العين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جياد مبتدأ

مضاف الى بنى ابى بكر وخبره قولنا مبين وعلى كان متعلق به وكان زائدة لا تغير معنى اصل الجملة كما بينه فقوله اى على المروة
وانما اوردوه بين المقيسين وان لم يكن كان فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها ولم ارتضها بالناقصة فى اللفظ وقد يكون كان
ملغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فيدل كان على ان القيام كان فى ما مضى وصار للانتقال من حال الى حال
نحو صار زيد غنيا اى انتقل من حال الفقر الى الغنى او من حقيقة نحو صار الطين حجرا وقد يجيء صار بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات وتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد من قرية الى قرية او من خالد الى بكر واصبح واضحى وامسى تدل اى هذه الافعال الثلثة
على اقتران مضمون الجملة التى وقعت بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هى الصباح والمساء والضحى واضافة
الاوقات الى الافعال بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها نحو اصبح زيد ذاكرا اى كان ذاكرا فى وقت
الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار اى تكون هذه الافعال الثلثة تامة كانت بمعنى دخل فى الصبح نحو اصبح
زيد واضحى فى اضحى زيد والمساء فى امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران مضمون الجملة وقعت بعدهما بوقتيهما اى بوقتى هذين
الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد محزونا وبمعنى صار اى ويكون هذان الفعلان بمعنى صار نحو ظل زيد
وبات زيد فقيرا اى صار ويجيئان تامتين على قلة نحو ظللت بمكان نظيف وبت مبتهجا ولما كان هذان الفعلان نظيرين فى الافعال
الثلثة السابقة فى مجيئهما تامتين على قلة افردهما بالذكر ولكنهما مشتركين مع الافعال الثلثة السابقة فى الدلالة على اقتران
مضمون الجملة باوقاتها وفى المجيء بمعنى صار ولذلك لم يذكرها تامتين وما زال وما فتئ وما برح وما انفك تدل على استمرار
ثبوت خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها منذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستتر فى قبله راجع الى الفاعل
والضمير المنصوب البارز الى الخبر تقديره منذ قبل الفاعل الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار
منذ كان ذلك الفاعل قابلا لذلك وصالحا له فى العادة نحو ما زال زيد اميرا لا نفهم منه انه كان اميرا فى حال كونه طفلا
بل نفهم انه كذلك منذ كان قابلا وصالحا للامارة ويلزمها اى ويلزم هذه الافعال حرف النفى فتدل على استمرار خبرها لفاعلها
لان معنى هذه الافعال النفى ودخول النفى عليها يفيد الاثبات لان نفى النفى اثبات وقد يحذف حرف النفى فى القسم لفظا ويراد به
معنى نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وما دام تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اى خبر كلمة ما دام لفاعلها
اى لفاعل ما دام وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس تدل على نفى معنى الجملة حالا
اى فى زمان الحال وهو الاكثر من العرب استعمالها لذلك فتقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على نفى معنى الجملة مطلقا اى حالا
كان او غيره كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهى لنفى المستقبل واجب

واجيب عن الآية بان هذه الاخبار لما كان صادرة عن الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت
بقية احكامها اي احكام افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة
الاول وعدم جواز ذلك فيما اوله ما والخلاف في ليس في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا نعيدها اي بقية
الاحكام لئلا يلزم التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل افعال المقاربة** وذكرها
عقيب الافعال لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة مغنية الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا
وخبر الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال من حيث افعال
المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو
فعل جامد اي غير منصرف ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل والمفعول لكونه
متضمنا لمعنى الانشاء الذي اصله ان يكون بالحروف كانه شبيه بالحرف ولكونه محمولا على لعل لان كلا منهما لطمع الحصول وهو اي عسى في العمل
مثل كاد في رفع الاسم وكون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد مضارع بغير ان
نحو عسى زيد ان يقوم اي قارب زيد القيام فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يقوم في موضع النصب خبرها هذا ما ذهب اليه
اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان ان مع المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بناء على التقديم
والتاخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبله واشتراط ان في خبر عسى لتحقيق معنى الترجي اذ الترجي لا يكون الا في المستقبل
نجاوا بما يدل عليه ويجوز تقديم الخبر اي خبر عسى على اسمه نحو عسى ان يقوم زيد اي قرب قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بانه فاعل
عسى وزيد فاعل يقوم ويستغني بانه عن خبره وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان
من خبر عسى تشبيها له بكاد في الاستعمال فالاولى ان يذكره بجنبه ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد يحذف ان نحو عسى زيد يقوم
ومنه قول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والثاني اي القسم الثاني للحصول وهو كاد وخبره
اي خبر كاد فعل مضارع دون ان اي بغير ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويقوم خبره فعل مضارع دون
ان تقرير الماضي لنقيضه من مقاربة الحصول وقد يدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم ومنه قول الشاعر
قد كاد من طول البلى ان يمصحا اي يندرس ويمحو والثالث اي القسم الثالث للاخذ اي لقرب الاخذ والشروع في الفعل
وهو طفق بمعنى اخذ وجعل بمعنى طفق وكرب بفتح الراء بمعنى قرب واخذ بمعنى شرع واستعمالها اي استعمال هذه
الالفاظ الاربعة دون معناها مثل كاد اي مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد منها اسما وخبرا وكون خبرها

فعلها معناها مقاربات نحو طفق زيد يكتب اي اخذ واوشك مثل عسى استعمالا على قوله اخذ فيكون من جملة القسم
الثالث واستعماله اي استعمال اوشك استعمال عسى وكاد فمثل استعمالها يستعمل تارة مثل عسى في وجهها الا
كونها مقتضية بجزء وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها ان نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة
مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون الخبر فعلا مضارعا بدون ان نحو اوشك زيد يجيء ولا يخفى ان عبارة المصنف
تدل وتوهم ان الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا الاصل في استعماله ان يكون بدون ان وهذا ما تفرد
ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب فقال **فصل فعل التعجب** هو انفعال النفس عند ادراك
ما خفي سببه وخرج عن نظائره بمعنى الاضافة في قوله فعل التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ولهذا ترك التعريف
لانه فهم من هذه الملابسة على انه وقع بيانا لما فيهم منها عند التصريح به ولان التعريف لانضباط الجزئيات فلما انحصر الجزئي
في فردين لا يحتاج الى ذلك وله اي للتعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعله وافعل به
خبر نكرة فعل التعجب نحو ما احسن زيدا اي اي شيء احسن زيدا وفي احسن ضمير هو فاعله وما في احسن زيدا مبتدأ
نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعدها اعني الفعل والفاعل والمفعول
في موضع الرفع بانه خبره وما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة التي بعدها صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع
بانه مبتدأ خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء او استفهامية عند البعض فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا ونحو احسن بزيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه لا يكون الضمير في احسن لان
الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجب استتار ضمير الفاعل لان الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة والباء
زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بزيد صار زيد ذا حسن ومفعول عند الاخفش
ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر فعلى هذا الوجه يكون احسن امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن
انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية لتصير احسن متعديا
بواسطة الباء او للزيادة في المفعول فالتأكيد كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم ثم يكون الهمزة للتعدية كما في اخرج واحسن
متعديا بنفسه ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي الا من ثلاثي ليس فيه بناء افعل التفضيل من
لتجرد المناسبة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل للزيادة والنقصان
ليس بلون ولا عيب وانما قيدنا الثلاثي بالمجرد وبكونه قابلا للزيادة والنقصان احترازا من نحو مات زيد اذ لا يقال

لا يقال فيه مامات زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد زايدا من موت احد آخر والغرض
الاغلب ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره واشغله قليل وما اعطاه شاذ ويتوصل في الممتنع
اي الذي امتنع بناء فعلا التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بنحو ما اشد استخراجا
واشد باخراجه اي يبنيان من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء كما عرفت
ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما اي في فعل التعجب بتقديم وتاخير اي بتقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل
عنهما فلا يجوز ان يقال ما زيدا احسن ولا اي يقال ما زيدا احسن ولا ان يقال بزيد احسن فان قلت ذكر التاخير
ههنا مستدرك اذ كل من التقديم والتاخير مستلزم للآخر فيكون تقديم شيء مستلزما لتاخير غيره وبالعكس قلنا ان
احدهما منفصل عن الآخر قصدا لا تحقيقا فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر القصد او نقول ذكره تاكيدا ولا فصل اي
لا يجوز التصرف فيهما ايضا بايقاع فصل بين الفعل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد وجاز
المنفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات
في صيغة التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجيء منهما مضارع مجهول وامر ونهي وتانيث وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الى
التعجب اجريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال ولاقتضائهما صدر الكلام لانهما من معنى الانشاء والمازني اجاز
الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف ما لا يتسع في غيره ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق نحو ما احسن
اليوم زيدا واحسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغة التعجب اما اذا لم يكن متعلقا بها فلا يجوز الفصل بالظرف
وفاقا فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي
التعجب فعلين ام اسمين فذهب الاكثرون الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية نحو ما اكرمني ولعدم
اضافته الى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج عليه بتصغير ما اميلح في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
ولعدم لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة والتصرف ولا تصحيح الواو في نحو ما اخوفه ولما فرغ من بيان فعلي التعجب شرع في
بيان افعال المدح والذم فقال **فصل افعال المدح والذم ما وضع** اي افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء
مدح او ذم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشرف عمرو وقبح بكر وغور خالد وحسبت وذممت لانها لم توضع للانشاء وانما
المدح فله اي فللمدح فعلان احدهما نعم وهو فعل ماض اصله نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل
اربع لغات اذا كان عينه حرفا حلقيا فتح الفاء مع كسر العين وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان
الاسكان او فعلا

العين كسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين ثم اختلف النحاة في فعليتهما فذهب الكسائي
والبصريون الى انهما فعلان واستدلوا على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة واستتار الضمير وذهب الباقون الى انهما اسمان
واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانه محمول على حذف المنادى وفاعله اى فاعل نعم اسم معرف
باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد الذهني على الاصح او لغير بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف الى المعرف وقيل
انها للجنس وانما كان فاعلها اسما معرفا به لان القصد تحصيل المبالغة في المدح وهذا هو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام
لما كان للعهد الذهني يكون المعهود مبهما واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يفسر مبهما بذكر المخصوص بعده فيكون الكلام بعده مشتملا
على الاجمال والتفصيل وهو اوقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بواسطتين نحو نعم وجه فرس غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مضمرا اقتدار
لان قولك نعم رجلا اخصر من قولك نعم الرجل زيد ولانه اختصار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح ويجب
تمييزه اى تمييز ذلك المضمر بنكرة منصوبة على التمييز واقعة قبل المخصوص مفردة نحو نعم رجلا زيد او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم ضارب رجل زيدا او نعم ضارب زيد الاخوان الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة مجردا التوضيح
اذ التمييز اما منصوب او مجرور بمن الا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن المجرور بمن كما قاله الدين شارح
وذلك لان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عن ما لتحسين التقابل بين النكرة وبين ما وانما وجب تمييزه بتلك النكرة
لانه لو لم يذكر التمييز لم يفهم ان في نعم ضميرا او بما عطف على قوله نكرة اى يجب تمييز ذلك المضمر بما منصوب المحل
على التمييز نحو قوله تعالى فنعما هي اى نعم الشيء شيئا هي اى الصدقات اى ابداؤها وما نكرة بمعنى شيء لا موصولة
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة فنعما هي
محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اى نعم الذي فعل هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى
فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة بعد
الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح ولم يصرح بحيثيته لانه قد جاء جواز تقديمه فيقال زيد نعم الرجل
وقالت حبذا زيد فحب فعل المدح وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في الذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل
ولا يجوز حذف ذا من حب لتفضيل الظاهر على المضمر وقال صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص
بالمدح زيد الواقع بعد حبذا ويجوز ان يقع قبل المخصوص تمييز او بعده على بعده تمييز مطابق لذلك المخصوص في الافراد

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا المحلات نعم حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا

تفصيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو حبذا رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد رجلا مثال ما كان التميز

واقعا بعد مخصوص حبذا او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده حال على وفق المخصوص

فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العامل في التميز

او الحال في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيد مخصوص بالمدح لا يجيئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا

فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس في التميز في نعم رجلا هو لكنما الذم فله اي فللذم فعلان

ايضا كما يكون للمدح فعلان احدهما بئس نحو بئس الرجل زيد مثال بئس المعرف باللام وبئس غلام الرجل زيد مثال فاعله

المضاف الى المعرف وبئس رجلا زيد مثال فاعله المضمر للتميز بنكرة منصوبة والثاني ساء نحو ساء الرجل زيد في فاعل

ساء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد في فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء رجلا زيد في فاعله المضمر

المميز بنكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نعم في كون فاعله اما اسما معرفا باللام او مضاف الى المعرف باللام او مضمرا

مميزا بنكرة منصوبة ثم لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال **القسم**

الثالث في الحرف وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في المقدمة واقسامه اي اقسام الحرف سبعة عشر قسما

حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة

وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف التوقع وحروف الاستفهام وحرف الشرط وحروف الردع

وتاء التانيث الساكنة والتنوين ونون التاكيد **فصل** حروف الجر كان الانسب تقديم الحروف المشبهة على حروف

الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه قدم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وفرعية الحروف

المشبهة او لكثرة وجودها في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او تجر الاسماء وبحروف

الاضافة لانها تضيف الفعل او شبهه او معنى فعل الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الاولى ان يقول للافضاء

بالفعل بمعنى ايصاله لان الافضاء هو الوصول واذا عدي بالباء كان معناه الايصال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل

عمله فعلا وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه

كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي والتشبيه

وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما تليه كلمة ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليه عائد الى الحرف والمنصوب

الباء زائدة اي الى اسم تحكي الحروف ذلك الاسم وانما عبر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل وانما ما زيد نظير الافعال شبه الفعل وهذا في الدار ابوك اي اشير اليه
فيها اي في الدار نظير الافعال بمعنى الفعل وهي اي حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من قدمها على سائر الحروف
لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى وهي اي من موضوعة لابتداء الغاية اي النهاية اي لابتداء النهاية ولا يستعمل
في ابتداء النهاية لكن الامور الابدية وهذا المعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى المسافة لانه يوجب ان يكون
استعمالها في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية وعلامته اي علامة كون من للابتداء
الغاية ان يصح في مقابلته الابتداء الانتهاء حتى يصح ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلتها وهذا الابتداء اما ان يكون
من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجيء لمجرد
الابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع صحة ان يكون في مقابلتها الانتهاء كما تقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
فان معنى اعوذ بالله التجيء اليه وللتبيين اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامتها اي كون من للتبيين ان يصح
وضع الذي اوتصار فيه على حذف المعطوف مكانه اي مكان لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان
فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من في نحو قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبعيض وعلامته اي علامة
كون من للتبعيض ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اي مكان من نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت
بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اي علامة كون من زائدة ان لا يختل
المعنى باسقاطه اي باسقاط لفظ من بل يبقى اصل المعنى على حاله نحو ما جاءني من احد فانه لو قيل ما جاءني احد باسقاطه لم يختل
اصل المعنى ولا يزاد من في الكلام الموجب على مذهب البصريين بل في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا
زيادتها في الموجب في رسم الخبس النقير واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وبقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا وبقول العرب قد كان من مطر اي قد كان مطر واجيب عن الآيات بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة
نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم لا يوجب غفران جميع امة نوح عليه
السلام فعلم من هذا ان من في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض لا للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله وما قد كان
من مطر وشبهه مما يوهم زيادة من في الكلام الموجب فمتاول بالحمل على التبعيض اي قد كان بعض مطر او على التبيين

التبيين اي قد كان شيء من مطر وقد يجيء من بمعنى في كقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء
كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي به. وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدلها
وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاءني من رجل لان من هذه من حيث انها تفيد الاستغراق لم تكن زائدة الا ترى
انك لو حذفتها كان المعنى لنفي المجيء عن رجل واحد نحو ما جاءني رجل بل رجلان ومن حيث ان اصل الكلام مستقيم بدونها
كانت زائدة بخلاف من قولك ما جاءني من احد فانها زائدة البتة لان احدا لا يستعمل الا في العموم ولكنه لا يستعمل الا
في النفي قال الجوهري ويكون من بمعنى على نحو قوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم مكسورة الميم
ومضمومها نحو من ربي لافعلن كذا وذكر الحديثي انها تكون للانتهاء نحو قربت منه فانه في المعنى اي تقربت اليه ويجيء للفصل
اذا دخلت على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وثانيها الى وهي اي الموضوعة لانتهاء الغاية
فلا يدخل ما بعدها في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال هي مشتركة فيهما ومنهم من قال يدخل ان كان ما بعدها
من جنس ما قبلها كالمرافق في باب الغسل والا فلا كالليل في الصوم ثم ذلك الانتهاء اما ان يكون في مكان كما في سرت
من البصرة الى الكوفة او في زمان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وبمعنى مع اي يجيء الى بمعنى مع قليلا اي حال كونه
قليلا او مجيئا قليلا او زمانا قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق اي مع المرافق كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وثالثها حتى وهي اي حتى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية نحو نمت البارحة حتى الصباح وبمعنى مع
اي ويجيء حتى بمعنى مع كثيرا اي مجيئا كثيرا او زمانا كثيرا نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع المشاة وفي قوله كثيرا
اشارة الى ان حتى يجيء بمعنى الى قليلا ولا تدخل اي حتى في غير الظاهر اي في غير الاسم الظاهر بل تختص بالظاهر
فلا يقال حتاه كما قيل اليه استغناء عنها بالى والاصوب ان يعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في
الظاهر ايضا لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجرورها بمعنى الى خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها في المضمر ايضا كالى
متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب والجمهور على انه نادر شاذ ولما كان قول الجمهور مختار
عند المص رحمه الله عليه حكم بشذوذه وقال الشاعر الذي يتمسك به المبرد: فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن
ابي زياد فشاذ فلا يقاس عليه غيره ورابعها في وهي اي في موضوعة للظرفية اي لحصول ما بعدها ظرفا لما قبلها اما حقيقة
نحو زيد في الدار والماء في الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق وبمعنى على اي ويجيء في
بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قال صاحب المفصل انها في الآية

على اصلها وليست مستعارة بمعنى على كما توهم لتمكن المصلوب في الجذوع كتمكن الكائن في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب
ان كل ما فيه استقرار وضربة فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع
الحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست على الارض وفي الارض وتجيئ في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله
تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لما افضتم وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم عذبت امرأة في هرة
حبستها وللمقايسة كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وخامسها الباء وهي اي الباء مستعملة للالصاق
اي لالصاق الفعل بالمجرور اما حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد وللاستعانة
اي للدلالة على ما دخلت هي عليه آلة للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينا به وللمصاحبة بمعنى مع نحو خرج زيد بعشيرته اي مع
عشيرته وللمقابلة اي للدلالة على وقوع مجروره مقابلا لشيء آخر نحو بعت هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الآخرة وللتعدية اي لجعل اللازم متعديا مثل الهمزة في اكرمت زيدا والتضعيف في اكرمت كذهبت بزيد اي اذهبته
وللظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا مفعول مطلق
اي تستعمل قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتلك الزيادة تكون قياسا او نصب على نزع الخافض اي مرفوعا زائدا
الباء بالقياس بحذف الفعل والفاعل والمنصوب مع الجار وتبيانا في خبر النفي اي في خبر النفي نحو ما زيد بقائم نحو ليس
زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد بقائم فان قلت ذكر مطلق النفي والاستفهام يشمل ليس وما
ولا المشبهتين به ولا لنفي الجنس والهمزة وهل والامر ليس كذلك اذ الحكم مخصوص بليس وما المشبهة به وهل قلت
ولعله اراد النفي والاستفهام المعهودين في هذا الباب في عرفهم المشهور وهو النفي بليس وما المشبهة به والاستفهام
بهل وسماعا عطف على قوله قياسا في المرفوع سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ
وزيد خبره والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ اي حسبك او خبرا لكن لا في النفي والاستفهام نحو بحسبك زيد او
فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا او في المنصوب عطف على قوله المرفوع نحو القى بيده اي القى فالباء
زائدة في المنصوب وهو المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم الى الهلاك
بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء عليكم فيهلكم وتجيئ الباء بمعنى عن كقوله تعالى سأل سائل بعذاب
اي عن عذاب وبمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تأمنه بقنطار يؤده
اليك وقد تجيئ للتجريد نحو رأيت زيدا بالعلم اي مجردا خاليا من العلم يعني ليس له علم حتى تقرأ عليه ويعلم عنه وسهوا

سادسها اللام وهي للاختصاص اي لاثبات شيئ لشيئ والنفي عن غيره وهو الظاهر وجرى عليه العمل ثم الاختصاص
اما ان يكون الاختصاص استحقاقا نحو الجل للفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة نحو زيد ابن لعمرو
وللتعليل اي لبيان علة شيئ سواء كان العلة غائية كضربته للتاديب فان التاديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها وهو
الضرب او علة داعية وليست بغائية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج وليست غائية لقصد الفعل لاجلها
وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للاختصاص كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم فاللام زائدة لان ردف متعد بنفسه
وبمعنى عن اي ويجيئ اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول وما اشتق منه كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اي
عن الذين امنوا وبمعنى الواو اي ويستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب اي عند التعجب في اسم الله و
لا يستعمل الا في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه
تنبيها على انها كواو القسم لا كبائه كقول الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس فقوله لله متعلق
باقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لا من الالتباس اي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى ومشمخر متعلق به وقوله به الظيان والآس
جملة اسمية وقعت صفة لمشمخر والحيد جمع حيدة وهي عقدة في قرني الوعل ويجمع على حيد وحيود كبدرة على بدر وبدور والمشمخر
الجبل العالي والظيان اسم نبت طيب الرائحة والآس شجر معروف وهو الريحان وقيل الآس قطرة من العسل تقع من النحل
على الحجر فيستدلون بتلك القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف الايام بمعنى مرورها في الدنيا
شيئ ولا يسلم عن الآفات التي تقع في الدهر حتى هذا الوعل الذي يعتصم بشمخ الجبل له ما يرعاه وما يشربه فهو
تعجب وقد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم الشر للشقاوة وقال الله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
وتسمى هذه اللام لام العاقبة وقد يجيئ بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الايات
لانه قيل المعنى عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى والحمد لله الذي هدانا لهذا وبمعنى بعد كقوله تعالى اقم
الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى مع كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير نحن لكم
يوم القيمة افضل اي منكم وبمعنى الفاء كقوله تعالى اوذا ما مت لسوف اخرج حيا اي فسوف وبمعنى ان كقوله تعالى وما لي
الا ليعبدوا الله اي ان يعبدوا الله وسابعها رب للتقليل اي لانشاء تقليل افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخبرية
للتكثير اي لانشاء تكثير افراد ما دخلت عليه الا ان رب كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل ونظير
رب فيما ذكرنا ها في المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون

منكم لولا وذهب الاخفش الى ان رب اسم وهو مختار صاحب المفتاح ويستحق اي رب صدر الكلام لانها من
الانشاءات كالكم الخبرية يستحق ذلك ولا تدخل اي رب الا على نكرة لان مجرورها في معنى التمييز مبهما لانها للتقليل كما ان
كم للتكثير ففيه مشابهة العدد والطالب للتمييز وهو لا يكون الا نكرة نحو رب رجل لقيته او مضمر مبهم بان ليس له مرجع معنى مفرد
مذكرا به اي ان كان التمييز مثنى او مجموعا او مؤنثا مميز بنكرة منصوبة على التمييز لان المضمر لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه
رجلا في المفرد وربه رجلين في المثنى وربه رجالا في الجمع وربه امراة كذلك اقول ربه امراتين في المثنى وربه نساء
في الجمع لان الضمير عائد الى شيء في الذهن لا الى شيء سبق ذكره ليجب المطابقة وهذا عند البصريين وعند الكوفيين يجب
المطابقة اي مطابقة المضمر التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون نحو ربه رجلا وربهما رجلين و
ربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل ولا يجوز ان
تكف الا موصوفة بخلاف غيرها من اقسام ما الاسمية فانها لا تكف الا مفصولة فتدخل رب بعد لحوق ما الكافة بها
على الجملة اما فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد قائم ولا بد لها اي رب من فعل ماض تعلقت به ولو كانت مكفوفة
بما وانما وجب ان يكون لها فعل ماض لان رب للتقليل اي لتقليل المحقق الواقع وهو اي ذلك التقليل لا يتحقق اي لا يحصل
الا به اي بالفعل الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو كالماضي لصدق الميعاد به وتحقيقه فهو اذن
بمنزلة الموجود المتحقق فيكون يود بمعنى ود ويؤيده قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم حيث جاء باذ وهو لما مضى
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لكونه بمنزلة الموجود ولتقريبه من الريب ويحذف ذلك الفعل اي الفعل الماضي
الذي تعلقت به رب غالبا اي حذفا غالبا او زمانا غالبا او في الغالب كقولك رب رجل اكرمني في جواب من قال
هل لقيت من اكرمك اي رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة لرجل لما تقرر من ان مجرورها لا بد له من صفة وفعلها اي فعل
رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السؤال لانها كثيرا ما تقع جوابا لسؤال مذكورا ومقدر لتحصيل العلم به
لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو حصل او كان وانما قال غالبا لانه قد يجيء فعلها ظاهرا نحو رب رجل اكرمني لقيته
ونحوها واو رب التي تكون بمعنى رب وفي حكمها ولهذا تستحق صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واو رب
الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحذف
غالبا وانما لم يقل وواو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو وتصحيح دخولها على الجملة كقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة والبلدة كل جزء من الارض مستحيز عامرا او غامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤانس به

تسقى الميانير تيح لتغيير وهو ولد الظبي بلون التراب بضم الياء الخشن والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الابل
الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو القسم وتختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يدخل على
المضمر ثم الظاهر سواء كان اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن لافعلن واذا كان واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال
وك لافعلن كذا لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء حيث خصصوها باحد القسمين وانما اختاروا المظهر لاصالته و
عاشرها تاء القسم وهي مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم
الى الله تعالى من قبيل اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تالرحمن
وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو ارادوا واحط درجتها من الواو وخصصوها باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى
لذلك لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلا بقول العرب
نحو ترب الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولما اختار المصنف رحمه الله قول الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي
استدل به الاخفش ترب الكعبة شاذ لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء
كان اسم الله او غيره والمضمر اي وتدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء اصلا في باب القسم
ولا بد للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك
الجملة الواقعة جواب القسم جملة موجبة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله لزيد
قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لافعلن كذا نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم ودخول
ان في الاسمية اي يجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو والله ان زيدا لقائم
ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وان كانت اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم جملة نافية
يجب دخول ما ولا فيها اسمية كانت تلك الجملة او فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير للجملة الاسمية النافية بما والله لا يقوم زيد نظير
للجملة الفعلية النافية بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم
عليها لا استقلال لكل واحد منهما بدون الاخرى واعلم انه اي الشان قد يحذف حرف النفي من جواب القسم لزوال
اللبس اي عند عدم الالتباس للمنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ لان المضارع المثبت لا بد له
من ان يقترن باللام وهو ههنا منتف فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم
ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قام زيد والله فتقدير الاول والله لزيد قائم وتقدير الثاني والله

لقائم زيد او توسط اى القسم بين جزئى الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقام والله زيد فقد يراد اول واحد زيد لقائم
والتقدير الثانى والله لقائم زيد وانما حذفت جواب القسم فى هاتين الصورتين لانه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه
فى المعنى او توسط القسم بين جزئى ما هو جوابه فى المعنى استغنى عن الاعادة · و الثانى عشر عن وهى للمجاوزة اى مجاوزة
شيئ وتعديته عن شيئ آخر وهو اما حقيقى كرميت السهم عن القوس او غير حقيقى كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى
و الثالث عشر على للاستعلاء اى استعلاء شيئ على شيئ وهو اما حقيقى نحو زيد على السطح او حكمى نحو فلان عليه امير وعليه دين
وقد يكون عن وعلى اسمين اذا دخلت عليهما اى على عن وعلى كلمة من الجارة فحينئذ يكون عن بمعنى الجانب وعلى بمعنى الفوق
كما تقول جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه ومنه قوله من عن يمينى مرة وامامى ونزلت من على الفرس اى من فوق
الفرس ومنه قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها فيكونان اسمين بدليل دخول من عليهما وقد يجيئ عن للتعليل كقوله تعالى يوم تجادل كل
نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضى قال المالكى وللاستعانة كقولهم رميت السهم عن القوس
وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اى لموعدة وقد يجيئ بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا
عن طبق اى بعد طبق وبمعنى فى كقولك لا يكون عن ذلك الامر والياء اى فيه لان الولى بعد النفى ينافى ذكر عن وقد يجيئ
على للمصاحبة كقوله الحمد لله الذى وهب لى على الكبر وللتعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية كقوله تعالى على ملك
سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم وبمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله
عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بيمين فرأى غيرها خيرا منها على يمينه اى يمينه و الرابع عشر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو
ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو زيد والمشبه به وهو عمرو ووجه التشبيه وهو المناسبة بينهما وآلة التشبيه
وهو الكاف وزائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيئ اى ليس مثله شيئ على احد الوجوه وانما قلنا ذلك لان فى هذا الكلام وجهين
آخرين سوى زيادة الكاف احدهما لا زيادة فيه للكاف بل الزائدة هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف
اقرب من زيادة الاسم وسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا ويرجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير فى التقدير ويختص بالظاهر والثانى ما لا زيادة فيه بشيئ وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لو
وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ المماثلة من الجانبين وهو وجه لطف للقول بالقبول وجه وبان الكناية ابلغ
من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد يكون اى الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول

كقول الشاعر تستحك عن كالبرد المنهم اي تستحكن عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة والبرد جمعه الغمام والا تهام
الذوب شبه ثغرهن اللاتي يعلوها البريق بحباب الغمام الذائبات قال المالكي وتجيئ للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هديكم
وقال الفراء وقد تجيئ بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من قال كيف اصبحت اي اصبحت على خير الخامس عشر
مذ والسادس عشر منذ للزمان اما في الابتداء اي لابتداء الغاية في الماضي اي في الزمان الماضي كما تقول في شهر
شعبان ما رأيته مذ شهر رجب اي انتفاء رؤيتي اياه من شهر رجب او للظرفية اي بمعنى في في الحاضر اي في الزمان
الحال نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا اي انتفاء رؤيتي اياه فيهما ولا يجوز دخولهما على المستقبل
لانهما وضعا للماضي والحال قال الحديثي ان اريد بمدخولهما اي مدخول مذ ومنذ الجارتين ابتداء الزمان الماضي وانتهاؤه
وهو ما ثبت فيكونان للابتداء وان اريد بمدخولهما الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء تكونان للظرفية بمعنى
في والسابع عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء
اذا جررت بها ما بعدها تكون حرف جر ولهذا اعدها منها نحو جاء في القوم خلا زيد وحاشا عمرو وعدا بكر واذا نصبت
بها بعدها تكون افعالا فهذه الثلثة قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والكلمة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسماء واما
احد عشر وهي التي قبل تلك الكلمة فلا تكون الا حروفا ثم لما فرغ عن بيان حروف الجر شرع في بيان الحروف المشبهة
بالفعل فقال **فصل** الحروف المشبهة بالفعل ستة انما سميت بهذا الاسم لمشابهتها بالفعل المتعدي من حيث
انها تقتضي الاسمين كما تقتضي الفعل المتعدي الفاعل والمفعول ومن حيث انها تنقسم الى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث
انها بنيت على الفتح مثله ان وان الى باخرها اي الى آخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوعات وهذه الحروف تدخل على
الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما مر نحو ان زيدا قائم فتنصب ان زيدا بانه
اسمها وترفع قائما بانه خبرها وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة ما هذه موصولة ههنا واذا الحقت بهذه الحروف
ما الكافة تكفها اي تمنعها عن العمل اي عمل تلك الحروف فيما بعدها على الافصح والاصح لان ما الكافة اخرجت هذه الحروف
عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين ولانها وقعت فاصلة فتضعف عن العمل وانما قلنا على الافصح لان
هذه الحروف عند لحوق ما الكافة بها قد تعمل على لغة غير فصيحة كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لان بعضهم جعل
ما الكافة اسمها كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة التي بعدها خبر لكنه غير صحيح لان الاصح انها حرف زائدة فكفتها عن العمل على الافصح
والاصح لكان الفصح ثم الغرض عن الحاق ما الكافة بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما بافادة معناها في الجملتين الاسمية

والعقلية في العراق وحينئذ اي اذا لحقها ما الكافة تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها من العمل
ومن جروب دخولها على الاسم تقول انما قدم زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان موارد ال
كل واحد من حروف الستة واشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال واعلم ان ان المكسورة الهمزة لا تغير
معنى الجملة بل تؤكدها اي تقررها وتانيث الضمير الا العود الى الجملة اي الى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت
ان زيدا قائم افادت به ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان مفتوحة الهمزة مع ما بعدها اي
بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد حيث لا تشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقة تجعل
الجملة التي بعدها في حكم المفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول المعنى ان زيدا قائم اي المعنى قيام زيد او يجعل مصدر
خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول المعنى ان زيدا ان تعلم كرمك المعنى اكرام زيد عند تعلمك اياه او يجعل مصدر الخبر
مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه متعلقا فتقول في المعنى ان زيدا اخوه منطلق المعنى انطلاق
اخ زيد فان مصدر الخبر مضاف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق لزيد ولذلك اي ولاجل
ان ان المكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان مفتوحة الهمزة مع ما بعدها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر
اي كسر همزة مادة ان اذا كان ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم قال الله تعالى ان الله
غفور رحيم ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به
لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن كقوله تعالى قال انها بقرة ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد الموصول نحو
ما رايت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البتة ويجب الكسر ايضا اذا كان في خبرها اذا كان في خبرها
اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيدا لقائم لان اللام لتاكيد معنى الجملة اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للكسر اربعة
مواضع وليس الكسر مخصوصا بها بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم واذا كان بعد حتى للابتداء
والا واما للتنبيه واذا وقعت محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا
بعد اذا قال صاحب الهادي وبعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال وما بعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وكذا يكسر
بعد الامر وبعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كل ذلك وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وبعد النداء ويجب الفتح
اي فتح همزة مادة ان حيث يقع ان مع اسمها وخبرها فاعلا نحو بلغني ان زيدا عالم وحيث يقع مفعولا نحو كرهت انك قائم
وحيث يقع مبتدأ نحو عندي انك قائم وحيث يقع مضافا اليه نحو عجبت من طول ان بكرا واقف وحيث يقع مجرورا نحو عجبت

نحو عجبت من ان بكرا واقف وانما وجب الفتح فى هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه
لا يكون الا مفردا ولئلا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون
مفردا فاعتبر الاصل فى حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لو نحو لو انك عندنا لاكرمتك لان ما بعد لو فاعل لان مدخول
لو لا يكون الا فعلا حقيقة او تقديرا لكونه حرف الشرط والفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد لولا نحو لولا
انه حاضر لان ما بعد لولا الابتدائية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للفتح
ستة مواضع وليس الفتح مخصوصا بها بل الفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب انك ضرب ضرب عمرو لان الخبر ان يكون مفردا
وكذا الفتح حيث تقع بعد لو المخففة لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لو هذه يجب ان يكون مدخولها فعلا لفظا او تقديرا
نحو لو ان زيدا قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو عجبت لانك كريم وبعد حتى العاطفة والجارة وكذا الفتح اذا كانت معطوفة
على اسم ان المكسورة كقوله تعالى ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى وكذا بعد مذ وكذا اذا
ابدلت من الاسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيدا
منطلق كما تقول الظن ان زيدا منطلق وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف
معطوف على قوله ويجب الكسر لذلك يعنى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما بعدها
فى حكم المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ اى باعتبار
محل اسم ان فان اسمها المنصوب فى اللفظ مرفوع باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع اعتبار المحل على تقدير
عدمها ويشترط فى العطف على المحل مضى الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اذا التقدير
ان زيدا قائم وعمرو وقائم وانما اشترط مضى الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقيل ان زيدا وعمرو
ذاهبان لكان مؤديا الى كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ ذاهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول لان ومن حيث انه
خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز والكوفيون لم يشترطوا مضى الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقا وباعتبار لفظ اسم
ان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون
لفظا او حكما لئلا يشكل بما وقع بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما لسدها مسد الخبر من حيث انها قائمة مقام
مفعولى فعل العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ومثل ان زيدا قائم وعمرو فان قوله
وعمرو يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير

في خبرها ذكره قبلا وبينا بدمثت وبلا تأكيد وفصل مع ضعف ادخل الابتداء وخبره محذوف ومنهم من قال الى المفتوحة
كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مستقلا لم يجز يسير في العطف على اسمها المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما جاءني زيد لكن بكرا خارج وعمرو لانها موضوعة
لما يستدرك به غير مغير لمعنى الابتداء كان ونافيا فيه التأكيد خلافا لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة فلا
فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في الجميع على الضمير المرفوع المستتر
في الخبر على التأكيد والفصل واما سائر التوابع فيما سوى البدل كما عرفت عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنها ولكنهم من البدل فيه والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي لام الابتداء
على خبرها اي خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة
لكونها في معنى المفرد نحو ان زيدا لقائم وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل وقد تدخل على ان
اذا قلبت همزتها هاء نحو لهنك زيد وقد تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة
اللام اي دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد القائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فحملا على الباب وذهب بعض النحاة الى ان
اللام في صورة الاعمال غير لازمة لان الفرق حاصل بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها اذا ترك
الاعمال اذ حينئذ التبس كما في اسم المبني والمقصور ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء
وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيد القائم واجيب بان التعليق
لا يجب لو دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون تخفيف
ان والتنوين في كل بدل من المضاف اليه واللام في لما هي المخففة لام الخبر وكلمة ما زائدة للفرق بين لام ان ولام جوابهم
وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المخلوقين في الكتاب والسنة لدينا محضرون على قراءة ... وتابع ... خبر
القراءات الثابتة ... وقد تليت مخففة ويلزمها اي حين اذ تخفف ان المكسورة يجوز الغاؤها اي الغاء عملها
لدخولها على الفعل ... ههنا تنبيه على ... كذا ذكر ههنا وقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون تخفيف ان
في كل ... واما مخففة عن ان كلما زيدت للتاكيد وذهب بعض القراء الى انه ... ولما
بمعنى الا والتنوين في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى ان كلهم اي الخلق المحشورون يوم القيمة محضرون عندنا للحساب

للحساب ويجوز رح اعمالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ونصب كل ولما كان الغاءها غالبا
صرح به فقال ويجوز الغاؤها ولم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون
يوجبون الالغاء والآية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله رح يجوز الغاؤها اي حين اذا خففت ان المكسورة يجوز دخولها
على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وان
وان نظنك لمن الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغائها ولحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها
واصلها حينئذ ولذلك خص دخولها بهذه الافعال وكذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة رح اي حين
اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدرا اذ لو لم يقدر واهملها ضمير شان مقدر ولم يوجد
عاملة في الظاهر للزم مزية المكسورة التي هي اضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك كقولنا اشهد
ان لا اله الا الله وانما اوجب اعمال ان المفتوحة المخففة في ضمير مقدر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال
الله تعالى ان الحمد لله رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو قد كان زيد وان
قد علمت زيدا وان قد قام زيد ويجب دخول السين او سوف او قد او حرف النفي على الفعل اي الفعل الذي تدخل
عليه ان المفتوحة المخففة نظير السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ونظير سوف كقوله واعلم علم المرء ينفعه
سوف يأتي كل ما قدرا ونظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا ونظير حرف النفي قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وقوله
تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك ان ما خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة
المخففة بقوله الضمير اي ضمير الشان المستتر اي المقدر اسم ان المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعدها خبرها اي
خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حذف
احدى نونيها وليفرق احد الثلثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجب واما النفي فيفرق بينهما من حيث المعنى لانه وان
عسى بحرف النفي الاستقبال فهي المخففة اذ لا يجوز الاجتماع بين حرف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ
لانه ان كان المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وانما اختيرت هذه الحروف للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال
فلما زال عن ان وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه ما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المتصرف لان الفعل الجامد
لا يجب دخول احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الى الفرق رح لان المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد وانما قال على الفعل لان المفتوحة

المخففة اذا دخلت على الاسم لا يجب دخول اسمه والحروف عليه لانها التبس مع ان المصدرية لانها تدخل
الا على الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو الحذف وقع وقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم
الا الحذف فقد يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم وكأن للتشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كأن زيدا الاسد
وقد يجيء كأن للشك نحو كأنك تمشي وهو اي لفظة كأن مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسورة الهمزة
ونشأ من هذا الكلام سؤال وهو ان كلمة كأن لما لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة
الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهمزة في كأن لتقديم الكاف
التي هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان بعده. حرف الجر تفتح همزة ان مادة كما عرفت ان
حرف الجر لا تدخل الا على المفرد فتفتح همزتها رعاية لصورته وان كان المعنى على الكسر تقديره اي تقديره نحو كأن زيدا الاسد واصله
ان زيدا كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله
والجمهور على انها حرف برأسها حملا على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخفف اي كأن فتلغى اي
تهمل عن العمل بعد التخفيف على الافصح نحو كأن زيد اسد لزوال مشابهتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها
بعد التخفيف كما في ان المفتوحة المخففة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبه وهو كمال مشابهتها بالفعل واعلم ان الفرق
بين كأن والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه التشبيه اقوى في الكاف والثاني ان كأن تقتضي صدر الكلام بخلاف
الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نشأ
عن كلام سابق للسامع نحو ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء فان السامع اذا سمع هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجيء زيد
لم يجيء عمرو فدفع وهمه بقوله لكن عمرا قد جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه ولهذا توسط
اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي
فهو يوجد نحو ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاء وقال الله تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد
لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرا حاضر فان فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو المقصود
والمقصود يعني ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتغايرا لفظا واتصافا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية الكريمة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ الملائم ان يشكر ويجوز معها اي مع لكن الواو كما تقدم وتخفف

او مخففة الواو نحو قام زيد ولكن عمرو اقائد ليفرق بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من قال
لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول حرف العطف على مثله وقد تخفف اى لكن فتلغى عن
العمل بعد التخفيف نحو مشى زيد لكن بكر عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت لكن للعطف لفظا ومعنى اجريت مجريها في الالغاء
وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد التخفيف ايضا وعلى هذا لو قال وتخفف فتلغى على الاكثر لكان اولى ليكون اشارة الى
الاختلاف وليت للتمني اى لانشاء التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة نحو ليت هندا عندنا وليت ايام الشباب تعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمنى او تمنيت زيدا قائما وهذا الفعل متعد
الى مفعولين فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت عند الفراء واجازه الكسائي ايضا ولكن بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما
فقائما في هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا من مواقع وجوب حذف كان عنده واجازه المحققون ايضا
لكن بنصب الجزء الثاني على الحالية عندهم وهذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم من هذا انهم اتفقوا على اجازة
ليت زيدا قائما لكن اختلفوا في توجيه نصبه ولعل للترجي اى لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترحمون وفيه ترجي للعباد كقول الشاعر
احب الصالحين ولست منهم * لعل الله يرزقني صلاحا قيل قائله امام المسلمين ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه ولم يبلغ ذلك المصرع
ولو لم يرض باشاعة تعبيرا بانشاء او لامر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة تكون قريبا وجاء الجر بها اى بلعل بجعلها من حروف الجر في بعض النسخ
وشذ الجر بها نحو لعل زيد قائم بجر زيد وهو اى مجيء الجر بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمني والترجي ان التمني تستعمل
في الممكنات والمستحيلات والترجي لا تستعمل الا في الممكنات وفي لعل اى جاء في لعل لغات آخر احدها علّ بدون اللام و
الثاني عنّ بدون اللام الاولى كذلك وقلب اللام الثانية نونا والثالثة ان تقلب العين الفا قال الله تعالى انها اذا جاءت
لا يؤمنون اى لعلها فيمن قرء بالفتح والرابعة لان بثبوت اللام الاولى وقلب العين الفا واللام الثانية نونا والخامسة
لعن بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد اصله اى لفظ لعل علّ بدون اللام الاولى زيدت فيه اى في علّ اللام فصار لعل
والبواقي من اللغات المذكورة فروع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان حروف العطف فقال

فصل حروف العطف عشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن المخففة فالاربعة الاولى
الفاء للتفسير والاول جمع الاولى وهي من الواو الى حتى للجمع اى للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو
للجمع مطلقا اى من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدريج وانما قدم الواو لاصالتها في باب العطف ولكونها للجمع مطلقا نحو
جاءني زيد وعمرو اى صدر المجيء عنهما سواء كان زيدا المعطوف عليه متقدما في المجيء او كان عمرو المعطوف متقدما فيه قال الله

وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة في موضع آخر وقوله وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا فالواو للترتيب بمهلة اي يفيد تراخيا
بين المعطوف والمعطوف عليه لا تعقيبا نحو قام زيد ثم عمرو وهذا انما يدل اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في القيام على
المعطوف وكان عمرو متراخيا عن زيد بمهلة اي مع وصل عادة نحو قوله تعالى فتصبح الارض مخضرة فالمعطوف
وانزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وثم للترتيب بمهلة اي بتراخ وبه وصل نحو دخل زيد ثم خالد اي ثم دخل خالد
في الدار وهذا اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول على خالد المعطوف وبينهما مهلة اي يكون بين المعطوف والمعطوف
عليه تراخ وقد يجيء ثم لمجرد التعظيم نحو قوله تعالى ثم ما ادريك ما يوم الدين وثم كلمة مرتب فكلمة وقد يجيء لترتيب اي
نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا وقيل ما يجيء بمعنى الواو وحتى كثم اي مثل ثم في الترتيب والمهلة الا ان مهلتها اي مهلة حتى اقل من مهلة
ثم فيكون حتى متوسطة بين الفاء وثم وشرطها اي شرط حتى ان يكون معطوفها اي معطوف حتى داخلا في المعطوف عليه كما
لفائدة الغرض التحادة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه نحو حتى نحو الصباح والتعقيب ذلك
مت الليلة حتى الصباح قال الرضي لان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا لما قبلها او كالجزء منه فاما اذا لم يكن
فلا يجوز كون ما بعدها متصلا باخر جزء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا الشرط يجب ان يكون بعد
العاطفة جزءا ما قبلها حقيقة ولكنها الجزئية الغائية وبانه يجوز في نمت البارحة حتى الصباح ان يكون فيه حتى عاطفة ويكون
الصباح منصوبا وانما الخلاف في جوازه فجاز عند الجمهور ودون السيرافي مع ما فيه اي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو مات
الناس حتى الانبياء او قدم الجيش حتى الامير او ضعفا في المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي قدم ركبان الحاج حتى
رجالتهم واو واما وام لشبهها اي هذه الثلاثة واخوات مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور مبهمة لا بعينه
اي غير معين في علم المتكلم والثاني المعنى ما بقي مما فيه من حكم قبل او للامور وكذا اما في غير موضعه من ان الاختصاص قال
ما اقسم واذا كان من العلاقات نحو مررت برجل او امرأة اي مررت بواحد منهما من غير تعيين وهذا في او وكذلك واما التي للتفصيل
كما في التعريفات التي للابهام فانها للمعين في علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصودا ان يبقى المعين المشترك بين جميع
هذه الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل والابهام فانها لا يجريان في ام وبهذا ثبت ما قيل من انها جاءت للتخيير الامرين في
قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا انه على تقدير التسليم كان ككاف في المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير خارج عن ام
واما ما جاء به بعضهم من انها في هذه الآية الكريمة مستعملة لاحد الامرين على ان الاصل فيها والمعنى مستعملة ... لازم
المبهم في سياق النفي فيفيد نفي كل واحد منها وكذلك واقعة لاحد الامرين والعموم انما من دخول النفي عليها ليست وصم

لاحد الامرين لا بعينه في علم المتكلم وقد يجيئ اي يجيئ اما والاكرام بمعنى بل نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
ثم اشار الى الفرق بين اما واو بعد اشتراكهما في المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف اذا تقدمها اي اما العاطفة اما اخرى

وانما يلزم ذلك تنبيها من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العدد اما زوج واما فرد ويجوز ان يتقدم اما على او نحو زيد اما
كاتب او امي ويجوز ان لا يتقدم اما على او نحو زيد كاتب او امي ثم تقدم اما على المعطوف عليه ودخول الواو عليه يوهم انها ليست
حرف عطف كما ذهب اليه ابو علي الفارسي والقطع بكونها للشك مثل او يوجب انها حرف عطف كما ذهب اليه الجمهور ثم
اشار الى تحقيق معنى ام والى الفرق بينها وبين او واما بقوله وام على قسمين احدهما متصلة وهو اي ام المتصلة وتذكير الضمير باعتبار
ما ذكر ولان تانيث ام غير حقيقي ما اي حرف يسال بها اي بتلك الحرف فالضمير المجرور راجع الى ما باعتبار المعنى عن تعيين احد
الامرين والحال ان السائل يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين حال كونه مبهما اي غير معين في علمه بخلاف او واما اي وبهذا
يلتبس بخلافهما فان السائل بهما اي باو واما لا يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين اصلا اي لا معينا ولا مبهما وتستعمل اي ام المتصلة
بثلث شرائط الشرط الاول ان يقع قبلها اي قبل ام المتصلة همزة اي همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام
والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرو او تقديرا كقول الشاعر لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام
بثمان اي ابسبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها اي بام المتصلة اي يقع بعدها لفظا مثل ما
اي مثل لفظ يلي الهمزة اي يقع بعد الهمزة اعني اذا كان بعد الهمزة اسم مفرد فانه كذلك يكون بعد ام اسم المفرد كما مر مثاله وان [لكن]
بعد الهمزة فعل اي جملة فعلية فكذلك بعدها يكون بعد ام فعل نحو اقام زيد ام قعد وكذا اذا كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون
بعد ام جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمرو بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة واذا كان كذلك فلا يقال
ارايت زيدا ام عمرا بدون تكرير الفعل بعد ام في مقابلة الهمزة لان ام في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسم وما
يلي الهمزة فعل فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المص وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن
ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا والاوجه ان يقال ازيدا رايت ام عمرا الا زيدان من اول الامر بان المطلوب

تعيين احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرو بتغير الهمزة الا على الشذوذ والشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستويين محققا
اي ثابتا عند المتكلم مبهما وانما يكون الاستفهام اي استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب تعيين احد الامرين بعد تحقق ما
عنده فلذلك اي فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب ام اي ما يسال بها
بالتعيين اي بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون نعم او لا لعدم افادتهما التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه اي جوابه ال

بتعيين احدهما فيقال في الجواب زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل بأو وبالهمزة فانه لو قيل اجاءك زيد

او عمرو واجاءك الاثنين ولما عمرو يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب بالسؤال عن احدهما تعيينه جاءك ام لا والثاني ام منقطعة

وهي ما كانت بمعنى بل مع الهمزة اي للاضراب عن الاول والشك في الثاني بناء على الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما قبلها

مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا وكان ابن مالك [illegible] على حرف الاستفهام كقوله

تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور كما رأيت شبحا اي صورة من بعيد اي من مكان بعيد بحيث يتردد في رؤيتها انها اي الشبح وانت تعلم

انها الصورة لكن لا تعلم الشبح اي على وجه التعيين لانك لو ادركتها [illegible] ابل لا شك ثم حصل لك شك انها اي الشبح

شاة فلذلك اذا تقرب منها علمت انها ليست بابل اضربت عن الاخبار قلت فيه الشك كونها ابلا ام هي شاة وتقصد الاعراض

من الاخبار الاول وهو انها ابل والاستئناف اي الابتداء بسؤال آخر وهو انها شاة ومعناه اي معنى ذلك [illegible] بل هي شاة

ام شيء آخر اعرض على توهم انها ابل شاة [illegible] عطف الانشاء [illegible] وقد اتفقوا على عدم جواز [illegible] اجيب بانه استفهام [illegible]

عطف الانشاء على الاخبار [illegible] بل يكون حرف استئناف والكلام [illegible]

فاسد لا يجاب [illegible] بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على الاخبار [illegible] على [illegible] في مقام الاعراض

واعلم ان ام المنقطعة تستعمل الا في الخبر كما مر [illegible] الاستفهام نحو [illegible] سألت اولا عن [illegible]

سألت ثانيا [illegible] حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت اي شرعت في السؤال الآخر عن حصول عمرو

ولكن جميعا اي هذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين مبهما لا [illegible] الامر مبهما [illegible]

لا تنفي [illegible] اي ثبت من الحكم [illegible] اي للمعطوف عليه [illegible] فيكون الحكم [illegible] للمعطوف عليه دون المعطوف

نحو جاءني زيد لا عمرو [illegible] الايجاب [illegible] زيد لا عمرو [illegible] نحو جاءني زيد [illegible]

وما [illegible] والعطف بها الا الاسم [illegible] على المضارع [illegible] النفي [illegible] نحو [illegible]

وبل [illegible] اي للاعراض عن الاول موجبا كان او منفيا [illegible] الحكم عن الاول واثباته للثاني [illegible] نحو جاءني زيد بل

عمرو ومعناه بل جاءني عمرو اي المنسوب اليه المجيء هو عمرو ونحو ما جاءني زيد بل عمرو ومعناه [illegible] بل جاءني عمرو [illegible]

[illegible] نفي المجيء [illegible] الاثبات [illegible] عمرو ومعناه [illegible] عدم المجيء [illegible]

[illegible]

[illegible] النفي [illegible] المعطوف والمعطوف عليه [illegible] النفي [illegible]

نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء او بعدها نحو قام بكر ولكن خالد لم يقم تفصيل المقام ان لكن اذا عطفت المفرد على المفرد لزم ان يكون
النفي قبلها نحو ما جاء زيد لكن عمرو وما رأيت احدا لكن عمروا وهي ح نقيضة لا فتكون لاثباتها ما نفي عن الاول واذا عطفت الجملة
على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها او بعدها وهي ح مثل بل في اتيانها بعد النفي والايجاب لنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء وجاء زيد لكن عمرو لم يجئ ففي جميع الصور لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لما فرغ عن بيان حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه
فقال **فصل** حروف التنبيه ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها ليست حروف المعاني بل هي اصوات وضعت لغرض التنبيه
فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وها وضعت اي هذه
الثلثة لتنبيه المخاطب والغافل قبل الشروع في الكلام لئلا يفوته اي المخاطب شيء من الكلام الذي يلقيه المتكلم اليه
ولا يغفل عنه ويتمكن في ذهنه ولذلك سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة
باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام ايضا نحو قوله
تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء فالا واما لا يدخلان الا على الجملة لانهما وضعا لتاكيد مضمون الجملة تفتتح بهما الكلام لايقاظ
السامع وتنبيهه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقول الشاعر
اما والذي ابكى واضحك والذي اماتَ واحيى والذي امره الامر البيت لابي الصخر الهذلي القسم بالله تعالى ولما للتنبيه
والواو للقسم والباقي من الكلام صلات الموصولات و الاستشهاد على ان اما للتنبيه دخلت على الجملة الاسمية او فعلية نحو
الا لا تفعل واما لا تضرب وثالث اي الحرف الثالث من حروف التنبيه وهو ها تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ها زيد
قائم او فعلية نحو ها افعل كذا والمفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسم الاشارة نحو هذا او هؤلاء وكذا هذان
والحاصل ان هذه الحروف كلها تدخل على الجمل كلها وتدخل ها خاصة على المفردات من اسماء الاشارة ثم لما فرغ عن بيان
حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال **فصل** حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة فاي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقريب اي لنداء القريب وايا وهيا يستعملان للبعيد اي لنداء البعيد ويا اعمها
اي اعم جميع حروف النداء كما فسره بقوله اي يقع للقريب والبعيد وفي بعض النسخ ويا لها وللمتوسط فان قلت ينبغي ح ان لا يقال
يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد قلت انما ذكر يا في اسم الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا الدعاء عن مظان
القبول ثم اعلم ان يا كما انه اعمها بحسب المعنى كذلك اعمها بحسب مورد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا تحذف من حروف
النداء غيرها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث الا بها وايها الا بها ولا يندب الا بها او بواو وقدم احكام المنادى

في قسم الاسم فقد تقدم ولما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف الإيجاب فقال **فصل حروف**
الإيجاب نعم وبلى وإي بكسر الهمزة وسكون الياء **وأجل** بفتحتين وسكون اللام **وجير** بكسر الراء وقد تفتح **وإن** بكسر الهمزة وتشديد
النون أما نعم ففي نعم أربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون والعين ونعم بقلب العين
المفتوحة حاء **فنعم مقررة لكلام سابق** أي لتثبيت مضمونه مثبتا كان الكلام السابق أو منفيا استفهاما كان أو خبرا فهي في جواب أقام زيد
تقرير قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد تقرير لم يقم زيد **وبلى مختصة بإيجاب النفي** أي بإثبات ما نفي من الكلام السابق يعني أنها
تنقض نفيا سابقا وتصيره إثباتا سواء كان ذلك النفي **استفهاما** أي مقارنا بأداة الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى
أي بلى في جواب ألست بربكم بل أنت ربنا **أو خبرا** كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام أي زيد فينبغي أن يعلم أن المراد بالإيجاب
في قوله حروف الإيجاب إيجاب النفي السابق لا يشتمل نعم لأنها ليست لإيجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان أو منفيا ولكن المراد
إثبات ما قبلها أي تقرير ما قبلها أو تصييره إثباتا كان أو نفيا لا يشتمل بلى لأنها ليست بهذا المعنى بل هي مختصة بإيجاب النفي السابق
فلو قال حروف التصديق والإيجاب لكان أشمل **وإي للإثبات بعد الاستفهام** وذهب بعضهم إلى أنها تأتي لتصديق الخبر أيضا
وذهب ابن الحاجب إلى أن إي بمعنى نعم وهذا مخالفات لما ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب **ويلزمها القسم** أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير
أن يصرح بفعل القسم بعدها كما تقول إن كان كذا أنت في جوابه أي والله ولا يقال إي قسمت والله وجاز أي العرب بحذف حرف
القسم ونصب اسم الله إذا كان قبله ها التنبيه نحو إي ها الله ذا مع مجرور غير نيابة مناب الجار حق أي ها الله ذا إذا كان
مجرورا مع ها التنبيه ففيه ثلاثة أوجه أحدها بحذف الياء لالتقاء الساكنين والثاني فتح الياء لدفع التقاء الساكنين بالفتحة والثالث الجمع
بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حروف الإيجاب بصونها عن التحريك والحذف وإن كان يلزم التقاء الساكنين على غير حده
لكونهما في كلمتين أجريتا مجرى كلمة واحدة فأشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حده وهذا الفرع من خصائص لفظة الله **وأجل وجير وإن**
تصديقا أي هذه الحروف الثلاثة لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا أو منفيا فلا تقع بعد الاستفهام كما إذا قيل جاء زيد قلت في جوابه أجل
أو جير أو إن قصد لتصديق في هذا الخبر قال بعضهم إن أجل مثل نعم ثم الأخفش يقول إن نعم في الاستفهام أحسن وجير في الخبر قيل إن جير اسم
بمعنى حقا فقال جير لا أفعل كذا بمعنى حقا وقيل بمعناه الأوقات والإيراد بدخول التنوين عليه وقد جاء إن لتصديق الدعاء أيضا كقول ابن الزبير حين قال
أعرابي أتيتك مستمنحا علم بعيد فقال الأعرابي لعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير مجيبا إن وراكبها أي لعن الله تلك الناقة وراكبها أي نعم لعن
الله تلك الناقة وراكبها أي لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ من بيان حروف الإيجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
فصل حروف الزيادة سبعة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير المعنى الأصلي حتى يكون وجوده بمنزلة

وليس معنى زيادتها ان يكون متعلقة بالزيادة ابدا بمعنى انها حيث وقعت زائدة بل انها قد تقع بالزيادة ومن شانها ان تزاد بمعنى انه اذا
اريد زيادة حروف الكلام زيدت حرف منها ولهذا سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام
او الفصاحة او كلاهما او غير ذلك فان بكسرة الهمزة وسكون النون الغا للتفسير تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية كثيرا للتاكيد
النفي نحو ما ان زيد قائم وكقول الحسان ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد وقال بعضهم انها ان النافية دخلت عليها
ما النافية لتاكيد النفي وهذا ضعيف لان فيهم اجتماع حرفين اصليين بمعنى واحد ولهذا لا يجوزان يقال ان زيد ولا يا الرجل وتزاد ان
مع ما المصدرية قليلا نحو انتظر ما ان يجلس الامير اي مدة جلوس الامير وكذا تزاد ان مع ما الاسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم
فيما ان مكناكم فيه ومع الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد وتزاد ان مع لما الحينية نحو لما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد زيادة حاصلة مع لما كثيرا كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون
زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم فتخيل الواحد يعيد لا مقابلة لا لغوة ووجهه خفي وضع منه موضع زيادة
ان لم يذكره وتزاد ان بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد ان مع كاف التشبيه قليلا نحو قوله كان ظبية
وما تزاد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي وايان واين وان شرطيات اي حال كون هذه الكلمات شرطيات ادوات الشرط وفيه [illegible]
معا اذا لم يكن شرطيا فان ما تزاد معها وان جاز استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صمت صمت وكذا البواقي نحو متى ما تخرج
اخرج واي ما تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانما تجلس اجلس وقوله تعالى اما ترين واما نذهبن بك فاما
تخافن ويرجح بفعل اما نون التاكيد غالبا لكون الفعل اولى بالتاكيد من حيث انه للقصة من الحروف ونحو ما تقسم اقسم بلا نون التاكيد
قليلا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر سماعا نحو قوله فبما رحمة من الله وربما قليلا ومما خطيئاتهم اغرقوا وانما قال بعد بعض حروف الجر
لانها لا تزاد بعد جميع حروف الجر وجاز زيادة ما مع المضاف على قلة نحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ونحو غضبت من غير ما جرم وقيل ان
ما بعد حرف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ولا تزاد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة
بعد النفي سواء كان النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان الغير بمعنى لا النافية وكذا
تزاد لا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا ولا تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وتزاد لا قبل القسم على قلة
وان كثر زيادتها قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاشعار بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل نحو قوله تعالى لا اقسم بمعنى اقسم والسر في زيادتها
التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغني عن القسم فنزل لذلك صورة القسم وجاز زيادتها مع المضاف على الشذوذ كقوله فلان في بير لا حور سرى
وما شعر للحور الهلاكه اي فلان في بير الهلاك سكر وما علم واما ان والباء واللام فقد مر ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر على التفصيل

فلا تفيد بها ولما كان من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خص بيانها بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف ثم اعلم ان
ما الكافة عن العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذ ما الا انهم لم يجعلوها من حروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام
وهو كف ما لحقته عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين ثم لما فرغ من بيان حروف
الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال **فصل حرفا التفسير** بحذف نون التثنية للاضافة اي بفتح الهمزة وسكون الياء وان بفتح الهمزة و
سكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال الجندي ويعرب المفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكي اي عاطفة
وفيه لان ما بعدها يبين ما قبلها واطلقت تقتضي المغايرة فاي تفسر بهما مطلقا سواء كان مفردا او جملة كما تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرية
اي اهل القرية او جملة كما تقول في تفسير قطع رزق العبد اي مات وان انما تفسر به اي بلفظ ان فعل متلبس بمعنى القول كالامر والنداء
والكتابة ونحو ذلك فلا يقع بعد صريح القول لا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم وامرته ان قم وكتبت اليه ان
اكرم ثم الفعل الواقع قبل ان يكون مفعوله العام هي تفسيره مقدرا في الغالب فمعنى قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم اي وناديناه بشيء وهو لفظ
هو قولنا يا ابراهيم فقولنا ان يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المقدر وقد يكون مفعوله العام هي تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى واوحينا الى امك
ما يوحى ان اقذفيه واذا لم يفسر ان الا فعل فيه معنى القول لا القول الصريح فلا يقال قلت له ان اكتب وهو اي قلت لفظ الصريح
لا معناه اي محل القول واما ان في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير للامر للقول ينبغي ان يعلم ان ما بعد ان
المفسرة ليست من جملة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه لا يحتاج من جهة التفسير للمبهم المقدر نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليس
ان فيه مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم فاي اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس فيه معنى القول
وما فيه معنى القول ولفظ القول الصريح وقال ابن الملك لغالب اي ان يكون تفسير البين بعين ثم لما فرغ عن بيان حرفي التفسير شرع
في بيان حروف المصدر فقال **فصل حروف المصدر** اي الحروف التي تجعل الجملة في حكم المصدر فالاضافة بادنى ملابسة ثلثة وزاد
بعضهم كي ولو في حروف المصدر ما وان بفتح الهمزة وتخفيف النون وان بفتح الهمزة وتشديد النون فما وان للجملة الفعلية اي مو
تختصان للجملة الفعلية فانها لا تدخلان الا عليها فتجعلانها في حكم المفرد فما كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
فضم الراء مصدر رحب على وزن كرم ومعناه الاتساع وكقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا اي ذهابهن
وان نحو قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي قولهم وان للجملة الاسمية اي تختص للجملة الاسمية فانها لا تدخل الا عليها
فتجعلها في تاويل المصدر نحو علمت انك قائم اي قيامك او في معناه ان لكن نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوتك زيد
لكنه قدرت الموت نحو قوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام اي ولو ثبت كون ما في الارض وهذا عند سيبويه وعند غيره

غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا ثم اعلم ان اختصاص ان بالجملة الاسمية اذا لم تكن مخففة ولم تلحق بها ما الكافة واما
اذا خففت او كفت بما فيجوز دخولها الجملة الاسمية والفعلية ثم لما فرغ عن بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال

فصل حروف التحضيض حروف تدل على تحضيض الفعل وتحريضه اربعة هلا والا ولولا ولوما ولها اي لهذه الحروف صدر
الكلام لانها تدل على نوع من انواع الكلام فوجب التصدير بها ليعلم في اول الامر كون الكلام من ذلك ومعناها اي معنى هذه الحروف
حث وطلب على الفعل ان دخلت المضارع نحو هلا تاكل قال الله تعالى لوما تاتينا بالملائكة ومعناها اللوم والتعيير اي تنديم وتوبيخ
على ترك الفعل ان دخلت الماضي نحو هلا ضربت زيدا وح اي حين اذا دخلت الماضي لا يكون معناها تحضيضا الا باعتبار ما فات
من الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر بيانه
او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان وقع بعدها اي حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اي فهو معمول باضمار فعل بعده كما تقول لمن
ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اي هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب بفعل مضمر بعد هلا قال الرضي اذا وقع الظرف
بعدها فهو منصوب بفعل بعدها او بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظرف نحو هلا يوم الجمعة زرتني فيوم الجمعة فيه منصوب بزرتني وقد
جاء الجملة الاسمية بعدها بالضرورة كقوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها وجميعها اي جميع حروف التحضيض مركبة
الجزء الثاني حرف النفي في جميعها والجزء الاول حرف الشرط في بعضها وهو لولا ولوما او حرف الاستفهام في بعضها وهو هلا
او حرف المصدر في بعضها وهو الا ولولا ولوما لهما معنى آخر سوى التحضيض وهو اي ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى
نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود لهلك عمر فهذه اشعار بالوجود ثم الفارق بين لولا هذه وبين لولا
حرف التحضيض انك اذا قلت لولا ضربت تم الكلام واذا قلت لولا علي لم يتم حتى لم يجب بقولك لهلك عمر وح اي حين اذا
كانت لولا لذلك المعنى الآخر تحتاج الى الجملتين اثنتين اولهما اي اولى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت الجملة الثانية اسمية
او فعلية وهذا اذا القيد فسير للمبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائي فالاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر اي لولا علي لهلك عمر فهي على هذا وان تحتاج الى الجملتين لكن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها
ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع في بيان حرف التوقع فقال

فصل حرف التوقع قد سميت بحرف التوقع لانه يخبر بها
لمتوقع الاخبار وهي اي قد اذا دخلت في الماضي تكون لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير اي قبيل هذا ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلوة ولاجل ذلك اي ولاجل ان قد في الماضي لتقريبه الى الحال سميت قد حرف التقريب ايضا كما سمي بحرف
التوقع ولهذا اي ولاجل انها لتقريب الماضي الى الحال تلزم اي قد الماضي اي مع الماضي ليصلح اي الماضي ان يقع حالا

الماضي ... سابق على ... ذلك ... [illegible] ... التقريب مقصورا على التحقيق وقد ... [illegible]

... [illegible] ... الى الحال ... [illegible] ... التقريب ... [illegible]

... [illegible] ... الشيخ ... [illegible] ... اليوم ... [illegible]

صلى الله تعالى عليه وسلم ... [illegible] ... التحقيق ... مجردة عن التقريب ...

... [illegible] ... وقد يجيء ... [illegible] ... في المضارع ...

... [illegible] ... للتقليل ... [illegible] ... وقد يكون للتكثير ...

الذي ... [illegible] ... وقد يجيء ... قد يعلم الله المعوقين ... ويجوز الفصل بينه

قد بين المتن ... وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت ... ويجوز حذف الفعل بعدها اي بعد

عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد ...

... [illegible] ... معنى قرب ... [illegible] ...

... [illegible] ... ثم ... [illegible] ...

الاستفهام ... فصل حرفا الاستفهام الهمزة وهل ... لهما صدر الكلام ...

الكلام ... الاستفهام ... [illegible] ... الكلام ... [illegible] ...

... [illegible] ... تقول ازيد قائم ... في الجملة الاسمية واقام زيد في الجملة الفعلية ... وهل زيد قائم ...

... [illegible] ... الهمزة ... [illegible] ... الاسمية ... [illegible] ...

... الفعل ... [illegible] ... الهمزة ... [illegible] ...

ثم ... [illegible] ... الهمزة ... [illegible] ... الهمزة ... [illegible] ...

... [illegible] ... الهمزة ... [illegible] ...

... [illegible] ... الهمزة ... نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ... [illegible] ...

... [illegible] ... نحو ازيد عندك ام عمرو ... [illegible] ... الهمزة ...

... [illegible] ... اثم اذا ما وقع ... الهمزة ... [illegible] ...

... الهمزة ... [illegible] ... افمن كان ... [illegible] ...

في الوصل يعني قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا وجدت الفعل بعدها تذكرت الهمزة السابق
وعادت اليه ولم تسل بغيره واما اذا لم تجد الفعل بعدها فرجع الى صيرورته ذاهبة عنه فلا يقال هل زيد خرج وهل زيدا ضربت كما لا يقال
قد زيد خرج وقد زيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل فيهما واما في الموضع الثاني فلان هل لا تستعمل فيما
فيه معنى الانكار واما في الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهمزة في الاستفهام
كما مر آنفا ولكونها اخص من هل ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفا في الاستعمال من هل اي فيما
من وجه دخول الهمزة في المواضع الاربعة المذكورة دون هل هذا بقوله وهما اي في مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل بحث
اي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا
اشارة الى الداخل التي يكون هل مختصة بها فانها تختص بالكلام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة فيها القسم وهي ان حروف العطف
قد تدخل على هل دون الهمزة كقوله تعالى فهل انتم شاكرون وهل يهلك الا القوم الفاسقون ونضرب منهم الكفار الى اكرمتك فهل تكرمني وتقول ام هل تكرمني
وتقول اسلم اليوم هل تلتفت الى ويجيء هل بعد سائر كلم الاستفهام بعد ام ولا يجيء الهمزة بعدها قال الرضي وتختص هل بالكلام دون الهمزة وهي
كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم يثوب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات
في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهمزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه ثم لما فرغ عن بيان حرفي الاستفهام شرع
في بيان حروف الشرط فقال **فصل** حروف الشرط ثلثة ان بكسرة الهمزة وسكون النون ولو واما بفتح الهمزة لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وتدخل كل واحد منها اي من تلك الحروف على الجملتين اسميتين كانتا او فعليتين او مختلفتين لكن
ان هذا التعميم لا يستقيم الا في اما وحيث لا يجوز دخولهما على الجملتين الاسميتين بل يجب دخولهما على الجملتين الفعليتين وهو ينافي قوله
فيما بعد ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا فان للاستقبال وان دخل الماضي اي على الماضي وان هذه للوصل نحو ان زرتني
اكرمتك واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس محمول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا للاخبار بذلك ولو للماضي ان
دخل المضارع نحو لو تزورني اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك وقد يجيء بمعنى ان
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يجيء للتمني اي ما صيغة نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وله غير نظير في القرآن
اي ولزوم الفعل سواء كان لفظا كما مر نظيره او تقديرا نحو ان انت زائري فانا اكرمك تقديره ان كنت زائري فانا اكرمك فلما
حذف الفعل صار ضمير المتصل منفصلا وقال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد ولو انتم تملكون اي لو تملكون

فاحمه واتهم باتهما فاعلان فعليين محذوفين يفسرهما الفعل المذكور واعلم ان لو يستعمل في ... مشكوكة [illegible]
آتيك ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المحققة بخلاف ان فانها تستعمل في الامور المشكوكة فلا يقال آتيك اذا احمر البسر
لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها كطلوع الشمس ولو تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فان لو فيها تدل على انتفاء الفساد بسبب انتفاء تعدد الآلهة واستعمالها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تجيء
لثبات الثاني على تقدير ثبوت الاول وعدمه نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي نفي العصيان لازم لنفي الخوف كما هو لازم لثبوت
الخوف ونحو لو اتيتني لاكرمتك اي لاكرامي اياك ثابت سواء اكرمتني او اهنتني واذا تقدم القسم في اول الكلام وتقدم اي القسم على
الشرط يجب ان يكون الفعل الذي يدخل عليه حرف الشرط ماضيا سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى
بان يدخل لم على المضارع نحو والله ان لم تأتني لاهجرنك وانما يجب ح اي ح يدخل حرف الشرط ماضيا لانه لما امتنع عملها في الجواب
بوقوعه جوابا للقسم وجب كونه ماضيا في الشرط كيلا يحصل الشرط في عدم العمل ح اي حين اذا تقدم القسم في اول الكلام
وتقدم على الشرط لكون الجملة الثانية لفظا جوابا للقسم لا جزاء للشرط لانه يلزم ح ان يكون الجواب مجزوما وفيه تقدم [illegible]
مستحيل ويكون المعنى جوابا للقسم والشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكون القسم عليه واما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون ح في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط وجب فيها اي في الجملة الثانية
ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا كان جواب القسم جملة موجبة وما ولا اذا كان جوابه جملة منفية كما
رأيته ذلك في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام متقدما على الشرط او غيره عليه جاز ان يعتبر القسم بان يجعل
الجواب له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو ان اتيتني والله لاتيتك وجاز ان يلغى بجعل الجواب جزاء للشرط فلم يجب
ان يكون الشرط ماضيا لعدم اعتبار القسم نحو ان تأتني والله آتك واما للتفصيل اي ذكر مجملا نحو قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد فاما
الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم يصرحوا بقيد واكثر وقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية حيث لم يذكر
ما اخرى لكونها مفهوما من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان والراسخون في تقديره واما الراسخون في العلم والتصحيح انها غير مقدرة
اصلا لانه لا تقدير لدليل على ذلك صح ان يقال اما ... كذا وسكت وقد يكون اما لتفصيل ما اجمل في الذهن
ويكون حالا ماسة المخاطب بواسطة القرائن وقد يكون للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال كما هي الواقعة في اوائل الكتب
وعامل الرفع وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال ... وذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا
فلا يقال زيدا فاضربه ... بتقدير اما ... في توجيها في اوائل الكتاب من قولهم وبعد فاني ... بتقدير اما ... بعد ...

التقدير كما ينبغي ويجب في جوابه هذا جواب سؤال مقدر وهو انه ظاهر في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني

وانما وجب الفاء في جوابه وسببية الاول للثاني لان ذلك الحكم يكونها كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك لم يحكم بكون اذا وحيث للشرط

ية انه يقال حيث زيد تلقيه فاكرمه ولا اذا فانها كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل يجعلونها حين الجيئ بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط

ويجب ان يحذف فعلها اي فعل اما الذي هي دخلت هي عليه مع ان الشرط لا بد له اي الشرط من فعل اي من ان يدخل على الفعل وذلك

اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود من التفصيل بها اي باما هو الاسم الواقع بعدها اي بعد اما الفعل نحو

اما زيد فمنطلق تقديره اي تقدير هذا الكلام مهما يكن من شيئ فزيد منطلق فحذف الفعل الذي هو الشرط وهو يكن وحذف الجار و

المجرور وهو من شيئ واقيم اما مقام مهما حتى بقي اما فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا اي النحاة الفاء الى الجزء

الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين اما والفاء عوضا عن الفعل المحذوف لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء فصار

اما زيد فمنطلق ثم ذلك الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعدها ان كان صالحا للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك

الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا اي وان لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله اي فعامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق

عامل في يوم الجمعة ناصب له على الظرفية اعلم ان النحاة اختلفوا في ان الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء مما في حيز جوابها ام لا فذهب سيبويه الى انه جزء

مما في حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم اولا وهو المختار عند المص حيث خرجه بالذكر وذهب ابو العباس

المبرد الى انه ليس جزء مما في حيز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم اولا لامتناع عمل ما في حيز فيما قبلها بل هو معمول لفعل محذوف نحو اما

يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط شرع في بيان

حرف الردع فقال **فصل** حرف الردع كلا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي منعه عما يتكلم المتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك

كلا اي ليس الامر كذلك ردعا له تنبيها على الخطاء وكقوله تعالى فيقول ربي اهانن كلا اي لا تتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس كذلك

اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على من يكرمه من الانبياء والصالحين للاستطلاع

هذا اي وضع كلا لزجر المتكلم وردعه اذا جاءت بعد الخبر كما مر وقد يجيء كلا بعد الامر ايضا كما اذا جاءت بعد الخروج تكون لنفي الاجابة عما

اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اي لا افعل هذا قط نفيا لاجابة الضرب لزيد وقد يجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل الا كقوله

تعالى كلا سوف تعلمون اي حقا وح اي حين اذا جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لا حرفا ويبنى كلا حال كونه اسما لكن الاصل في الاسم

الاعراب لكونه اي لكون كلا هذا المثبت بها لكلا حال كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم به تحقيقا

لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه يكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم يكن بمعنى حقا لكنها بمعنى ان من الحروف المشبهة

بالفعل المستقبلة لتحقيق معنى الثانية نحو قوله تعالى كتبت ان يشتغل بعيني وكذا في قوله تعالى ثم تنبيه ان انتهت كلا الجنتان اتت فيها اختيار التابعة
كونها للربط ومعنى تقدم ثم لما فرغ من بيان حرف الرد شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال **فصل** تاء التانيث الساكنة بقيد
المتحركة لاختصاصها بالاسم فلم يحتج الى تقييدها به لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن تاء التانيث لتحصيل الفرق بينها وبين تاء الاسم او
لكونها حرفا واصلها السكون المراد بسكون التاء ان يكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد نحو قالتا اتاها
في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما خص لحوقها بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما لحقت هذه التاء الماضي لتدل
اي التاء من اول الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقا او تنزيلا كما في المجموع المنزل منزلة المؤنث وسواء كان ما اسند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت
هند على صيغة المعروف او مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضربت هند على صيغة المجهول ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التاء وجواز الحاقها
في فصل الفاعل اشار اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التاء وجواز الحاقها في فصل الفاعل فلا نعيده واذا لحقتها اي التانيث
الساكنة حرف ساكن واقع بعدها اي بعد التاء وفيه اشارة الى انه لو لحقها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب ذلك الساكن وجب تحريكها
اي التاء بالكسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لدفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون نحو قد قامت الصلوة فان التاء فيه لحقها اللام حركت بالكسر لما
كانت هنا سوال وهو ان يقال اذا حذفت احد الساكنين لالتقائهما وجب رد المحذوف عند تحريك الثابت لان علة الحذف وهو التقاء
الساكنين اذا زال بتحريك الثابت وجب رد ما حذف فلم لم يرد الالف في مثل رمت المراة عند تحريك التاء بعد ما كانت الالف محذوفة
فيه لالتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها اي حركة التاء لا توجب ردا اي رد حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اي
لاجل سكون التاء فلا يقال رمات المراة برد الالف المحذوفة بالتقاء الساكنين وانما لا توجب حركتها رد المحذوف لان حركتها اي حركة التاء
عارضية لا اصلية وانما لدفع التقاء الساكنين وهي التاء وساكن لحقها والعارض كالمعدوم فهي كمن هي في حكم السكون اذ كل حركة تحصل
بامر عارضي فهي في حكم السكون فيتحقق اجتماع الساكنين في رمت المراة وهو علة الحذف فلم يرد الالف ولهذا لا يرد الواو
في قل الحق عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة في قل لالتقاء الساكنين الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضي وهو دفع الساكنين
فيكون في حكم السكون بخلاف قولا وقولن حيث يرد الواو فيهما عند تحريك اللام لان حركة اللام في الاصل قد حصلت في الاول باتصال الف
وفي الثاني باتصال نون التاكيد به وكل واحد من الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منهما بها فلا يكون حركة اللام فيهما
بالعارض وانما حذفت الالف في رمتا ورمتا وان حصلت حركة التاء فيهما باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جئت
بها للبيان ان فاعلها اسم مؤنث بخلاف اللام والنون في قولا وقولن فانه من نفس الكلمة فانه لم يجئ للمعنى فلا يلزم من رد الواو في قولا

وفي قولك وقولن رد الالف في نحو دعاتا ورماتا واذا كان كذلك نقول اي قول العرب المرأتان رماتا برد الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين ضعيف واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا ليدل على ان ما اسند اليه
الفعل مثنى او مجموع مذكر او مؤنث كالحاق تاء التانيث لذلك فضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق
الالف في التثنية وقاموا الزيدون بالحاق الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل مضمرا
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان قاما والزيدون قاموا والنساء قمن وتقييد الالحاق اي الحاق هذه
العلامات بالفعل مع الضعف لا يكون تلك العلامات ضمائر لئلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الذكر اي قبل ذكره من غير فائدة
بل تكون حروفا هي علامات دالة من اول الامر اذا الحقت بالفعل على احوال الفاعل من كونه مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا كتاء
التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كما ضربت بالحركات الثلث لانها لو كانت ضميرا لزم حذفها عند مجيء الفاعل المظهر واللازم
باطل لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث
ما اسند اليه الفعل وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها فلانها اسم واشار الى علامتها
حرفا في لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال فصل
التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيدن الفاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
ولدن ولم يكن ونظائرها قيده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة لاخراجها عنه لان هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات
اواخرها وانما اورد الحركة دون ان يقول تتبع آخر الكلمة تنبيها على ان التنوين يسقط في حالة الوقف باسقاط الحركة وما قيل في وجه ايرادها
من ان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين ففيه نظر اذ المتبادر منها لحوقها به
من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه
التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره تنوين لكنه ينتهي اليه التكلم وانما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر الاسم
ليتناول تنوين الترنم في الفعل والحرف لا لتاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اضربن فانها نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لكنها لتاكيد
الفعل فلا تكون تنوينا ولا في قوله لا لتاكيد الفعل حرف نفي دخلت على فعل مقدر دل عليه قوله لتاكيد لانه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقديرا اذ هي جملة
وقعت صفة للتنوين تقديره لا تكون التنوين الساكنة لتاكيد الفعل او حرف عطف والمعطوف محذوف تقديره التنوين نون ساكنة تتبع حركة آخر
الكلمة لا نون ساكنة تلحق الآخر لتاكيد الفعل وهي اي التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام للتمكن وهو ما اي التنوين يدل على ان الاسم
اي الاسم الذي يدخل عليه هذا التنوين متمكن اي راسخ في مقتضى الاسمية منصرف ويسمى تنوين الصرف ايضا ليفصل بين المنصرف والممتنع

نحو زيد ورجل وقد توهم ان التنوين في مثل رجل للتنكير وهذا هفوة لانك لو سميت امرأ برجل او زيد او ورد رجلا ثمة
بقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في المعرفة الذي يتعين فيه مدلوله فعلم بذلك ان هذا التنوين للتمكن والتنكير الثاني اي القسم الثاني
من تلك الاقسام التنكير وهو ما اي تنوين يدل على ان الاسم الذي يدخل فيه نكرة وبدونه معرفة فيكون تنوين التنكير هو الفارق بين النكرة
والمعرفة نحو صه بغير السكون منونا اي اسكت سكوتا ما في وقت ما قال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف منونا
فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف وقال الرضي تنوين التنكير مختصة بالصوت واسم الفعل
نحو سيبويه وصه والمحصه بالسكون غير منون وانما تقييده بالسكون مع انه لا يمكن الا الآن تحركت بالسكون لتخصيص الصورة
المختلفة بالسكون فهذه بمنزلة الاعجام فسبحان من يرى ولا يرى معناه اي معناه بالسكون اسكت السكوت الآن اي اسكت السكوت
المعين تفرقه الآن علم انه لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ لو لم يفرغ الامر من امره [illegible]
لا يمكن المخاطب الا الاقدام بمعنى قوله اسكت السكوت الآن مسامحة معناه اسكت السكوت متصلا بالآن الثالث اي القسم الثالث من تلك
الاقسام للعوض وهو ما اي تنوين يكون عوضا عن المضاف اليه اذا لحقت بالاسم لتنابهما على آخر الكلمة نحو حينئذ وساعتئذ ويومئذ
اي حين اذ كان كذا فالحين مضاف الى اذ واذ مضاف الى جملة بعدها فلما حذفت الجملة تخفيفا لحقت التنوين باذ ليكون عوضا
من المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى القياس ساعتئذ ويومئذ اي ساعة اذ كان كذا ويوم اذ كان الرابع اي القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذي يدخل في جمع المؤنث السالم كمسلمات فان التنوين فيها بمقابلة النون
في مسلمين والالف والتاء فيها علامة الجمع كما ان الواو علامة الجمع في مسلمين وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم ولا
تنوين التنكير لثبوته في الاعلام الممنوعة من الصرف ولا تنوين عوض عن المضاف اليه لان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترنم المجيء
في اواخر الابيات والمصاريع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين تختص بالاسم قد عرفت وجه اختصاصها بالاسم
في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى ان القسم الخامس للترنم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف
الخامس من تلك الاقسام الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات وانصاف المصاريع اي اواخر الانصاف من الابيات التي جعلت
مصاريع وذلك لتحسين الانشاد وتسمى تنوين الترنم لحسن الانشاد به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترنم لا يتنبه على ما قلنا كقول الشاعر
وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا وكقوله اي قول الشاعر وهو رؤبة يا ابتا علك او عساكا
فقوله يا ابتا منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه وعلك بمعنى لعلك وعساك عطف عليه وخبر لعل
وعسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا او عساك تجده والقول الاول مثال لتنوين الترنم الذي يدخل الاسم والفعل

والفصل آخر البيت والشاهد في مثال للتنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر المصراع ومثال تنوين الترنم الذي دخل على حرف
قوله ان تردد الخمس طلن ثم اعلم ان تنوين الترنم لم يوضع لمعنى من المعاني بل وضع لغرض الترنم وليس معناه الترنم كما ان حروف التهجي
لم توضع لشيء من المعاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترنم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة التي فيها الوضع مسامحة
وكذا سائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعض تسامح اذ الظاهر ان تنوين العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة
وجعل التنوين دالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترنم مسامحة حيث ابرز العوض
والمقابلة في معرض الموضوع له ويحذف اي التنوين على سبيل الوجوب من العلم اذا كان اي العلم موصوفا بابن او ابنة حال كون
الابن والابنة مضافا الى علم آخر نحو زيد بن عمرو وهند ابنة بكر وانما حذف التنوين من هذا العلم طلبا للتخفيف لطول اللفظ وكون العلم
ثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خاصة صرح في الكتابة بقصد التخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة
ولا تحذف الف ابنة حيث ما كانت مخصوصا لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو
او لم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا بغير العلم نحو قام زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا الابنة
فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في حذف همزتها كما مر ثم لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال **فصل**
نون التاكيد اي النون الذي يفيد التاكيد تحصيل المطلوب هي نون وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اي في المضارع طلب
لانه يؤكد بهذا النون الا ما كان مطلوبا وهي بازاء قد اي بمقابلة قد التي وضعت لتاكيد الماضي اي كما ان قد وضعت لتاكيد الماضي
كذلك هذا النون وضعت لتاكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه وهي اي نون التاكيد على ضربين احدهما خفيفة اي ساكنة ابدا قدمها
على الثقيلة لانها بعض من الثقيلة ولان مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون و
الثاني ثقيلة اي مشددة وهي ابلغ في التاكيد من الخفيفة وهي اي الثقيلة مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو
اضربن واضربن ومكسورة عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربان او الفا زائدة
في جمع المؤنث نحو اضربنان لشبهها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف صورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد
والتخفيف وتدخل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اي في آخر الامر مطلقا سواء كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا
فان قيل لم يدخل نون التاكيد في آخر الامر مع انها من حروف المعاني كحروف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي
ان يدخل في اول الامر قلنا انها لا تدخل نون التاكيد في اول الامر لتعذر الابتداء بالساكن منه ولانه مشابه بالتنوين وهو في آخر الكلمة
ولان وجود التاكيد يقتضي التاخير من الشيء لكان وضع الشيء في محله رابعا لملك الحرف صدر الكلام والفصل تخلات

النون وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اي تدخل نون التاكيد في هذه المواضع المختصة من الامر الى العرض دخولا جائزا
وانما دخل نون التاكيد في هذه المواضع لان في كل منها اي من تلك المواضع طلبا اي لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب
تاكيده لذا دخلت عليه لتاكيد الطلب الا جود الشائع الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض فلانهما بمنزلة الامر وما
ان نون التاكيد قد تدخل في النفي وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو
هل تضربن بتشديد النون في الاستفهام وليت تضربن بتشديد النون في التمني والا تنزلن بتشديد النون في العرض وقد تدخل
اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والا فنون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا اي دخولا واجبا اذا كان في جواب
القسم مثبتا وانما دخل نون التاكيد في القسم وجوبا لوقوع القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فارادوا الى
ان لا [illegible] ن اخر القسم غالبا من معنى التاكيد كما لا يخلو اوله اي اول القسم منه اي من التاكيد نحو والله لافعلن كتابته في
النون في القسم واعلم انه اي الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في جمع المذكر غائبا كان
او حاضرا نحو اضربن بتشديد النون. انما وجب ضم ما قبل نون التاكيد هنا ليدل اي ضم ما قبلها على الواو المحذوفة في اضربن
لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد والاكتفاء بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع
الساكنين جائز في النون الثقيلة لان اول حرفيه والثاني مدغم فيها للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربن مع
اتصال نون التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوفة لان الدال عليها هو الضمة موجود
فكانه لم يحذف فهذا كالايماء في صلوة المريض يقوم مقام الاركان فلا يعد تركا كالكفاية بالقدر الممكن والكناية عنه كافية ويشم
في اخشون لاطراد ويجب كسر ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مثلا في الواحدة المخاطبة نحو اضربن بتشديد النون وانما وجب
كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد وانما لم يبق الياء
على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التاكيد
فيما عداهما اي فيما عدا جمع المذكر والمخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان او حاضرا والغائبة والمثنى مطلقا وجمع المونث مطلقا واما
وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضم ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر ولو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالواحدة المخاطبة ولو سكن
للزم اجتماع الساكنين فلما لم يمكن غير الفتح تعين الفتح ولان نون التاكيد كلمة براسها انضمت الى كلمة اخرى ومن عادتهم اذا
ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتحة اخف الحركات ولذا فتح النون الساكنة للخفة واما
وجوب فتح ما قبلها في المثنى وجمع المونث فلان ما قبلها اي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح او في حكم العدم لولاها

لانها غير حاجز حصين لاجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المراد بالفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداهما اعم من ان يكون حقيقة
كما في اضربن او حكما كما في اضربنان وانما لا يحذف الالف في المثنى لئلا يلتبس بالواحد ولخفة الالف وزيدت الالف في جمع المؤنث
قبل النون اي قبل نون التاكيد لكراهة اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمير والثاني نونا التاكيد المدغم والمدغم فيه لان
النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المثلين يوجب الثقل الموجب للادغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف الفاصلة
دفعا للثقل والالف اخف حروف الزوائد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع ان يندفع اجتماع ثلث نونات
لانها ليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمع المؤنث ولما جاز دخول نون الخفيفة في مداخل الثقيلة الا في موضعين فان
الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة اشار الى بيانهما والنون الخفيفة لا تدخل التثنية اصلا اي سواء كانت تثنية المذكر او المؤنث
ولا تدخل ايضا جمع المؤنث فلا يقال اذهبان واذهبنان وانما لا تدخل الخفيفة في هذين الموضعين لانه اي الشان لو حركت
اي نون الخفيفة لم تبق خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيتها ساكنة على الاصل لزم التقاء الساكنين اي الالف
والنون على غير حده وهو غير حسن توضيح هذا المقام ان النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم احد المحذورين
وهو اما تحريك النون الخفيفة وابقائها على السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة على السكون فتحريكها خروج
عن الوضع الاصلي مع حصول اللبس ولا الى الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اي غير محل جواز التقاء الساكنين
وذلك غير جائز وانما عبر عنه بقوله وهو غير حسن اكتفاء بادنى ما يكتفي ولا يمكن حذف احدهما لدفع التقاء الساكنين
لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يخرج لاتصال النون بالنون فائدة وجودها يؤدي الى عدمها واما التقاء الساكنين
على حده وهو ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة فهو جائز نحو دابة اصلها دابِبة حذف
حركة الباء الاولى وادغمت في الثانية لان المد في الحروف بمنزلة التحريك فكان الساكن الاول متحركا ولان المدغم لا يستقل
بالتلفظ يعني لم يكن ملفوظا الا تبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكانه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت يرد على هذا
نحو اضربن فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقال اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على حده
وكذا نحو اضربن فان اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحذف في اضربنان
قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صورتين
لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه وانما فرق بين الواو
والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد كما م

ومنه الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال
الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انها لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب يونس النحوي واما على مذهب
فتدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحملا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولان المد
الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المد كقراءة من قرأ محياي بسكون الياء في قوله تعالى ومحياي ومماتي
لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين هذا + وان الفراغ من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله واعانني على جمعه
برحمته اوان وعظم امري باموره واتاني مسئولي
بجوده وجاءني بها مولى بنبه والصلوة والسلام
على نبيه المبعوث بمعجزات وعلى اله واصحابه المخصوصين
بكرامات اللهم متع طالبيه بفوائده
وزين قاصديه بفرائده
وارزق الراغبين اليه
من مقاصده والمرجو
منهم ان يدعو بالخير
والغفران لي ثم
الختم بالاجابة
بالسعادة
مع الايمان
تمت
كتبه علي